جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسـلـة قضايـا التخطيـط والتنميـة

متطلبات تنمية القرية المصريةفي إطار رؤية مصر 2030

رقـم (312) - مارس 2020

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (312)
(سلسلة علمية محكمة)

متطلبات تنمية القرية المصرية
في إطار رؤية مصر 2030

مارس 2020

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الإدارة العامه للبحوث

رئيس المعهد
أ.د . علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

متطلبات تنمية القرية المصرية
في إطار رؤية مصر 2030

تأليف: حنان رجائي عبد اللطيف واخرون

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي 2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران -مدينة نصر - جمهورية مصر العربية – ص. ب. 11765.

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt.

www.inp.edu.eg

الطباعه والتنفيذ
معهد التخطيط القومي

رجائى، حنان وأخرون

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:
متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030
حنان رجائى واخرون، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2020.

222 ص: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

الكلمات الدالة:
التنمية الريفية - التنمية المستدامة - القرية المصرية

رقم الإيداع: 2020/ 11207

ISBN: 978-977-6641-56-3

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الاول

حقوق الطبع والنشر

محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الإقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة الى المصدر.

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء نرهران

موجـــــز

متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030

مما لا شك فيه أن الكثير من المشكلات التي تعانى منها القرية المصرية في الوقت الراهن تعد انعكاسات لتراكمات تاريخية طويلة, فخلال العقدين الماضيين طرأت على القرية المصرية تغيرات كبيرة وعميقة، جاءت انعكاسا لتطورات اقتصادية واجتماعية محلية وخارجية بالغة السرعة، والتأثير، فأثرت بشكل سلبى على بيئة القرية، ونسيجها العمراني، والاجتماعي، والثقافي، وعلى انشطتها الاقتصادية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود رؤية محددة لتنمية القرية المصرية وان الجهود العديدة التي بذلت كان ينقصها معرفة الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للقرية المصرية والفلاح المصري ،ومع عودة الدعوة مرة اخرى لتنمية القرية في اطار استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 من خلال البرنامج القومي لتطوير القرى والمبادرات المتعددة لخفض الفقر في القرى لم تكن ايضا هناك رؤية واضحة لمتطلبات تطوير القرى او تحديد للأولويات التي يجب البدء بها لتحقيق التنمية المستدامة للقرية المصرية ، وكيف يمكن تحقيق التوازن والتكامل بين عناصر هذه التنمية ، وما هي الادوار المختلفة للجهات الفاعلة (دولة ، قطاع خاص ، مجتمع مدنى ،..الخ) في تحقيق تلك المتطلبات.

ولتحقيق اهداف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والذى تم تطبيقه من خلال استخدام جانبين او اسلوبين الجانب النظري وتم تغطيته من خلال البيانات والبحوث المنشورة والتقارير العالمية والمواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت والجانب التطبيقي في شكل استطلاع ميداني محدود في حدود الوقت والتمويل المتاحين لا جراء البحث.

وتمثلت نتائج البحث في تحديد اهم متطلبات تنمية القرية ومنها متطلبات تخطيطية ، واقتصادية وبيئية وتشريعية وتنظيمية وادارية وبحثية ومتطلبات خاصة بالمزارعين والدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك في اطار رؤية مصر 2030.

ويتكون البحث من اربع فصول علاوة على المقدمة والاهداف البحثية ومشكلة البحث الفصل الاول: القرية المصرية بين مفاهيم التنمية والتنمية الريفية، الفصل الثاني تجارب التنمية الريفية عالميا واقليميا ومحلياً، الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ونتائجها ،الفصل الرابع: مستقبل القرية المصرية في اطار رؤية 2030

الكلمات الدالة: التنمية الريفية – التنمية المستدامة – القرية المصرية

فريق البحث

الأسم	الدرجة العلمية	التخصص
الهيئة العلمية بالمعهد:		
أ.د. حنان رجائي عبد اللطيف	**أستاذ (الباحث الرئيسي)**	**التنمية الريفية**
أ. د. سعد طه علام	**أستاذ**	**التنمية الريفية**
أ.د. سمير عبد الحميد عريقات	**أستاذ**	**اقتصاد زراعى**
أ.د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	**أستاذ**	**اقتصاد زراعى**
الهيئة العلمية من خارج المعهد:		
أ.د ابراهيم كامل ريحان	**أستاذ**	**اقتصاد زراعي** **كلية زراعة – جامعة عين شمس**
أ.د الخولى سالم الخولى	**أستاذ**	**علم إجتماع** **كلية الزراعة – جامعة الأزهر**
د. اسماعيل عبد المالك محمد	**أستاذ مساعد**	**اقتصاد زراعي** **المعهد العالي للتعاون الزراعي**
الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:		
أ. نهلة السيد سالم	**معيد**	**اقتصاد**
سكرتارية:		
أ. أميمة أحمد محمد سلطان **أ. محمد سيد النجار**		

فهرس المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
مقـــدمة	1
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	3
أهداف البحث	3
منهجية البحث	3
خطة البحث	4
الفصل الاول: القرية المصرية بين مفاهيم التنمية والتنمية الريفية	5
1-1 مقدمة	5
1-2 القرية المصرية والتنمية المستدامة	6
1-3 علاقة تنمية القرية المصرية بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة	7
1-4 الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالقرية المصرية	9
الفصل الثاني: تجارب التنمية الريفية عالميا واقليميا ومحلياً	19
2-1 مقدمة	19
2-2 تجارب التنمية الريفية على مستوى العالم	20
2-2-1 التجربة الصينية في التنمية الريفية	20
2-2-2 التنمية الريفية في المملكة المتحـدة	28
2-2-3 تجربة التنمية الريفية في الهند	30
2-2-4 التنمية الريفية في الجزائر	34
2-2-5 التجربة المصرية في التنمية الريفية	36
2-2-6 معوقات تنمية القرية المصرية	41
2-2-7 الدراسات السابقة في مجال تنمية القرية المصرية	42
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ونتائجها	48
3-1 منهجية الدراسة	48
3-1-1 المجال الجغرافي للدراسة	48
3-1-2 المجال البشري للدراسة	48
3-1-3 المجال الزمني للدراسة	48
3-1-4 أدوات جمع البيانات	48

3-2 خصائص عينة الدراسة من المزارعين	51
3-3 بيانات اساسية لأسرة المزارع	56
3-4 حالة المسكن	60
3-5 الأنشطة الريفية في قرى الدراسة	66
3-6 النشاط الزراعي للمبحوثين	69
3-7 طبيعة المشروعات الموجودة في القرية المصرية	82
3-8 دور المنظمات الريفية بالقرية	105
3-9 تمسك الريفيون بالقيم المدروسة	131
نتائج الدراسة الميدانية	136
الفصل الرابع: مستقبل القرية المصرية في اطار رؤية 2030	145
4-1 مقدمة	145
4-2 متطلبات تخطيطية	152
4-3 متطلبات اقتصادية	154
4-4 متطلبات خاصة بالبنية الاساسية	155
4-5 متطلبات تشريعية	155
4-6 متطلبات خاصة بالقطاع الخاص	156
4-7 متطلبات بالمجتمع المدني (المنظمات الاهلية)	156
4-8 متطلبات خاصة بالمزارعين والسكان الريفيين	157
4-9 متطلبات تنظيمية وادارية	157
4-10 المتطلبات الخاصة ببرامج ومشروعات الاستراتيجية	158
4-11 متطلبات بيئية	158
4-12 متطلبات بحثية	158
موجـــز ونتائج الدراسة	159
المراجع	173
مراجع باللغة العربية	173
مراجع باللغة الاجنبية	175
الملاحـــق	176

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(3-1)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لعمر المبحوث	51
(3-2)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة الزواجية	52
(3-3)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية	52
(3-4)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للعمل الأساسي	53
(3-5)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان العمل الإضافي	54
(3-6)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لاستدامة العمل	54
(3-7)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعدد ساعات العمل الإضافي **التوزيع النسبي لعينة**	55
(3-8)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لفئات الأجر الإضافي	55
(3-9)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة لعدد افراد الاسر	56
(3-10)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية للاسرة	57
(3-11)	التوزيع النسبي لعدد العاملين بأسر المبحوثين	58
(3-12)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان العمل للعاملين بأسر المبحوثين **التوزيع النسبي**	58
(3-13)	التوزيع النسبي لطبيعة العمل للعاملين بأسر المبحوثين	59
(3-14)	**التوزيع النسبي لعدد ساعات العمل للعاملين بأسر المبحوثين**	59
(3-15)	**التوزيع النسبي لفئة الاجر للعاملين بأسر المبحوثين**	60
(3-16)	التوزيع النسبي لحالة العمل والبطالة في أسر المبحوثين	60
(3-17)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع المسكن	61
(3-18)	التوزيع النسبي لنوعية مواد البناء فى مساكن المبحوثين	62
(3-19)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمساحة المسكن	62
(3-20)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لملكية الاجهزة المنزلية بالمسكن	63
(3-21)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لحالة المرافق والخدمات في مساكن المبحوثين	64
(3-22)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمدى استمرارية المرافق والخدمات في المسكن	65
(3-23)	مشكلات مساكن المبحوثين	66
(3-24)	النشاط الريفي لأسر المبحوثين في قرية ابو الشقاف	67
(3-25)	لنشاط الريفي لأسر المبحوثين في قرية "تنده	67
(3-26)	مصادر حصول اسر المبحوثين على المنتجات الغذائية	68
(3-27)	التوزيع النسبى لمصادر دخل اسر المبحوثين	69
(3-28)	التوزيع النسبي لحيازات المبحوثين في قرية "ابو الشقاف	70
(3-29)	التوزيع النسبي لحيازات المبحوثين في قرية "تنده "	70
(3-30)	نمط الانتاج النباتي "	70

(3-31)	مصدر الحصول على مستلزمات الانتاج	71
(3-32)	جودة مستلزمات الانتاج في قرية ابو الشقاف	72
(3-33)	جودة مستلزمات الانتاج ـ في قرية "تنده	72
(3-34)	اسعار مستلزمات الانتاج في قرية "ابو الشقاف "	73
(3-35)	اسعار مستلزمات الانتاج في قرية "تنده "	73
(3-36)	التوزيع النسبى للسيارات والمعدات الزراعية في قرية "ابو الشقاف"	74
(3-37)	السيارات والمعدات الزراعية في قرية تنده	75
(3-38)	التوزيع النسبى لعدد المتعاملين مع البنوك من المبحوثين	75
(3-39)	التوزيع النسبي لمجالات تعامل المبحوثين مع بنك القرية	76
(3-40)	الرضا في التعامل مع البنوك	77
(3-41)	اسباب عدم التعامل مع البنوك	77
(3-42)	**مدى وجود ديون مالية على المبحوثين**	78
(3-43)	حجم الديون	78
(3-44)	موعد التسويق وطريقة الحصول على الثمن للمنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية "ابو الشقاف "	79
(3-45)	مدى ملائمة اسعار تسويق المنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية ابو الشقاف	79
(3-46)	موعد التسويق وطريقة الحصول على الثمن للمنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية "تنده"	80
(3-47)	مدى ملائمة اسعار تسويق المنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية تنده	81
(3-48)	التوزيع النسبى لآراء المبحوثين عن الزراعة التعاقدية	81
(3-49)	التوزيع النسبى لآراء المبحوثين فى مميزات الزراعة التعاقدية من وجهة نظر من يفضلون التعاقد	82
(3-50)	التوزيع النسبى لآراء المبحوثين فى عيوب الزراعة التعاقدية من وجهة نظر من لم يسبق لهم التعاقد قبل الزراعة	82
(3-51)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لأعمار أصحاب المشروعات	83
(3-52)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية	84
(3-53)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية	84
(3-54)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لنوع مساكن اصحاب المشروعات	85
(3-55)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لحالة المسكن لصاحب المشروعات	86
(3-56)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لمساحات المسكن لصاحب المشروعات	86
(3-57)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لملكية الاجهزة الكهربائية بمساكن اصحاب المشروعات	87
(3-58)	التوزيع النسبي لنوع انتاج المشروعات بعينة الدراسة	87
(3-59)	التوزيع النسبي لطبيعة انتاج المشروعات بعينة الدراسة	88
(3-60)	التوزيع النسبي لأعمار المشروعات بعينة الدراسة	88

(3-61)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقالملكية المشروعات	89
(3-62)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتكامل المشروعات	89
(3-63)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان التكامل بين المشروعات	80
(3-64)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لأعمال اصحاب المشروعات	90
(3-65)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لجهة العمل السابقة لصاحب المشروع	90
(3-66)	عدد العمال بالمشروعات	91
(3-67)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لأجور العاملين بالمشروعات	91
(3-68)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتلبية انتاج المشروع للاحتياجات المحلية	92
(3-69)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمدى كفاية الاستثمارات لاحتياجات المشروع	92
(3-70)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لكفاية تكاليف التشغيل لاحتياجات المشروع	93
(3-71)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لمدى التوسع فى المشروع	94
(3-72)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لفرص تحسن المشروع	94
(3-73)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للتعامل مع البنوك	95
(3-74)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع البنوك التي تم التعامل معها	95
(3-75)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لطبيعة التعامل مع البنوك	96
(3-76)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لدرجة الرضا عن التعامل مع البنوك	96
(3-77)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لاسباب عدم التعامل مع البنوك	97
(3-78)	التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا للديون	97
(3-79)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لقيمة الديون على صاحب المشروع	98
(3-80)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمدى التعاقد قبل الانتاج	98
(3-81)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمميزات التعاقد المسبق	99
(3-82)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعيوب التعاقد المسبق	99
(3-83)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان واسعار بيع منتجات المشروعات المبحوثة (مجزية/ غير مجزية) فى قرية "ابو الشقاف"	100
(3-84)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لطريقة قبض ثمن بيع منتجات المشروعات المبحوثة في قرية "ابو الشقاف"	101
(3-85)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان واسعار بيع منتجات المشروعات المبحوثة (مجزية/ غير مجزية) في قرية " "تنده"	101
(3-86)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لطريقة قبض ثمن بيع منتجات المشروعات المبحوثة في قرية "تنده"	102
(3-87)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتأثير المشروعات على اصحابها في قرية " ابو الشقاف"	103

(3-88)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتأثير المشروعات على اصحابها في قرية " تنده"	103
(3-89)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لدرجة الرضا عن الخدمات المقدمة من الادارة المحلية للمشروعات في قرية " ابو الشقاف"	104
(3-90)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لدرجة الرضا عن الخدمات المقدمة من الادارة المحلية للمشروعات في قرية تنده	105
(3-91)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء الوحدة الصحية بالقرية	107
(3-92)	معوقات أداء الوحدة الصحية لخدماتها	108
(3-93)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء المنظمة التعليمية (المدرسة) بالقرية	110
(3-94)	معوقات أداء المنظمة التعليمية (المدرسة) لخدماتها	111
(3-95)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية	113
(3-96)	معوقات أداء الجمعية الزراعية لخدماتها	114
(3-97)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء بنك القرية بالقرية	116
(3-98)	المعوقات التى تواجه المتعاملين مع بنك القرية	117
(3-99)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء الوحدة المحلية بالقرية	119
(3-100)	معوقات أداء الوحدة المحلية لخدماتها	120
(3-101)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء جمعية تنمية المجتمع المحلى بالقرية	122
(3-102)	معوقات أداء جمعية تنمية المجتمع المحلى لخدماتها	123
(3-103)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء مركز الشباب بالقرية	125
(3-104)	معوقات أداء مركز الشباب بالقرية لخدمات	126
(3-105)	رأى عينة الدراسة في مستوى أداء المسجد (المنظمة الدينية) بالقرية	128
(3-106)	معوقات أداء مسجد بالقرية لخدماته	129
(3-107)	قيمة اختبار (T) لمعنوية الفروق بين رأي المبحوثين من البحيرة والمنيا في درجة أداء المنظمات المدروسة لأنشطتها المختلفة	130
(3-108)	التوزيع النسبي لدرجة تمسك المبحوثين من عينة الدراسة بالقيم المدروسة	134
(3-109)	قيمة اختبار (T) لمعنوية الفروق بين رأي المبحوثين من البحيرة والمنيا في درجة أداء المنظمات المدروسة لأنشطتها المختلفة.	135

مقـــدمة

مما لا شك فيه أن الكثير من المشكلات التي تعانى منها القرية المصرية في الوقت الراهن تعد انعكاسات لتراكمات تاريخية طويلة, فخلال العقدين الماضيين طرأت على القرية المصرية تغيرات كبيرة وعميقة، جاءت انعكاسا لتطورات اقتصادية واجتماعية محلية وخارجية بالغة السرعة، والتأثير، فأثرت بشكل سلبى على بيئة القرية، ونسيجها العمراني، والاجتماعي، والثقافي، وعلى انشطتها الاقتصادية.

فالقرية المصرية كما هو معروف هي اساس التنمية الشاملة وهى النواه الاولى للمجتمع ويمثل سكانها اكثر من نصف عدد سكان الجمهورية (57%) وتساهم بأكثر من 11% من الناتج المحلى الإجمالي كما انها توفر الجزء الاكبر من الاحتياجات الغذائية والكسائية للسكان ، والمواد الخام للعديد من الصناعات ، وتسهم صادراتها بنحو 20% من الصادرات الاجمالية. علاوة على انها كانت منبع القيم الاصيلة في المجتمع ، وقد شهدت القرية المصرية في الآونة الاخيرة العديد من التحولات الجذرية التي اثرت على هويتها بدءا من التحول في التركيب المهني لسكانها من الزراعة الى مهن اخرى واستحداث العديد من المهن والخدمات المرتبطة بها والمشابهة للمدن (الصيدليات وعيادات الأطباء ، محلات بيع المحمول ، الأماكن الترفيهية للأطفال وغيره) ، كما تراجعت قيمة الأرض لدى الفلاح القروى فهجرها بحثاً عن الكسب السريع وتجنب العمل الشاق بالسفر للمدينة أو خارج حدود البلاد ومع عودته متأثراً بثقافات المكان الذى هاجر اليه انتشرت انماط ثقافية وسلوكية غريبة على القرية المصرية تمثلت في السهر لأوقات متأخرة والاستيقاظ متأخرا ومن ثم تكاسل عن زراعة ارضه ، كما تغيرت أنماط الاستهلاك الغذائي وانماط السكن والعمران فأصبحت القرية المصرية تعتمد على المدينة والحضر بعد أن كانت مصدراً لتلبية احتياجات أهل المدينة وترتب على ذلك تغير في انماط القيم التي طالما تميزت بها القرية المصرية ، وقد ساهمت السياسات المتبعة من الدولة ازاء القطاع الريفي والزراعي على وجه الخصوص في تكريس تلك التغيرات ، حيث قللت من دور القطاع الزراعي(مصدر الغذاء) في الاقتصاد المصري في مقابل الاهتمام بقطاعات اخرى مثل قطاع الخدمات ، فانخفضت الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، ، كما ضعفت البنية الاساسية الزراعية وتراجع دور المؤسسات الزراعية والخدمات المساندة للفلاح، هذا بالإضافة الى ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج ،الأمر الذى أدى الى تفاقم المشاكل والاوضاع السيئة التي يعانى منها الفلاح في السنوات وارتفاع معدلات الفقر الأمية في القرى المصرية.

وعلى مدى العقود الماضية بذلت الدولة جهودا متعددة بهدف احداث تغيير ارتقائي مخطط لأوضاع القرية المصرية اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافياً، ومؤسسياً، كان من اهمها برنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق"، الذى بدء مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وقام به جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وبدعم كبير من كافة اجهزة الدولة، واستمر لما يزيد عن 10 سنوات مستهدفاً احداث

تطور كبير في البنية الاساسية، والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، بجهود حكومية، ومشاركة شعبية، في اطار منهجية متكاملة واضحة المعالم.

هذا وعلى الرغم مما حققته جهود تنمية القرية المصرية، ومنها برنامج "شروق"، الا انه سرعان ما تراجع الحماس، وتضاربت المصالح، فضلا عن ما شاب هذه الجهود من قصور في جوانب متعددة كان من اهمها، غياب النظرة الشاملة، والمتكاملة لعمليات التنمية الريفية طويلة المدى، وضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية المعنية بمشاريع تنمية القرية، بالإضافة إلى ضعف دور الأجهزة المحلية والمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط، ثم تنفيذ خطط التنمية, والأهم من كل ذلك هو أن مشاريع توفير الخدمات والمرافق للقرية المصرية كانت تنشأ في داخل القرية وتمتد وتتوسع على الأراضي الزراعية مخالفة بعد ذلك الاستراتيجية القومية للدولة والتي تهدف إلى الحفاظ على الأرض الزراعية المصدر الوحيد لغذاء الشعب المصري.

في الفترة الأخيرة عادت الدعوة مرة اخرى إلى تبنى مشاريع قومية للنهوض بالقرية المصرية وتنميتها، فظهر البرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية كتكليف رئاسي لوزارة التنمية المحلية، لوضع برنامج قومي يهدف إلى تنمية وتطوير جميع القرى المصرية البالغ عددها (4741) قرية، وتوابعها (30888) عزبة وكفر ونجع، اجتماعيا، واقتصاديا، وعمرانيا، بهدف تحسين جودة حياة أهل القري بمشاركتهم الفعلية، لتجد كل قرية نصيباً عادلاً من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية، والخدمات العامة، وأيضاً نصيباً عادلاً في المشروعات الاقتصادية ليتحسن دخل أبناء القرى ويجدوا فرصاً للعمل الشريف المنتج، وآيا كانت المشروعات والدعوات سواء الحالية او المستقبلية لتطوير وتنمية القرية المصرية فانه يلزم ان يتحقق فيها شرط اساسي وجوهري وهو انها تكون موجهة لتغطية احتياجات فعلية للقرى ويتطلب ذلك التعرف اولا على الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للقرية المصرية ولأبنائها حتى يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومتوازنة للقرية المصرية تأخذ في إطارها جميع الابعاد التنموية.

وفى هذا السياق تأتى هذه الدراسة انطلاقا من دور معهد التخطيط القومي، ومركز التخطيط والتنمية الزراعية من المشاركة في تحقيق التنمية الريفية في اطار رؤية مصر 2030، ووفق التوجهات الحالية للدولة.

<u>مشكلة البحث</u>: على الرغم من الجهود العديدة والمبذولة لتطوير القرية والارتقاء بها على مدى السنوات الماضية الا ان تلك الجهود لم تؤتى ثمارها في تنمية القرية التي ما زالت تعانى في حقيقتها من مظاهر التردي والاهمال سواء في جوانبها المادية (فقر ، بطالة ، انعدام خدمات) او في جوانبها اللامادية (قيم ومبادئ واعراف). والمتأمل لما يحدث في القرية من تغيرات يجد انه اصابها ما اصاب المجتمع المصري من تغيرات، ونظراً لأن القرية ينظر اليها دائما على انها حصن الامان للمجتمع وكونها معلم من معالم القيم فانه من المهم المحافظة على هذا الحصن والعمل على تطويره وتنميته، وتتمثل

مشكلة الدراسة في عدم وجود رؤية محددة لتنمية القرية المصرية وان الجهود العديدة التي بذلت كان ينقصها معرفة الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للقرية المصرية والفلاح المصري ،ومع عودة الدعوة مرة اخرى لتنمية القرية في اطار استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 من خلال البرنامج القومي لتطوير القرى والمبادرات المتعددة لخفض الفقر في القرى لم تكن ايضا هناك رؤية واضحة لمتطلبات تطوير القرى وما هي الاولويات التي يجب البدء بها لتحقيق التنمية المستدامة للقرية المصرية ، وكيف يمكن تحقيق التوازن والتكامل بين عناصر هذه التنمية ، وما هي الادوار المختلفة للجهات الفاعلة (دولة ، قطاع خاص ، مجتمع مدنى ،...الخ) في تحقيق تلك المتطلبات.

أهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من هدفه الرئيسي، واهدافه الفرعية، وصولاً الى وضع تصور للسياسات والاليات الازمة لتحقيق تنمية القرية المصرية، اقتصاديا، واجتماعياً، وفقا لأفضل الخبرات الدولية، وفي إطار رؤية مصر 2030.

أهداف البحث:

يستهدف البحث التعرف على احتياجات ومتطلبات تنمية القرية المصرية، اقتصاديا، واجتماعياً، ووضع تصور للسياسات، والاليات اللازمة لتحقيق ذلك، في إطار رؤية مصر 2030م.من خلال تحقيق عدد من الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على الأوضاع الراهنة للقرية المصرية اقتصادياً واجتماعيا من حيث:
   أ- الانشطة الريفية الموجودة في القرية من وجهة نظر المبحوثين
   ب – الانشطة الريفية التي يؤديها المزارعون بالقرية من وجهة نظر المبحوثين
   ج – طبيعة المشروعات الموجودة بالقرية من وجهة نظر المبحوثين
   د – مستوى اداء المنظمات الريفية بالقرية من وجهة نظر المبحوثين.
   هـ – درجة تمسك الريفيون بالقيم الاجتماعية الاصيلة من وجهة نظر المبحوثين.
2. التعرف على اهم معوقات وتحديات تنمية القرية المصرية.
3. التعرف على اهم التجارب والخبرات العالمية والاقليمية والمحلية في تنمية الريف.
4. وضع تصور لمتطلبات تنمية القرية المصرية، اقتصاديا، واجتماعياً، وفقا لأفضل التجارب الدولية، وفي إطار رؤية مصر 2030.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذى تم تطبيقه من خلال جانبين جانب نظري واعتمد على الادبيات الخاصة بالدراسة من مؤشرات الخاصة بالوضع الراهن للقرية والتطور التاريخي للجهود المصرية لتطويرها والتجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية الريفية وذلك من خلال البحوث والدراسات المنشورة والتقارير العالمية للمنظمات الدولية المنشورة على شبكة الانترنت والبيانات

الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والجانب التطبيقي من خلال البحث الميداني الذى تم على عينة استطلاعية محدودة (في حدود الوقت والتمويل المتاح) ومختارة من قرى مصر، باستخدام استمارات البحث الميداني التي تم اعدادها وفق المنهج العلمي، بهدف بحث عينة من المزارعين (ذكور/اناث) من فئات عمرية مختلفة، وعينة من اصحاب المشروعات في مجتمع القرية وتم اختيار محافظتين لإجراء الدراسة عشوائياً محافظة بالوجه البحري (البحيرة)، ومحافظة بالوجه القبلي (المنيا) ، ومن كل محافظة اختير مركز عشوائي فكان مركز ملوى من محافظة المنيا – ومنة اختيرت قرية أم عشوائياً فكانت قرية "تنده" ، ومن محافظة البحيرة اختير مركز عشوائي هو مركز حوش عيسى ومنه اختيرت قرية" أبو الشقاف".

خطة البحث:

تحقيقا لأهداف الدراسة تطلب الامر وضع خطة تم على اساسها تقسيم الدراسة الى اربعة فصول اساسية بخلاف المقدمة ، والتي تتضمن مشكلة البحث واهدافه بالإضافة الى ملخصين احدهما باللغة العربية والاخر باللغة الانجليزية ويتكون البحث من اربع فصول علاوة على المقدمة والاهداف البحثية ومشكلة البحث الفصل الاول: القرية المصرية بين مفاهيم التنمية والتنمية الريفية، الفصل الثاني تجارب التنمية الريفية عالميا واقليميا ومحلياً، الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ونتائجها ،الفصل الرابع: مستقبل القرية المصرية في اطار رؤية 2030.

الفصل الاول

القرية المصرية بين مفاهيم التنمية والتنمية الريفية

1-1 مقدمة

تعتبر التنمية مفهوما شاملا لجوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية وأخلاقية، ولا يقتصر مفهوم التنمية على زيادة دخل الفرد أو التركيز على جانبه المادي أو كما هو معروف عنه بالتنمية الاقتصادية رغم أهميته. فهذا المفهوم وحده قد لا يضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي، وبالوقت نفسه لا يضمن المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وتوسيع الخيارات، ولا سيما في المجتمعات أو ما تسمى بالبلدان النامية.

فعندما تم إعلان الحق في التنمية عام 1986م، وعلى مدى الفترة الزمنية ما بعد هذا الإعلان أصبح هناك اهتماما مكثفا بمفهوم التنمية سواء من منطلق شموليته وتكامله[1] أو من منطلق تحديد أهمية التنمية بكافة صورها وأنواعها ومنها التنمية البشرية ومدى علاقتها بقضايا وحقوق المجتمع الإنساني ككل، التي لم تعرف سابقا أو لم تؤخذ بنظر الاعتبار في مجال الفكر التنموي.

ويعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال يدور الجدل حولها بين معظم التنمويين، باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون، نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، فالتنمية وكما أشار إليها الباحثون التنمويون، هي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد، كما تعتبر جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، وتحتل أهمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون الأغلبية في معظم دول العالم خاصة في الدول النامية.[2]

وتعددت واختلفت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرونها لهذا المفهوم سواء من منظور قطاعي قطاع التعليم أي أنها عملية تعليمية ترتكز على التعليم ومنهم من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة ونظافة البيئة وذلك بتوفير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين المستوى الصحى، ومنهم من يعتبرها أنها تنمية اقتصادية ترتكز على القطاع الزراعي، والبعض الآخر يعتبرها تنمية اجتماعية تستهدف مواجهة الفقر الريفي من خلال تزويد سكان الريف بالخدمات العامة الأساسية، باعتبار أن سكان الريف يعانون من تدهور الغذاء وكذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل

---

(1) نصر محمد عارف ، مفهوم التنمية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ،2002

(2) حسين عبد الحميد رشوان ، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة ، 2005، القاهرة ، ص230

المنخفض، وتفشي ظروف اللامساواة وتدني الخدمات وتخريب البيئة، ومنهم من ينظر إليها أنها الجهود المبذولة من أجل زيادة دخل الأفراد في المناطق الريفية وبخاصة الفلاحين المعدمين، حيث تتطلب التنمية قرارات جماعية على مستوى المجتمع الريفي[1].

وإذا كان الهدف التقليدي للتنمية الريفية هو استغلال الأراضي ذات الموارد الطبيعية، إلا أن التغير الذى حدث في أنماط الإنتاج العالمي وما صاحبه من تغيرات، أدى إلى ضرورة الالتزام بمجموعة أوسع من الأهداف التنموية، ومن أهم هذه الأهداف: إيجاد أهم السبل لتحسين حياة الريفية، بمشاركة سكان الريف أنفسهم، وذلك لإشباع حاجات سكان المناطق الريفية، ورفع مستوى المعيشة لسكان الريف، والعمل على التقليل من حدة الفقر في الأرياف، وتوفير الخدمات الأساسية في الريف، والعمل على القضاء التدريجي على الأمية بين سكان الريف.

ويشير الخبراء إلى أن للتنمية الريفية أركان أساسيه، الركن الأول: الزيادة المضطردة في الإنتاج، أي الناتج المحلى الإجمالي وكذلك زيادة متوسط إنتاج الفرد الواحد أو الدخل السنوي الحقيقي للفرد. والركن الثاني: تكوين القدرات البشرية من تعليم وصحة والقضاء على سوء التغذية وخاصة بين الأطفال دون الخامسة وذلك في إطار من التوازن الاجتماعي في توفير الخدمات للفرد في الريف والحضر. الركن الثالث: عدالة توزيع الدخل وتضييق الفجوة بين دخول شرائح المجتمع لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. الركن الرابع: المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ وتنفيذ قرارات التنمية ومنها عمليات تنمية المجتمع المحلى. الركن الخامس: الاعتماد على دراسات ميدانية ثم تسجيل البيانات دوريا لقياس التغيرات التي تحدث على فترات زمنية وذلك للتأكد من سير عملية التنمية في الاتجاه المنشود. الركن السادس: تدريب الموظفين القائمين بالعمل وكذلك القادة المحليين.

ويتناول هذا الفصل بالدراسة استعراض لمفهوم القرية والتنمية الريفية وعلاقته بالتنمية المستدامة والاوضاع الراهنة للقرى المصرية سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية للتعرف على تأثير تلك الاوضاع في تنمية القرية.

2-1 القرية المصرية والتنمية المستدامة:

القرية هي مكان يتجمع فيه مجموعة من الناس يستقرون فيه ويكونون مجتمعاً خاصاً بهم، وعادة ما يتراوح عدد سكانها ما بين مائة أو عشر الاف0، وقد يكون هؤلاء السكان من عائلة واحدة أو عشيرة أو قبيلة، أو من عائلات مختلفة ، وتتميز بيوتها بالبساطة واعتماد أهلها على المواد البسيطة في البناء، كالطين أو الخشب، ودائما ما تسكن أكثر من عائلة معاً في السكن ومن ذوى القرابات وتسمى بالعائلة أو المركبة (الجد والجدة ، والأبناء والأحفاد)، كما تتميز القرية بالترابط الاجتماعي الكبير الذى يسود بين أفرادها مقارنة بالمدينة، ويساهم في ذلك تقارب البيوت من بعضها البعض، ودائما ما يتم استغلال

[1] محمد نبيل جامع ، علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته التنموية ، جامعة الاسكندرية ، 2019 ، ص45

الأراضي المحيطة بتجمعات المنازل في القرية للزراعة. وتتنوع أشكال القري ما بين قري مبعثرة، قري متكتلة أو الاثنين معا. وعناصر أي قرية هي السكان، الأراضي، المباني، السوق، المؤسسات الادارية، للقرية مجموعة من الخصائص (وجود الحقول والأراضي الزراعية، الهدوء، نقاء البيئة، العلاقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، تجمع القري يسمى بالريف المصري.

وتأتى عبارة تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفي على رأس اهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030[1] حيث تتمثل اهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر كما هو منصوص عليها 2030 فى: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفي، والاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية لوحدتى الأرض والمياه.

بالإضافة تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من سلع الغذاء الاستراتيجية، وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية.

وتنص المادة (29) من دستور مصر 2014 على أن « الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، ومن ثم تلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، و تجريم الاعتداء عليها ، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، و تنمية الإنتاج.

3-1 علاقة تنمية القرية المصرية بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة

احتل الريف والقرية اهمية خاصة في اجندة التنمية المستدامة العالمية 2030 وجاء ذلك في بعض أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بدءاً من الهدف الأول وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحتى الهدف الثالث عشر[2].

فمثلا أكد الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة". وجاءت المقاصد/ الغايات المختلفة لهذه الأهداف لتؤكد على أهمية الارياف بما يتوافق مع أهداف ومبادئ التنمية المستدامة، من خلال المحاور التالية:

- مضاعفة الانتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الاغذية من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الانتاج الاخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وامكانية وصولهم الى الاسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية.

---

(1) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2020، يناير 2009.

(2) معهد التخطيط القومي، استراتيجية التنمية الزراعية في مصر 2030 واهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ، اعمال المؤتمر الدولي السنوي " تعزيز الزراعة لمستدامة " 20-21 ابريل 2019.

ـ ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية فعالة تؤدى الى زيادة الانتاجية والمحاصيل ، وتساعد على الحفاظ على النظم الايكولوجية ، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وعلى مواجهة احوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة.

ـ زيادة الاستثمار في البنى التحتية الريفية وفى البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي، وفى تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من اجل تعزيز القدرة الانتاجية الزراعية.

. منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الاسواق الزراعية العالمية، عن طريق الالغاء الموازي لجميع اشكال اعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الاثر المماثل.

ـ اعتماد تدابير لضمان سلامة اداء اسواق السلع الاساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الاسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الاغذية وذلك لمساعدة على الحد من شدة تقلب اسعارها.

وهكذا في باقي الاهداف التى تناولت سكان الريف كأحد سكان المجتمعات كما توضحه الاهداف التالية:

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع عبر التعاون مع شركاء التنمية في مجالات الصحة والتنمية المجتمعية.، القضاء علي التفاوت بين الجنسين فى التعليم وتكافؤ فرص الحصول التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإداراتها إدارة مستدامة زيادة كفاءة استخدام المياه.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، تحقيق العمالة الكاملة وتكافؤ الاجر والعمل اللائق.

الهدف التاسع: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام للجميع وتشجيع الابتكار.، زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم على الخدمات المالية بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة وإدماجها في سلاسل القيمة.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة من داخل البلدان وفيما بينها(العدالة الاجتماعية بين المناطق).

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. الحد من خسائر الاغذية فى مراحل الانتاج وسلاسل الامداد.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف وفقدان التنوع البيولوجي.

1-4 الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالقرية المصرية

1-4-1 الاوضاع الاجتماعية:

1-4-1-1 الحالة السكانية:

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بلغ عدد السكان بالجمهورية بلغ نحو 94.8 مليون نسمة، منها[1] 40.24 مليون نسمه بالحضر، وحوالى 54.56 مليون نسمة بالريف وبنسبة بلغت نحو 42.45% للحضر، و57.55% للريف، عام2017. وبناء عليه يمثل سكان الريف في مصر اكثر من نصف عدد السكان تقريباً وأكثر من ثلث القوة العاملة ، ويوفرون الجزء الاكبر من احتياجات السكان من الغذاء والكساء كما يمثلون مصدراً مهماً للصادرات وخاصة الزراعية منها بنسبة 20%. ويمكن استعراض خصائص السكان الريفيين كما يلى:

1-4-1-1-1 عدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة:

بلغ إجمالي عدد الأسر في الريف حوالى 54,6%[2] من إجمالي الأسر علي مستوي الجمهورية والبالغ 17,289,299أسرة في تعداد 2016، والنسبة الباقية 45,4% من الأسر تعيش في الحضر، وقد بلغ متوسط حجم الأسرة علي مستوي الجمهورية 4,2 فرد، وارتفع إلي 4,4 فرد علي مستوي الريف، بينما انخفض إلي 3,9 فرد علي مستوي الحضر، وكانت أعلي المحافظات في متوسط حجم الأسرة مطروح حيث بلغ 5,3 فرد، وجاءت بعدها محافظتي أسيوط وقنا حيث بلغ 4,7 فرد، ومحافظات سوهاج وبني سويف والمنيا 4,6 فرد، وكانت أقل المحافظات في متوسط حجم الأسرة محافظات الجيزة، ودمياط، والدقهلية 3,9 فرد.

ويعنى ذلك أن المحافظات الأعلى في متوسط حجم الأسرة هي المحافظات الأشد فقراً علي مستوي الجمهورية وهي أسيوط وقنا وبني سويف والمنيا حيث ترتفع معدل الإعالة بالأسر الفقيرة، وهو ما يدفع الأسر إلي عدم استكمال تعليم الأبناء والدفع بهم إلي سوق العمل من أجل المساهمة في دخل الأسرة وبالتالي تستمر في الفقر والجهل والمرض.

([1]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام 2017، اصدار سبتمبر 2017.

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، اهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2018/2017، اصدار يوليو 2019

1-4-1-2 معدلات المواليد والوفيات[1]:

لوحظ في السنوات الاخيرة انخفاض عدد المواليد في الريف بالمقارنة بالحضر ففي عام 2017 بلغ عدد مواليد الريف 1،265 مليون مولود مقابل 1393 مليون مولود في الحضر ، بينما بلغ عدد وفيات الريف 227 الف مقابل 330 الف بالحضر ومن ثم فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الريف 1.89/الالف بينما في الحضر 1,24/الف ويلاحظ انخفاض النسب في الريف مقارنة بالحضر وقد يرجع ذلك لارتفاع الوعى السكاني في الريف مقارنة بالحضر نتيجة المستويات المعيشية المنخفضة ، علاوة على انخفاض نسب التلوث بالريف مقارنة بالحضر (عوادم سيارات وتكنولوجيه وغيرها) مما تزداد معه فرص لحياة الاطول وتنخفض معدلات الوفيات.، وقد شهد الريف المصري تطوراً كبيراً في معدل وفيات الأطفال والأطفال الرضع خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال في الريف عام 1992 نحو 60,7 طفل متوفي/ ألف طفل عمرهم أقل خمس من سنوات، في حين كان هذا المعدل بالحضر في ذات العام 45,4/ ألف طفل، وانخفض هذا المعدل كثيراً حيث سجل في عام 2017 نحو 11.1 طفل متوفي/ ألف طفل بالريف، وارتفع هذا المعدل بالحضر لي 19.1 / ألف طفل وهو ما يمكن تفسيره بتحسن الرعاية الصحية الموجهة لأطفال الريف المصري خاصة التطعيمات وارتفاع مستوي الوعي الصحي لدي الأمهات علي تحسن الرعاية الصحية.

1-4-1-2 الحالة التعليمية:

تشير بيانات تعداد 2017إلي أن نسبة الأمية علي مستوي الجمهورية بلغت نحو 25.8% تبلغ في الريف 32% مقابل 17.7% في الحضر[2] من إجمالي السكان، وسجلت محافظات المنيا، وبني سويف، وأسيوط ، الفيوم ، سوهاج اعلي نسب في الأمية حيث بلغت علي الترتيب بها: 37.2%، 35.9%، 34.6%، 33.6% وهي مرتفعة بدرجة كبيرة وتعكس مدي الحرمان والإهمال الذي تعاني منه هذه المحافظات، وهو ما انعكس علي ارتفاع معدلات الفقر بها، ونزوح أعداد كبيرة منها للهجرة سواء الخارجية أو الداخلية وترتفع الأمية بين الاناث فى الريف مقارنة بالذكور، حيث بلغت نسبة الأمية بين الذكور بالريف إجمالاً 25,9%، مقابل 15,1%، بين الذكور بالحضر، وبالنسبة للإناث بلغت نسبة الأمية بين الإناث بالريف 38,8%، مقابل 20,6% بين الإناث بالحضر.

بينما بلغت نسبة من لم يلتحق بالتعليم على مستوى الجمهورية 26,8% وكانت أعلاها محافظات مطروح 40,2%، المنيا 36,8%، بنى سويف 34,9%، سوهاج 34,3%، وجاءت أقل المحافظات البحر الأحمر 16,4%، السويس 18,1%، الوادي الجديد 18,8%، بورسعيد 16,3%.

---

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سابق.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى، القاهرة 2019

وهو ما يعنى ارتفاع نسبة غير المتحلقين بالتعليم خاصة بمحافظات صعيد مصر، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفقر بها، وتشغيل الأطفال بدلاً من التحاقهم بالتعليم، أو عدم توفر العدد الكافي من المدارس لاستيعاب التلاميذ، وبالتالي يجب الاهتمام بالتعليم في صعيد مصر.

1-4-1-3 الفقر فى الريف[1] :

بلغت نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) علي مستوي الجمهورية نحو 32,5 % 2018/2017 ، مقابل 37,8% عام 2016/2015 بلغت نسبة الفقراء في ريف الوجه القبلي 40,3% من أجمالي سكان الريف بالوجه القبلي ، في حين بلغت نسبة الفقراء بريف الوجه البحري 36,5% % وهو فارق كبير بينهما، وفي حضر الوجه القبلي بلغت نسبة الفقراء 10% من إجمالي سكان الحضر بالوجه القبلي، لتنخفض هذه النسبة كثيراً عنها لدي سكان الحضر بالوجه البحري وبلغت5.2 %. من ناحية اخرى تشير الاحصاءات الى ان حوالى 52% من سكان الريف لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الاساسية للغذاء وغير الغذاء، الجدير بالذكر ان حد الفقر سجل 8837 جنيه / سنويا بواقع 735,5 جنيه شهريا ، وعلى مستوى المحافظات تعتبر محافظة اسيوط المرتبة الاولى في نسبة الفقر حيث تبلغ نسبة الفقر 66,7% تليها سوهاج (56,6%) ثم الاقصر (55,3%) ، المنيا 54% ، قنا 41% ، يشير التقرير الى ان 46 قرية في كل من محافظتي اسيوط وسوهاج تصل نسبة الفقر بهما من 100.80% ، وتعانى 87% من قرى سوهاج من ارتفاع نسبة الفقر.

وتشير البيانات السابقة الى حجم التباين بين الريف والحضر في معدلات الفقر وعلى تمركز الفقر في ريف الوجه القبلي مما يدل على حجم المعاناة التي يعيشها ريف الوجه القبلي حيث ارتفاع نسبة الفقراء به إلي ما يزيد عن النصف، وهو ما يعكس حجم الحرمان والإهمال لصعيد مصر خلال سنوات طويلة مضت، وقد تنبهت لذلك مؤخراً القيادة السياسية فأولت صعيد مصر الكثير من الاهتمام، ونفذت فيه بعض المشروعات التنموية من إنشاء طرق لربطه بالوادي، وإنشاء مدن جديدة لتخفيف الكثافة السكانية بمدنه وقراه القائمة، واستصلاح الأراضي، وإنشاء المناطق الصناعية، واستكمال وتجديد مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحي ومن المنتظر ان تؤتي هذه المشروعات ثمارها قريبا بما يخفف من وطأة الفقر بصعيد مصر، ويجعله مناطق جذب للسكان الذين هاجروا منه للاستثمار والمشاركة في تنميته.

1-4-1-4 الهجرة الريفية الحضرية:

تعتبر الهجرة إحدى السمات الرئيسية للريف المصري الذى ترتفع فيه معدلات الفقر والبطالة ويعانى من التهميش والاهمال الحكومي فيسعى الافراد للهروب املا في تحقيق مستويات معيشية افضل والحصول على فرص عمل افضل ودخول اعلى تحقق تلك المستويات المعيشية ، وغالبا ما تكون الهجرة للمدن او المناطق المركزية التي تتوافر فيها الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وفرص العمل ومراكز التعلم والثقافة وتأخذ الهجرة شكلين اما **هجرة داخلية** من الريف للمدينة وقد نتج عنها ما يعرف

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، اهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ، اصدار يوزليو 2019.

بظاهرة "ترييف المدينة" نتيجة نقل الأفراد المهاجرين لسلوكياتهم وانماط معيشتهم وخصائصهم الريفية للمدينة ، **أو هجرة خارجية** سواء شرعية ام غير شرعية وقد ساهمت الهجرة الى تراجع نسبة الأيدي العاملة في الزراعة وهجر الكثير من الفلاحين للأراضي الزراعية والاقامة في الريف والبحث عن مصادر رزق اخرى في المدينة في ظل انخفاض خصائصهم ومؤهلاتهم التعليمية وضعف خبراتهم، وقد ساهمت هذه الظاهرة في زيادة عدد المناطق العشوائية في الحضر. وقد ادى ارتفاع أسعار العقارات وتفاقم أزمة السكن فى المدن الكبرى في الاونة الاخيرة الى عودة الكثيرين للسكن فى الريف والمراكز االقريبة من المدن فيما يسمى **بالهجرة العكسية** حيث تنخفض اسعار المساكن وتناسب دخولهم الى جانب تماثل بعض هذه المراكز نوعا ما في بعض خدماتها مع المدن الكبرى.

وايا كان نوع الهجرة فانها ادت الى العديد من التحولات في المجتمع الريفي وتكوينه من الناحية النوعية والعمرية[1] حيث ارتفعت نسبة الاسر التي تراسها نساء وارتفاع نسبة الاطفال وكبار السن نتيجة هجرة الشباب. كذلك ادت الهجرة الى وجود ظاهرة التحضر الزائف في القرية التي اصبحت تماثل المدينة فى كل شيء، في انماط الاستهلاك، اشكال المساكن، طرق عرض البضائع، البذخ والاسراف سواء فى الافراح او المآتم. وغيرها ، وعموما تؤثر الهجرة على تنمية القرية من خلال[2]: التأثير على الأوضاع الاقتصادية للأسر في المناطق الريفية بسبب فقدان العمل، والتغيرات الناتجة عن ذلك في تكوين الأسرة، وكذلك على أسواق العمل في المناطق الريفية. وهو ما قد يؤثر سلباً على مستويات الإنتاج الزراعي، كما تؤثر التحويلات التي يرسلها المهاجرون على أنماط الاستهلاك وسبل المعيشة في المجتمعات الريفية الأصلية، كما تؤثر التحويلات الاجتماعية مثل الأفكار والأنماط الاجتماعية التي يعود بها أو ينقلها المهاجرون، ويمكن كذلك أن تساعد تحويلات المهاجرين للأسر على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة ذات العائد الأعلى في الزراعة. علاوة على ذلك يمكن للهجرة أن تؤثر كذلك على تقسيم العمل داخل الأسر المعيشية على أساس نوع الجنس والأجيال فغالباً ما تؤدي هجرة الذكور إلى زيادة دور المرأة في العمل الريفي.

1-4-1-5 الاوضاع الصحية: ما زال الريف يعانى من تدهور وتراجع الخدمات الصحية والوقائية المقدمة لأفراده ، فالريف دائما ما كان أرضاُ خصبة لعديد من الأمراض ، وقد ساهم الفقر وسوء الأوضاع المعيشية علاوة على الإهمال المتعمد من الحكومات المتتالية للريف في الوصول للحالة المتردية التي وصل لها الريف من سوء وتدهور للخدمات والاوضاع الصحية حيث تنخفض القدرة على الوقاية من الأمراض سواء كانت متوطنة او غير متوطنة الى جانب سوء الخدمات العلاجية وعدم توافر الادوية

---

(1) محمد على ابو سعدة ، محددات اتجاه لشباب فى الاسرة الريفية نحو الهجرة للمناطق الحضرية ببعض قرى محافظة الاسكندرية ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية 93(1) ، 2015

(2) منظمة الأغذية والزراعة. حالة الأغذية والزراعة ، الهجرة والزراعة والتنمية الريفية، روما, 2018.

اللازمة حيث ما زال الفقراء في الريف يواجهون المزيد من الصعوبات في الحصول على خدمات الرعاية الصحية من المستشفيات والوحدات العلاجية الريفية التي تعانى من انخفاض الكوادر الطبية والتعامل غير اللائق للهيئة للقائمين على تلك المستشفيات والوحدات وقد ظهر ذلك فى الازمات مصل ازمة كورونا.ولا شك ان مبادرة الرئيس للرعاية الصحة (ال100 مليون صحة) كان لها دور كبير في الكشف وعلاج بعض الامراض المزمنة في الريف خلال العام الماضي.

1-4-1-6 القيم في الريف المصري: للقيم أهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع فهي تمثل إطاراً مرجعياً يحكم تصرفات الإنسان في حياته وتحدد سلوكه وترسم مقوماته، وتعينه على بنيانه، كما أنها تحفظ للمجتمع تماسكه وتحدد له أهدافه ومثله العليا لممارسة حياة اجتماعية سليمة، و تشكل خصوصية المجتمع لأنها تمثل جانباً رئيسياً من ثقافة أي مجتمع، فكما أن لكل مجتمع ثقافته المتميزة فإن له أيضاً قيمه التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى. وقد مثل الريف المصري لعدة عقود معلماً من معالم البناء الاجتماعي والثقافي في مصر، كما شكل حصنا منيعا في مواجهة القيم الدخيلة على المجتمع المصري، وحافظ لفترة طويلة على التقاليد والقيم الثقافية والموروثات الاجتماعية الاصيلة في المجتمع المصري، ورغم ذلك فلم يكن الريف بمنأى عن التغيرات التي مر بها المجتمع المصري وأدت للتأثير على القيم السلوكية والأخلاقية به والتي شهدت تدهورا وترديا في الفترات الأخيرة[1] وهناك مجموعة من القيم الريفية التي تسود في المجتمع الريفي وتؤثر بشكل كبير على حياة الريفيين وشهدت تغير الى حد ما ومنها[2] قيمة الانجاب، قيمة العمل، التماسك الاسرى . قيمة التعليم . قيمة التملك.

1-4-2 الاوضاع الاقتصادية في الريف المصري:

1-4-2-1 الاستثمار الزراعي: مما لا شك فيه أن حجر الأساس في تحقيق التنمية الزراعية والريفية زيادة الاستثمارات بشقيها العام والخاص بما يدعم تحفيز النمو المستدام للقطاع الزراعي وزيادة القيمة المضافة له ومن ثم ينعكس ذلك على مستويات معيشة السكان وخاصة الريفيين ويشير واقع الحال الى ضعف اهمية القطاع الزراعي مقارنة بغيره من القطاعات الاخرة ويتضح ذلك في ضآلة نسبة الاستثمارات الموجهة له مما يصعب تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة برؤية مصر 2030، سواء على المستوى الكلى أو في قطاع الزراعة خاصة اذا علمنا ان النمو المرتفع والقابل للاستدامة يتطلب زيادة معدل الادخار المحلى لنحو 30%-35% من الناتج المحلى الإجمالي وان معدل الاستثمار في الناتج المحلى الزراعي يبلغ نحو 5% عام 2018/2017. وبما يعنى أن تحقيق هدف استراتيجية التنمية المستدامة للوصول بمعدل الاستثمار الزراعي إلى 25% من الناتج الزراعي المحلى عام 2030، يستلزم

---

[1] مصطفى حمدي احمد وأخرون ، اثر مواقع التواصل الاجتماعي على التغير القيمي لدى الشباب الريفي بمحافظة سوهاج ، مجلة جامعة اسيوط للعلوم الزراعية ، العدد 43 ،2017) ، ص ص، 288-311.

[2] نادرة وهدان ،الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 210 ، معهد التخطيط القومي صص61-63.

زيادة المعدل الحالي إلى خمسة أمثاله، الأمر الذى يصعب تحقيقه في ظل محددات القطاع الزراعي المصري الحالية، وخاصة في ظل عدم وجود استراتيجية للحد من آثار هذه المحددات وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الهام وفيما يتعلق بالاستثمار الخاص في قطاع الزراعة ، نظراً لمحدودية الطاقة الادخارية للسكان الريفيين، نتيجة لمحدودية دخولهم الزراعية، ونمط توزيع الدخل الزراعي (90% من الحيازات الزراعية أقل من خمسة أفدنة) ويعتبر القطاع الزراعي حالياً قطاعاً خاصاً، لذا يعد حجم الاستثمار الخاص أعلى من نظيره في العقود الماضية، حيث بلغت هذه الاستثمارات نحو 10% كمتوسط سنوي خلال سبعينيات القرن الماضي، 39% خلال الثمانينات، 45% خلال التسعينيات. ووفقاً لما جاء في خطة التنمية المستدامة (2017/2016) باعتبارها أول سنوات استراتيجية التنمية المستدامة، فقد انخفضت حصة الاستثمار العام المستهدف لقطاع الزراعة فيها إلى 12% من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لأنشطة الزراعة والري والصيد. الامر الذى يعنى ضرورة اهتمام الدولة بالاستثمار فى القطاع الزراعي وأنشطته الاقتصادية، ومساندة القطاع الخاص في استثماراته المحدودة كماً ونوعاً، لتنمية هذا القطاع ورفع مستوى معيشة العاملين به والسكان الريفيين. ورغم ان الامل معقود على التوسع في مشروعات استصلاح الأراضي بهدف تنمية وزيادة مساحة الرقعة الزراعية وعلى راسها مشروع استصلاح مليون ونصف مليون فدان ضمن البرامج القومية الكبرى التي تتبناها الدولة خلال الفترة الحالية[1] وضخ مزيد من الاستثمارات بها فان هناك اهمية كبرى لتخصيص نلك الاستثمارات حتى تحقق الفائدة منها.

1-4-2-2 <u>الدخل* الزراعي المصري:</u>

يعتبر الدخل الزراعي من أهم المؤشرات الاقتصادية للاستدلال على أداء القطاع الزراعي. وقد أشارت أحدى الدراسات إلى[2] تناقص معدل نمو الدخل الزراعي خلال الفترة (2001-2014) مقارنة بالفترة (1986-2000)، حيث اتضح من تقدير معدل النمو السنوي للدخل الزراع خلال الفترة (1986-2000) أنه بلغ نحو 7.4% سنوياً، في حين بلغ معدل نمو الدخل الزراعي خلال الفترة (2001-2014) نحو 3.6% سنوياً. كما تبين انخفاض الأهمية النسبية للدخل الزراعي من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة (2010-2014)، مقارنة بالسنوات العشر السابقة لها، الأمر الذى يعكس انخفاض مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى، وفي عكس الاتجاه الذى تستهدفه السياسات

---

[1] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2017.

* يعبر الدخل الزراعي عن مجموع القيم الصافية للحاصلات الزراعية والخدمات التي تساهم بها القطاع الزراعي والمنتجة من قبل الأسر الريفية خلال سنه واحدة. أو هو مجموع دخول فئات العاملين في القطاع الزراعي خلال فترة زمنية محددة (غالبا سنه).

[2] رباب أحمد محمود الخطيب، دراسة اقتصادية تحليلية للدخل الزراعي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر 2017.

الاقتصادية والخطط التنموية الشاملة (وقد يعزى هذا الأمر إلى انخفاض حجم الاستثمار في قطاع الزراعة كما ذكر سابقاً).

1-4-2-3 أنماط الانفاق الاستهلاكي في الريف:

شهدت السنوات الاخيرة تغيرا شديد في انماط الاستهلاك بين المجتمع المصري وخاصة الريفي وقد يرجع ذلك لمجموعة من الاسباب من اهمها سياسة الانفتاح الاقتصادي وأسلوب والانتاج السائد هو[1] الإنتاج الرأسمالي ويتعايش معه أسلوب الإنتاج السلعي الصغير بالقرية المصرية. ونتيجة لذلك فإن توزيع الدخل بالقرية المصرية أصبح يتم لصالح قلة تتسم باتجاهها الاستهلاكي وعدم الرغبة في الادخار أو الاستثمار. وبالتالي زادت مظاهر هدر امكانيات التنمية والتقدم داخل القرية المصرية، وهكذا اصبحت مظاهر الهدر للموارد الزراعية شيئاً طبيعياً وسلوكاً عادياً.

وفي الوقت الراهن تأثرت أنماط الانفاق الاستهلاكي في الريف بمعدلات التضخم المرتفعة السائدة في مصر، نتيجة لتعويم سعر الصرف منذ عام 2016، وكذلك تخفيض الدعم على أسعار الطاقة والمياه وفرض ضريبة القيمة المضافة، والتى أدت إلى زيادات غير مسبوقة في أسعار السلع والخدمات المختلفة، وكذلك أسعار الغذاء، مما أثر على مستويات المعيشة للريفيين وغير الريفيين فوفقا لمؤشرات بحث الدخل والأنفاق والاستهلاك للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يتضح ان متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة يبلغ نحو 52.65 ألف جنيه للأسرة عام 2018/2017 وقد بلغ نصيب الريف من هذا المتوسط نحو48197 جنيه مقابل 57897 جنيه للحضر[2].وبلغت نسبة مساهمة التحويلات العينية والدعم للأسرة الريفية من أجمالي الاستهلاك الفعلي للأسرة 8%، مقابل 5.8% للخضر. بينما بلغت نسبة مساهمه الانفاق الاستهلاكي نحو92% بالريف مقابل 94.2% بالحضر[3].

1-4-2-3-1 متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة، وفقاً لأقسام الانفاق الرئيسي:

- بلغ متوسط الانفاق الكلى السنوي للأسرة في الحضر على الطعام والشراب حوالى 19089.3 جنيه عام 2018/2017، مقابل 19019.2 جنيه في الريف أى نسبة الاستهلاك الفعلي على الطعام والشراب بلغت حوالى 33.9% في الحضر، مقابل 40.2% في الريف في نفس العام.

---

[1] المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، قسم بحوث الجريمة، مستقبل القرية المصرية – هدر موارد الأرض والمياه، دراسة استطلاعية لأربع قرى مصرية بمحافظتي الدقهلية والمنيا، القاهرة، 1993.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (اكتوبر 2017– 30 سبتمبر 2018).

[3] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سابق.

- كما ترتفع نسبة الانفاق على الخدمات والرعاية الصحية والملابس والأقمشة والدخان والتجهيزات بالريف عن الحضر. وبالعكس ارتفعت نسبة الانفاق على باقي بنود الانفاق بالحضر عن الريف (سكن ومستلزماته– انتقالات – نقل– مطاعم– فنادق – تعليم – ثقافة وترفيه– اتصالات).
- بلغت نسبة الاستهلاك / الانفاق السنوى على مجموعة الطعام والشراب لإجمالي الانفاق الكلى للأسرة بالحضر 33.9% عام2018/2017مقابل 40.2% بالريف.

والجدير بالذكر ان برامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر فى السنوات الاخيرة كان لها تأثيراتها السلبية على السكان الريفيين فقد ارتفعت نسبة الانفاق على السلع الغذائية بالريف بعد الاصلاح الاقتصادي عما كانت عليه قبله، حيث ارتفعت النسبة من نحو 48%، 39.9%، 30.8% على الترتيب للأسر الفقيرة والمتوسطة والمرتفعة الدخل على التوالي قبل الاصلاح الاقتصادي، إلى نحو 55.1%، 47.1%، 37.9% بعد الاصلاح لنفس الأسر على التوالي. وفي المقابل تناقصت نسب الانفاق على السلع الغير غذائية من نحو 52%، 60.1%، 69.2% قبل الإصلاح الاقتصادي، نحو44.9%، 52.9%، 62.1% لنفس الأسر على التوالي بعد الاصلاح الاقتصادي.

1-4-2-4 <u>التمويل والائتمان الريفي للتمويل الزراعي</u> لعب دوراً هاماً في زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الدخل، ويرجع ذلك إلى المشكلات الاقتصادية بالزراعة المصرية، ومن أهمها انخفاض دخول المزارعين وضعف تكوين رأس المال الزراعي. لذلك كان هناك حاجة لسياسية الاقتراض الزراعي لتوفير العمالة ومستلزمات الإنتاج الزراعي، بهدف زيادة الانتاجية الفدائية والدخل الزراعي ورفع مستوى معيشة الفلاح.

وتنقسم مصادر التمويل والائتمان الريفي لمصدرين هما أسواق الائتمان الرسمية وتنقسم بدورها لمؤسسات مصرفية مثل البنك الزراعي المصري. البنوك التجارية، بنوك الاستثمار والأعمال وأخرى غير مصرفية مثل التعاونيات صندوق التنمية المحلية. الصندوق الاجتماعي. صناديق التأمين.، لجان الزكاة وبيوت المال. ،الجمعيات الأهلية، وأسواق الائتمان الغير رسمية مثل التجارة والوسطاء. الشركات والمصانع. الأقارب والجيران. جماعات الادخار الدائري. جماعات الادخار الدائري.

ويساهم البنك الزراعي المصري بالجزء الأكبر في تمويل القطاع الزراعي. بالإضافة للبنوك التجارية والتي قدمت حوالى 11 مليار جنيه خلال عام 2017/2016للقطاع الزراعي وبنسبة بلغت نحو 41.7% من إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي، البالغ حوالى 26.4 مليار جنيه لنفس العام.

1-4-2-5 <u>العمالة الزراعية:</u> يعانى القطاع الزراعي المصري من هجرة العمالة الزراعية من الريف إلى الحضر أو الهجرة الخارجية للدول العربية للعمل في مجالات غير زراعية، بهدف تحسين مستوى الدخل والمعيشة.

تنخفض الأهمية النسبية للعمالة الزراعية لإجمالي العمالة القومية إلى نحو 25.83% عام2015. وفيما يتعلق بأجر العامل الزراعي، فقد بلغ متوسطه حوالى1،9 الف جنيه ويعتبر منخفضا بالنسبة للعامل عير الزراعي..

1-4-2-6 <u>بعض اهم مؤشرات وخصائص الريف المصري</u>

وفقا لأهم مؤشرات المسح الشامل لخصائص الريف المصري التى قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام 2015 تمثلت اهم خصائص الريف المصري فى:

- بلغ متوسط مساحة الأراضي الزراعية نحو 1.6 فدان لكل حائز على مستوى ريف مصر.
- 86.7% من القرى يوجد بها ترع أو مصارف زراعية، مقابل 13.3% من القرى لا يوجد بها.
- تتعدد الأسواق بالقرى، حيث توجد الأسواق في 85.2% من القرى بصورة أسبوعية، بينما 16.7% يوجد بها سوق يومى، 1.2% يوجد بها أسواق اخرى.
- حوالى 70% من القرى تحتاج لمشروعات صرف صحى، في حين تحتاج 66.3% من القرى لمشروعات رصف طرق وانشاء جسور، بينما تحتاج 59.4% من القرى لإنشاء مدارس، وتحتاج 40.5% منها لإنشاء مستوصف، وحوالى ثلث القرى في حاجة لإنشاء نادى ثقافى ومخابز ومركز شباب وفصول محو الأمية.
- تراوحت نسبة وجود عيادة /وحدة بيطرية/ سنترال خاص، محطة بنزين حكومية أو أهلية بنحو27%-35%.
- 76% من القرى بها جمعيات أهلية أو خدمية أو الاثنين معاً.
- يوجد حوالى 23.1% من القرى بها مبادرات تنموية بغرض تحسين الخدمات أو الوضع بصفة عامة داخل القرية، منها 44.1% من القرى بها مبادرات تنموية. بهدف تحسين البيئة و35.3% مبادرات تعليمية.
- بالنسبة للأنشطة الاقتصادية بالقرى فقد وجد أن 97.8% من القرى بها نشاط زراعي، ونحو 68.5% نشاط تجارى، 45.8% بها نشاط حرفي، 34.3% بها نشاط صناعي.
- تبين أن 62% من قرى الجمهورية يوجد بالطريق الرئيسي لها عدد متوسط من المحال التجـارية، بينما 31.5% من القرى يوجد بطريقهــا الرئيسي عدد كبير من المحـال التجـارية، 5.5% من القـرى لا يوجد بالطريق الرئيسي لها محال تجارية.
- حوالى 50% من القرى لا يوجد بطريقها الرئيسي أسواق، و46.1% من هذه القرى لها عدد متوسط من الأسواق، بينما 4.1% من القرى يوجد بطريقها الرئيسي عدد كبير من الأسواق.
- نحو 85.21% من القرى بها سوق أسبوعي، بينما 16.7% بها سوق يومي، 1.2% يوجد بها أسواق أخرى

- أن 66.7% من القرى يوجد بها عدد متوسط من الورش على لطريق، ونحو 6.8% به عدد كبير من الورش، بينما 26.5% من القرى لا يوجد بها ورش على الطريق الرئيسي للقرية.
- أن حوالى 40% من القرى بالجمهورية لا يوجد بطريقها الرئيسي عدد متوسط من الباعة الجائلين، ونحو 4.9% من القرى بها عدد كبير منهم، في حين أن55.5% من القرى لا يوجد بها باعة جائلين على الطريق الرئيسي للقرية.
- أن 78.3% من القرى لا يوجد بها مصانع على الطريق الرئيسي المؤدى لها، بينما يوجد حوالى 21.7% من المصانع عليها.87% من القرى بها ورش تعمل في الصناعات التحويلية و22% تصل في تجارة الجملة والتجزئة.

الفصل الثاني

تجارب التنمية الريفية عالميا واقليميا ومحلياً

2-1 مقدمة

يعيش في العالم حالياً نحو 3 مليار شخص في المناطق الريفية، معظمهم في البلدان النامية ويمثلون نحو 40٪ من السكان، ويعتمد أغلبهم على مزارع عائلية صغيرة، ولكنهم أيضاً فقراء، فنحو 80٪ من النساء والأطفال والرجال الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم هم من سكان الريف، وليس المدن، في الوقت الذى ينتجون فيه ما يطعم معظم سكان العالم.

ويحظى التمدن بقدر كبير من اهتمام الحكومات التى تسعى دائماً لتوسيع نطاق مدنها، لإنعاش اقتصاداتها، ورفع مستويات المعيشة لديها، مما ادى الى زيادة نسبة من يعيشون في المناطق الحضرية حول العالم من نحو 33٪ في عام 1960م إلى نحو 54٪ في عام 2016م، وفي المقابل اصبحت المجتمعات الريفية في معظم المناطق أقل قدرة على البقاء في الوقت الراهن، حتى مع الارتفاع البطيء في أعداد السكان بها.ففي الصين مثلا يتزايد الاتجاه نحو التمدن والتحضر بشكل كبير، ففي عام 2016م فقط، غادر حوالى 170 مليون مزارع، معظمهم صغار السن، قراهم وبلداتهم الأصلية إلى المدن بحثا عن عمل في المقام الأول، حيث انخفض عدد الوظائف المتاحة في المناطق الريفية في الصين بنسبة تزيد على 20٪ بين عامي 1990م، و2014م، فضلا عن ان الوظائف الحضرية تمنح رواتب أفضل، وفي عام 2015م، كان العمال المهاجرون يحصلون في المدن على دخول تزيد عن 21٪ عن نظرائهم في الريف، ونتيجة لذلك اصيبت المناطق التي تركها الريفيون الباحثون عن عمل بالضعف والوهن، وتوقف ما يقدر بنحو مليوني هكتار من الأراضي الزراعية عن الإنتاج سنويا، فضلا عن اغلاق نحو ثلثي المدارس الابتدائية في الريف الصيني أبوابها خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

وقد اصبحت قضية تدهور الريف مشكلة عالمية وزاد حجم الهوة الفاصلة بين الريف والحضر، واصبحت المدن تجذب النصيب الأكبر من التمويل والاستثمار الحكومي والخاص بل وحتى الأبحاث العلمية تمويلا وتنفيذا، فعلى سبيل المثال، استقبلت المدن منذ عام 1980م أكثر من 70٪ من إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة الصينية في الأصول الثابتة، واصبحت العواقب وخيمة تحديدا في الدول الفقيرة، حيث تكون الهجرة فيها مدفوعة بنزعة البقاء، وليس البحث عن فرصة أفضل، وحالياً، تتسع رقعة المناطق العشوائية في مدن كثيرة مثل "بورت هار كورت" في نيجيريا، ومومباي في الهند، ومكسيكو سيتي، حيث ينزح إليها عمال الريف الفقراء، وغير المتعلمين، بحثاً عن الدخل.

ويعد هذا الفصل من الدراسة، محاولة للتعرف على احوال التنمية الريفية في العالم بوجه عام، واسباب تطورها، او تدهورها، ما بين نزعات التمدن ومغرياتها في بعض الدول، ونزعات احياء الريف، وضروراتها، ، ومداخلها واولوياتها في دول اخرى، كما يتضمن الفصل بعض تجارب التنمية الريفية في

العالم، ولعل من اهمها التجربة الصينية كتجربة ناجحة رائدة تستحق الدراسة والاستفادة منها، وعلى النقيض منها التجربة الهندية واخفاقاتها وما يجب الانتباه له واخذه في الاعتبار عند الاتجاه لتحقيق تنمية ريفية بمعناها الشامل، تجنبا لأسباب الاخفاق والفشل، فكلا التجربتين مفيد عند التخطيط لإحداث تنمية ريفية ناجحة، وقد تضمن الفصل ايضا تجربة الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وهذا علاوة على التجربة الجزائرية على البعد الإقليمي ثم ينتقل الفصل للتعرف على التجربة المصرية للتنمية الريفية والاخفاقات والنجاحات التي حققتها واوجه الاستفادة من التجارب العالمية والاقليمية في اثراء التجربة المصرية وذلك للنهوض والارتقاء بالريف المصري.

2-2 تجارب التنمية الريفية على مستوى العالم[1]

2-2-1 التجربة الصينية في التنمية الريفية

شكلت الصين واحدة من أهم قصص النجاح في الربع الأخير من القرن العشرين، وقد تجسدت أهم ملامح هذا النجاح في معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، والمستمرة، وانخفاض معدل الفقر، وارتفاع معدل الدخل الفردي، هذا بجانب عدد كبير من المؤشرات الكلية والجزئية الايجابية، ونتيجة لذلك استطاعت الصين خفض عدد الفقراء في المناطق الريفية الصينية بنحو 740 مليون نسمة خلال سنوات الفترة (1978م - 2017م)[2]، ليتراجع معدل الفقر لديها الى نحو 3.4٪ فقط مع منتصف عام 2018م، كما استطاعت الصين خلال السنوات الاخيرة ان تصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم[3].

هذا وتجدر الاشارة الى أن النمو الكبير الذي شهده كل من قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الخدمات في الصين خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين كان يستند في الواقع إلى الإصلاحات التي شهدها القطاع الزراعي للبلاد، فللزراعة والريف مكانة خاصة لدى الصين، صاحبة الحضارة الزراعية العريقة المستمرة منذ آلاف السنين، والتي تشكل موروثاً في الاهتمام بالزراعة، وتجدر الاشارة الى ان برنامج التنمية الريفية الذي يعد واحداً من أكبر برامج التنمية الريفية في التاريخ لم يكن ناجماً عن الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، أو التعليم، أو الإنفاق، وإنما كمن السر في تغير عقلية الإدارة السياسية التي اصبحت تدرك أن القطاع الزراعي لا يمكن أن يتطور إلا في حال امتلك المزارعون حرية اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم.

---

(1) يانسوي ليو، ويوهينج، إحياء الريف على مستوى العالم، ديسمبر، 2017م https://www.nature.com/

(2) موقع ارقام الإلكتروني، المهمة التي بدت مستحيلة ــ كيف انتشلت الصين اكثر من 700 مليون من مواطنيها من الفقر في غضون 40 عاماً؟ نوفمبر 2017م - https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/512558

(3) هوانغ تشنغ وى، مدير المركز الوطني للدعاية والتعليم لتخفيف حدة الفقر، موقع الصين اليوم، فبراير 2019م. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/sh/201902/t20190227_800157915.html

ترتب على التغير الجوهري في السياسات الزراعية الصينية خلال الفترة (1987م ـ 2003م) ، ان شهدت إمدادات الغذاء بها تحسناً كبيراً، وبدأت المناطق الريفية في التطور، وتم انتشال ملايين المزارعين من براثن الفقر، وتضاعف متوسط الدخل الصافي السنوي للأسر الريفية، وذلك نتيجة لعدد من الاجراءات التي تمثلت فيما يلى:

اولاً: القروض المدعومة للفقراء:

بدأت الحكومة الصينية في عام 1986م خطة لتقديم قروض مدعومة للفقراء، من خلال "مكاتب التخفيف من وطأة الفقر" في المقاطعات، والتي قامت باختيار المشاريع التي يتعين دعمها، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، إلا ان هذه النوعية من القروض لم تكن تجد دائماً طريقها إلى أيدي الفقراء، حيث إن الحكومات المحلية كان لديها سلطة اختيار المشاريع المستحقة لهذه القروض، لذلك كان يتم أحياناً اختيار المشاريع التي تديرها المقاطعات، أو البلديات، وليس الأسر الفردية.

ثانياً: برنامج " الغذاء مقابل العمل":

خلال الفترة (1986م ـ1997م) أنفقت الحكومة الصينية نحو 33.6 مليار يوان بهدف ان يعمل الفقراء في مشاريع البنية التحتية المحلية، مقابل حصولهم على الغذاء، ورغم أهمية هذا البرنامج، الا انه تعرض لخطأ كبير تمثل في أنه لا يوجد هناك ما يضمن أن تكون خطة التنمية الجماعية في مصلحة الأسر الفقيرة، حيث كان بإمكان السلطات المحلية استخدام الأموال المخصصة ضمن البرنامج في مشاريع تسهم في رفع أسهمهم سياسياً، ولا توفر في الواقع فوائد طويلة الأجل للفقراء.

ثالثاً: الإصلاح الضريبي الزراعي:

بعد أن تركت الحكومة المركزية الحرية للمزارعين في إدارة نشاطهم، تدهور الوضع المالي للسلطات المحلية بدرجة كبيرة، ففي السابق كان الدخل الزراعي يتقاسمه المجموع، وتحصل كذلك السلطات المحلية على نصيبها، ولكن بعد اعتماد "نظام المسؤولية الأسرية" أصبح الدخل يأتي إلى الأسر الفردية مباشرة، وقد سعت الحكومة لمعالجة هذا الخلل، فقامت السلطات المحلية في فرض أنواع مختلفة من الرسوم على المزارعين، وخلال منتصف التسعينيات وجد المزارعون أنفسهم محاصرين في ظل عدم قدرة أغلبهم على تحمل العبء المشترك للضريبة المفروضة من قبل الحكومة المركزية، ورسوم السلطات المحلية، الا انه مع تزايد السخط لدى المزارعين، بدأت الصين في عام2000م بتطبيق برنامج الضرائب مقابل الرسوم، والذي هدف إلى استبدال الرسوم المختلفة بضريبة زراعية موحدة، وفي مارس 2004م قررت الحكومة إلغاء الضرائب الزراعية تماماً خلال 5 سنوات، قبل أن تقرر تسريع العملية وتقوم بإلغائها في يناير من عام 2005م في 25 مقاطعة.

رابعاً: الإعانات الحكومية:

للمرة الأولى، قررت الحكومة الصينية في عام 2004م منح المزارعين مدفوعات مباشرة كإعانات لزراعة الحبوب عالية الجودة، وفول الصويا، وشراء الآلات، كما قررت الحكومة الصينية أيضاً زيادة الأموال المخصصة لمشاريع البنية التحتية في المناطق الريفية، مثل مرافق الري ومحطات توليد الكهرباء، وغيرها.

أخيراً، أظهرت تجربة الصين مدى فاعلية السياسات الموجهة نحو التنمية الزراعية والريفية في مواجهة الفقر، وقد أفادت دراسة أجراها البنك الدولي، حول تجربة الصين في الحد من مشكلة الفقر بأن القطاع الزراعي كان مسؤولاً عن ثلاثة أرباع حجم التراجع الذي شهده عدد الفقراء في الصين.

في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذى عقد في أكتوبر 2018م، وضع الرئيس الصيني "شي جي" متابعة استراتيجية النهضة الريفية " في المرتبة الثالثة ل " الرؤية الجديدة لتنمية وتطوير الاقتصاد الحديث"، واستجابة لذلك شرعت الجهات الصينية المعنية في انتهاج منهج علمي مدعوم بالبيانات المحلية التي تم جمعها من القرى في جميع أنحاء الصين، للتعامل مع المشكلات الريفية وفي مقدمتها مكافحة الفقر وفق خطة دقيقة ومستهدفة، وقد سمحت سياسات الإصلاح الزراعي الجديدة، التي أطلقها الرئيس "شي" في عام 2014م، الى إنشاء مزارع حديثة في البلاد، وفصل حقوق ملكية الأراضي الزراعية، وحقوق التعاقد وحقوق الإدارة، كل هذا استهدف تحسين استخدام الأراضي، مع توفير المزيد من الحرية والأمن للفلاح الصيني.

وبالإضافة إلى ذلك، ركز عدد من المشروعات التي تم اقامتها في المناطق الريفية على تعزيز الفرص الاقتصادية للفلاحين، وفتح فرص عمل تحقق لهم دخولا إضافية، مما يساعد على التخفيف من حدة الفقر، والحد من الهجرة الاقتصادية إلى المراكز الحضرية، بالإضافة الى استراتيجية أخرى استهدفت انهاض القرى التقليدية من خلال السياحة الريفية، وإعادة تشكيل الهوية الريفية، حيث أدى الاهتمام المتزايد بالقرى الهامة تاريخيا وثقافيا إلى خلق نماذج لإنهاض القرى التقليدية اعتمادا على السياحة، والتي بنظر إليها في الصين كنهج رئيسي للتنمية الريفية المستدامة وتخفيف حدة الفقر فقد سجلت الصين نحو 1.51 مليار رحلة سياحية ريفية صينية خلال النصف الأول من عام 2019م، بزيادة 10.2٪ على أساس سنوي، وبلغ جمالي العائدات منها نحو 860 مليار يوان (125 مليار دولار أمريكي)، وتم توفير فرص عمل لنحو ـ8.86 مليون شخص خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2019م. الصينية[1].

[1] موقع العين الاخبارية، سجلت الصين 1.51 مليار رحلة سياحية ريفية صينية خلال النصف الأول من عام 2019، بزيادة 10.2% على أساس سنوي، سبتمبر 2019م.

https://al-ain.com/article/china-records-1-51-billion-rural-tourism-trips

في ديسمبر 2018م أشار المؤتمر المركزي للأعمال الريفية، إلى أن الحكومة الصينية يجب أن تترك الدور الرئيسي للفلاحين خلال إنهاض المناطق الريفية، من أجل تعزيز تحديث الزراعة، والريف، والعمل على تحسين شعور الفلاح بالرضا والأمن، كما يجب ان تبذل الحكومة الصينية جهودها لتنمية الصناعات الريفية، وتشجيع الفلاحين على ريادة الأعمال في الريف، ونتيجة لذلك اصبح هناك الملايين من الصينيين يعملون على تنمية الصناعات في قراهم لخلق حياة افضل لأنفسهم وبأنفسهم، وزادت ريادة الاعمال في المناطق الريفية الصينية زيادة كبيرة، بفضل عناية الحزب الشيوعي الصيني وحماسة الفلاحين المحليين.

هذا وقد أثبتت مشروعات النهضة الريفية في الصين، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية، والطاقة، ومرافق الري، والتقنيات الجديدة، أنها فعالة للحد من الفقر، وجذب وزيادة الاستثمار الخاص في الزراعة على نطاق واسع، مما عزز خلق فرص اقتصادية جديدة ومستدامة للنهضة الريفية، كما حقق إصلاح حقوق الأراضي في الصين على مدى العقود الماضية نجاحا كبيراً، ومع ذلك لازال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لمعالجة الاختلال بين مستويات المعيشة في الريف، والحضر، واكد الرئيس "شي" على أن العمل الراسخ المتعلق بالزراعة والمناطق الريفية ، سيلعب دورا هاما في التعامل بفعالية مع مختلف المخاطر والتحديات، بما يضمن تنمية اقتصادية مستدامة واستقرارا اقتصاديا واستقرارا اجتماعيا للصين.

2-2-1-1استراتيجية نهضة الريف الصيني (2018م ــ2022م)

في اطار استراتيجية نهضة الريف الصيني حددت الحكومة الصينية خطة للفترة (2018ــ2022م)، واكبها خطة انفاق وضعتها وزارة المالية، لتوفير ضمان مالي ثابت لتنفيذ الخطة، وتعد وزارة الزراعة والأرياف الصينية، المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية نهضة الريف، لذا قامت بتحويل مجال أعمالها من الاهتمام بالزراعة إلى الاهتمام بالزراعة والمناطق الريفية معا، مستهدفة في ذلك دفع الجوانب الاجتماعية، والخدمات العامة، والبنية التحتية في الأرياف، وتنظم نشاطات معالجة، وتطوير البيئة السكنية في الريف.

مع حلول الذكرى السنوية السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 2019م، استهدفت الحكومة الصينية ان يكون عاماً أساسيا لتحقيق فوز حاسم في إنجاز هدف المئوية الأولى (مرور مائة عام على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني)، لتحقيق هدف الصين المتمثل في بناء مجتمع الحياة الرغدة على نحو شامل، وفي ظل تزايد الضغوط الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي، والتغيرات العميقة التي طرأت على البيئة الخارجية، اصبح لإجادة أعمال الزراعة والمناطق الريفية والفلاحين معنى هاماً، وخاصاً، لهذا تستمر الصين في امداد مناطقها الريفية بمؤسسات ناجحة، وتهيئة بيئة معيشية جيدة، وتقاليد اجتماعية، ومدنية، وحوكمة فعالة، من خلال وضع آلية سليمة لتنمية الصناعات الريفية، ودعم الأكفاء من أجل

تنمية الريف وإدارة استخدام الأراضي، وتحقيق المساواة بين مناطق الحضرية والريفية في الخدمات العامة الأساسية.

هذا وتستهدف الخطة (2018ــ2022م) بالإضافة إلى إنتاج الحبوب، وتخفيف حدة الفقر، معالجة البيئة السكنية في الريف، وتنمية الصناعة الريفية، وتشجيع المزارعين على ريادة الأعمال في الريف، وتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

وللتعرف اكثر على المسارات التي مرت بها التنمية الريفية في الصين وتطورها، فيما يلى خلفية تاريخية مختصرة لذلك:

2-2-1-2 مسارات التنمية الريفية في الصين

خلال السنوات الاخيرة من عقد الخمسينات (1957م ــ 1960م)، ومع ازدهار الاعمال اليدوية، والنقل والتجارة، شهدت الصين تحولا كبيراً لليد العاملة الريفية نحو الأنشطة غير الزراعية، ومثل هذا التحول نحو 6.6٪ من قوة العمل الريفي، زادت الى نحو 28٪ نظرا لاتجاه الصين الى تشجيع المؤسسات الصناعية الكبيرة وبصفة خاصة الصناعات الثقيلة، خارج المناطق الريفية التي استبعدت حينئذ من التصنيع.

مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين بدء النمو المطرد في القطاع الريفي استجابة لدعوة ميكنة الزراعة الصينية، والبدء في إقامة مصانع محلية مملوكة للدولة في بعض المناطق الريفية "brigade- owned factories" لتصنيع وتصليح الآلات الزراعية، ونتيجة لذلك زادت مساهمة الريف من نحو 9.5 مليار يوان في عام 1970م إلى نحو 27.2 مليار يوان سنة 1976م، بمتوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ نحو 26٪، كما شكلت استراتيجية تنمية المشاريع المملوكة جماعياً في المناطق الريفية "TVEs, Village owned and Township Enterprises" أساساً متيناً لتنمية وتطوير تلك المناطق، كما اجتذبت هذه المشاريع اهتماماً أكاديمياً واسعاً نظرا لأهميتها في التصنيع الريفي، وعلى الرغم مما شاب هذا النظام من نقائص، إلا انه حقق استثمارات كبيرة، ومكن من بناء البنية الأساسية في المناطق الريفية، وبصفة خاصة الطرق، مما كان له دورا هاماً في التنمية الريفية بشكل خاص، والتنمية الاقتصادية للصين بشكل عام.

مع تطبيق سياسة الإصلاح الريفي وتبني نظام زراعة الأسرة family farming system، خلال الفترة (1978م ـ 1984م) حطم الإصلاح الريفي الصيني بجرأة قيود النظام التقليدي، مع التمسك بالملكية الجماعية، وباعتبار السوق موجهاً، واكتشف نمطاً جديدا للاقتصاد الجماعي في ظل ظروف اقتصاد السوق، ادى الى جلب المنافع للفلاحين وحرر، وطور القوى العاملة الريفية، مما احدث نمواً سريعا للإنتاج الزراعي بمعدل سنوي بلغ نحو 6٪، وزاد إنتاج الحبوب، مما ساعد على تحقيق تراكم رأس

المال الأولي، الذي لعب دوراً حاسما في نهضة المشاريع الريفية، وتعتبر الفترة التالية (1984م ــ 1988م) فترة نهضة التصنيع في المناطق الريفية بالصين.

2-2-1-3 مراحل تطور المشاريع المملوكة ملكية جماعية "TVEs" في الريف الصيني:

بتتبع مراحل تطور تنمية المشاريع المملوكة ملكية جماعية في المناطق الريفية في الصين يمكن التمييز بين المراحل التالية:

2-2-1-3-1 المرحلة الجنينية (1949م ــ 1978م) Embryonic stage

قبل عام 1978م عانت الصناعات الريفية من التهميش، لكن ذلك لم يمنع تشجيع بعض الحرف اليدوية، والصناعة المتصلة بالأنشطة الزراعية، ففي سياق عملية التجميع الصناعي الذي شهده الريف الصيني في مطلع الخمسينات، عملت الكميونات الشعبية على تأسيس أنشطة صناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فشكلت هذه التجربة الأرضية التي مهدت الطريق للتصنيع الريفي، وففي سنة 1977م كان الريف الصين يضم حوالي 1.5 مليون ورشة صناعية يعمل بها نحو 28.3 مليون عامل.

2-2-1-3-1 مرحلة التنمية (1979م ـ 1983م) development stage

مع بداية عام 1979م بدأت الصين في إدخال إصلاحات رئيسية في مجال الزراعة، وتم وضع قانون جديد ل "TVEs"، ضمن إطار الاقتصاد الجماعي، وصدرت العديد من القرارات المتعلقة بالسياسات العامة لضمان تنمية هذه المشاريع، ولكنها في الوقت نفسه فرضت قيودا عليها، ولتجنب المنافسة مع المؤسسات المملوكة للدولة، فرضت الدولة على المشاريع الريفية التقيد بثلاثة مبادئ تمثلت في: استخدام الموارد المحلية، والتجهيز المحلي، والتسويق المحلي، وعلى الرغم من هذه القيود، نما الانتاج الزراعي بسرعة كبيرة، مما ترتب عليه زيادة فرص العمل ب "TVEs" حيث ضمت حوالي 32.4 مليون عامل في عام 1983م.

2-2-1-3-2 مرحلة النمو المرتفع (1984م ـ 1988م) High growth stage

مع بداية عام 1984م كانت الإصلاحات الريفية قد امتدت إلى القطاعات الحضرية، وشجعت الحكومة القطاع الخاص، كما تم تغيير اسم مشاريع الألوية والبلديات"tves" لتصبح المشاريع البلدية والقروية. وبين عامي 1985م و 1987م، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لهذه المشاريع، منها امكانية النقل لمسافات طويلة، وصدرت القوانين المشجعة للتجارة، فسمح للمزارعين بالدخول إلى قطاع النقل، وسمح نظام تسجيل الأسرة بشكل جزئي للمزارعين بالدخول، والإقامة في المدن الصغيرة، وتم منح قروض تفضيلية وسياسات ضريبية، ونتيجة لذلك زادت القوة العاملة ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، لتصل إلى 95،5 مليون في عام 1988م.

2-2-1-3-3 مرحلة سياسة التخفيض (1989م ـ 1991م) Policy retrenchment

في عام 1988م عانت المشاريع البلدية والقروية "tves" من خلافات سياسية حول دورها في الاقتصاد، وبرنامج التقشف لمكافحة تضخم الاقتصاد، فتم اغلاق الكثير من هذه المشاريع، وانخفض الإنتاج بنحو 8٪ عن ذي قبل، وترتب عن ذلك عودة ملايين المهاجرين إلى قراهم، والى الزراعة.

2-2-1-3-4 مرحلة التنمية الشاملة (1992م ـ 1996م) Overall development

بعد جولة الرئيس الصيني "دينغ شياو بينغ" في الجزء الجنوبي من المقاطعات الساحلية في عام 1992م، أعرب عن تأييده لبناء "اقتصاد السوق الاشتراكي بخصائص صينية"، وأكدت لجنة مشكلات السلع في مؤتمرها الرابع عشر الذى انعقد في شهر مايو من نفس العام على أهمية " TVEs" في الاقتصاد الصيني، ودعت اللجنة إلى نبذ التمييز ضد الملكية الخاصة، وفى عام 1994م، بلغت حصة "**tves**" نحو 52٪ من الصناعة.

2-2-1-3-5 مرحلة التكيف الهيكلي والمؤسسي والابتكار (1997م – 2000م)

في أعقاب الأزمة الأسيوية لعام 1997م، ونظرا لتزايد المشاكل المالية، وضعف القدرة التنافسية ل "TVEs"، تم الإسراع بعملية الخصخصة، مما ادى الى انخفاض حاد في نمو مشرعاتها وانخفاض فرص العمل.

2-2-1-4 دور المؤسسات الريفية الجماعية في الاقتصاد االقومى الصينى

بعد أكثر من 30 عاماً من النمو غيرت المشاريع الريفية المملوكة ملكية جماعية "TVEs " طبيعية المناطق الريفية في الصين، فخلال الفترة (1978م ــ 1997م)، زاد عدد هذه المشاريع من نحو 1،5 مليون مشروع إلى نحو 20.2 مليون مشروع، كما زاد عدد العاملين بها من نحو 28.3 مليون عامل إلى نحو 130.5 مليون، أي تم الانتقال من 9٪ إلى 28 ٪ من قوة العمل الريفية، وترتب على ذلك زيادة حصة المؤسسات الريفية في القيمة الإجمالية للناتج الإجمالي في المناطق الريفية من نحو 24٪ عام 1978م، الى نحو 79٪ عام 1995م.

خلال نفس الفترة ايضا زاد إجمالي قيمة ناتج الصناعات الريفية من نحو 9٪ من اجمالي قيمة الصناعات الوطنية في عام 1978م، إلى نحو 58٪ في عام 1999م، مما يعنى ان الصناعات الريفية لم تكن مجرد ملحق للإنتاج الزراعي، بل أصبحت مصدرا لا غنى عنه للنمو على الصعيد الوطني، فقد شكلت الصناعات الريفية على نطاق واسع واحدة من ابرز العوامل التي ساهمت في نجاح صادرات الصين، فالمؤسسات الريفية شكلت المحرك الأساسي للتصدير، لا سيما في الفترة (1980م ــ 1995م)، ففي هذه الفترة زادت صادراتها بنسبة اكبر من المتوسط الوطني، فحصة الصناعات الريفية من إجمالي الصادرات لم تكن تتجاوز 9٪ عام 1986م، بينما مثلت نحو 46٪ عام 1997م.

2-2-1-5 دور المؤسسات الريفية الجماعية في الاقتصاد الريفي الصيني

لقد خلقت "TVEs" وحدها نحو 83 مليون فرصة عمل جديدة في الفترة من (1984م ـ 1996م)، أي نحو 7 مليون فرصة عمل في السنة، وكانت سببا رئيسياً للتحول من العمل الزراعي إلى القطاع غير الزراعي، وقد ساهمت "TVEs" إلى حد كبير في انخفاض النسبة المئوية للعمالة الزراعية، التي انخفضت من 71٪ في عام 1978م إلى 47٪ في عام 1999م، وفي عام 1996م بلغت العمالة ب "TVEs " ذروتها بنحو 135 مليون عامل، وبحلول عام 1998م انخفضت العمالة إلى 125 مليون عامل، ثم عادت للزيادة إلى 128 مليون عامل في عام 2000م، تمثل نحو 27٪ من إجمالي قوة العمل في الريف، ونحو 18٪ من قوة العمل الوطنية، ايضا ساهمت "TVEs" في رفع حصة دخل الأسر الريفية من الأنشطة غير الزراعية، من نحو 22٪ في عام 1990م إلى نحو 43٪ في عام2000م.

والجدير بالذكر، أن الأجور في "TVEs" مرتفعة عن متوسط الدخل في المناطق الريفية، ، كما أن متوسط الأجور في "TVEs" يتزايد بوتيرة أسرع من متوسط الأجور على مستوى قطاعات الدولة.

بصفة عامة شكل التصنيع الريفي أداة أساسية في تنمية الريف الصيني، وفي دعم الانطلاقة الاقتصادية التي شهدتها الصين بعد 1978م، وتعد هذه التجربة التي مزجت بين الصناعة، والزراعة بالريف الصيني تجربة مهمة لاسيما لبعض البلاد التي تعاني من هجرة سكان الريف إلى الحضر، وما يصاحب ذلك من تدهور لأحوال المدن، وزيادة معدلات الفقر.

2-2-1-6 الدروس المستفادة من تجربة الصين في التنمية الريفية

1. ان تحقيق النهضة الريفية لا يأتي الا في سياق عام للنهضة الاقتصادية، والاجتماعية في الدولة.
2. الاهتمام بالزراعة والمناطق الريفية معا.
3. المساواة بين مناطق الحضرية، والريفية في الخدمات العامة الأساسية.
4. الاستثمارات في البنية التحتية، والطاقة، ومرافق الري، والتقنيات الجديدة.
5. الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، والخدمات العامة، والبنية التحتية
6. اصلاح وحماية حقوق الملكية.
7. تحديث وميكنة الزراعة.
8. تنمية الصناعات الريفية.
9. تعزيز الفرص الاقتصادية للفلاحين.
10. تشجيع شباب الفلاحين على ريادة الأعمال.
11. دعم دور المرأة الريفية.
12. التعليم، والتدريب.
13. زيادة الانتاجية الزراعية.

14. السياحة الريفية.
15. الاهتمام بالتخطيط العمراني، وأنشطة معالجة البيئة السكنية في المناطق الريفية.

2-2-2 التنمية الريفية في المملكة المتحدة[1]

في المملكة المتحدة[2]، وخلال الفترة (2007م-2013م) تم تبني نهج إقليمي خاص بها لبرمجة التنمية الريفية بتصميم وتنفيذ أربعة مراحل لهذا النهج في المناطق الاربعة (إنجلترا، واسكتلندا، وويلز، وإيرلندا الشمالية)، وقد خططت المملكة المتحدة لتوجيه غالبية موارد برنامج التنمية الريفية "RDP" في كل من: الإدارة البيئية، ودعم المناطق الهامشية، مع حصة أقل من التمويل المخصص لزيادة القدرة التنافسية في الزراعة والحراجة، ولتنمية ريفية أوسع ونوعية حياة افضل، وبالتالي تمت برمجة الجزء الأكبر من التمويل، وإنفاقه تحت المحور الثاني والذى يتعلق بتحسين البيئة، والريف، وفق اختلافات رئيسية في الأولويات بين المناطق الأربعة كما يلى:

في إنجلترا وويلز، سيطرت التدابير الزراعية البيئية على ميزانيات برنامج التنمية الريفية "RDP"، وتمثل ذلك في تمويل المعدات، والتدريب لتعزيز التأثير البيئي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة التربة، والمياه. كما تم إنهاء دعم المناطق الأقل اهتمام the Less Favored Area (Lfa) خلال فترة البرنامج واستبدالها بمناطق اخرى ضمن التدابير البيئية الزراعية.

في إيرلندا الشمالية، تم تخصيص حصة كبيرة ــ ما يقرب من ثلث ـ مورد برنامج التنمية الريفية "RDP" لتدابير بناء القدرات المحلية، ودعم الاقتصاد الريفي، وتحسين نوعية الحياة، مما يعكس النجاح الخاص لنهج الادارة في هذا المنطقة على مدى العقد الماضي.

في اسكتلندا، تم تخصيص أكثر من نصف الميزانية الإجمالية لـ "RDP" لثلاث مجموعات بيئية واسعة النطاق تمثلت في: إدارة الغابات، وتدابير البيئة الزراعية، ودعم المناطق الأقل اهتمام the Less Favoured Area (Lfa)، بحصص متساوية تقريباً، ويعكس هذا التخصيص جزئيًا الطابع الإقليمي، حيث تتمتع اسكتلندا بنسبة عالية من الأراضي الهامشية والجبلية فضلاً عن قطاع الغابات الأكثر أهمية في المملكة المتحدة.

فى إنجلترا ، استندت أهداف سياسة التنمية الريفية للمبادئ التوجيهية الاستراتيجية للمجتمع، مع إعطاء الأولوية لتعزيز النتائج البيئية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتركيز على الأداء الاقتصادي القوي (لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2007 /2008م). وكانت هذه الأولويات متسقة على نطاق واسع مع استراتيجية حكومة المملكة للزراعة والغذاء المستدامة، التي نُشرت في عام

---

[1] **برنامج التنمية الريفية في إنجلترا ("RDPE")**

[2] Janet Dwyer, The Rural Development Programme Experience in the UK 2007 - 2013: focus on England, Agriregionieuropa anno 13 n°48, Mar 2017

2002م، ووافق الاتحاد الأوروبي على برنامج التنمية الريفية في انجلترا ""RDPE" " بميزانية بلغت نحو 3.9 مليار جنيه إسترليني مثلت 55٪ من إجمالي ميزانية التنمية الريفية في المملكة المتحدة.

هذا وقد تمثلت تدابير التنمية الريفية في انجلترا في فئتين رئيسيتين: المشورة والتدريب، ومنح رأس المال لتشجع الاستثمار في القطاع، وفي تحقيق قيمة مضافة، واستهدف برنامج التنمية الريفية "RDP"، تعزيز المهارات التقنية والإدارية داخل القطاع، مع التركيز بشكل خاص على تحسين صحة الحيوان من خلال مكافحة الأمراض، وتقليل الأضرار التي لحقت بالتربة والمياه من جراء الممارسات الزراعية، وفى وقت لاحق ونتيجة لعدم كفاية اهداف التنمية الريفية تم في النصف الثاني من فترة البرنامج ""RDP" " ادخال التعديلات اللازمة استجابة لعدد من المشاكل، مثل الفيضانات الكبيرة، وانخفاض أسعار الحليب، وفي كلتا الحالتين، تم تصميم تدابير لمساعدة المزارعين على مواجهة الآثار السلبية المباشرة لهذه الأزمات غير المتوقعة بدلاً من التخطيط طويل الأجل أو الإجراءات الوقائية.

في اطار تقييم برامج التنمية الريفية في المملكة المتحدة، تم الاشارة الى انه تم تغطية معظم الاهداف وليس جميعها، وفق لائحة التنمية الريفية، ويرى أصحاب المصلحة بشكل عام أن التدابير التي تم اتخاذها اتسقت مع أهداف البرنامج، وبالتالي الاحتياجات المحددة حسب الأولوية، كما ان المرونة في البرنامج سمحت بإجراء بعض التعديلات على التدابير استجابة لمؤشرات التقييم، وتلبية الاحتياجات المتغيرة، ومعالجة القضايا الناشئة، والحفاظ على أهميتها في الظروف المتغيرة، ومن الأمثلة على ذلك ما تم في مساعدة الشركات على التعافي من الفيضانات ودعم العمل التعاوني لمعالجة أزمة الألبان.

هذا وتجدر الاشارة الى أن الاستثمارات العامة غير القائمة على الاتحاد الأوروبي في مجال الزراعة كانت محدودة للغاية، بالرغم من أن الدعم العام لأهداف السياسة البيئية الريفية يعد أكثر، ومع ذلك، مثل دعم ""RDP" " مصدرًا إضافيًا كبيرًا للأموال في كلا السياقين.

بالإضافة الى ما سبق فقد ساهم برنامج التنمية الريفية في منطقة انجلترا "Rdpe" على كفاءة استخدام الموارد، وتحسين صحة الحيوان، وإدارة المغذيات، من أجل تقديم تحسين القدرة التنافسية والأداء البيئي في الزراعة، ومن حيث تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، أفادت عينة صغيرة ولكنها، كانت ذات تمثيل واسع للمستفيدين من البرنامج الذين شملهم استطلاع للرأي، أن غالبية تدابير "Rdpe" كانت ذات صلة وتلبي احتياجاتهم.

تم تحديد أهداف "Rdpe" فيما يتعلق بحماية وتعزيز البيئة، وإنشاء شركات ريفية تنافسية ومستدامة، وتعزيز المجتمعات الريفية المزدهرة، وفيما يتعلق بالأهداف البيئية، تم إحراز تقدم في جميع المجالات، بما في ذلك التنوع البيولوجي المحسن، وحماية الزراعة ذات القيمة الطبيعية العالية، وتحسين المناظر الطبيعية، وتحسين نوعية المياه، والتخفيف من تغير المناخ، كما يتضح من مجموعة متنوعة من الدراسات المحلية والتقييمات الإيكولوجية، ومع ذلك، لم ينعكس هذا بشكل جيد في مؤشرات التأثير

المشتركة للاتحاد الأوروبي، ويعزى ذلك جزئياً إلى تأثير العوامل الخارجية على هذه التدابير، ولكن أيضا على حجم التحديات البيئية وكذلك الصعوبات في إثبات السبب والنتيجة.

2-2-2-1 الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج التنمية الريفية في انجلترا، فقد دعم البرنامج توفير فرص العمل، والحفاظ عليها إلى حد محدود، ولكنها زادت أيضا من فرص العمل الريفية المتنوعة من خلال التنويع الاقتصادي، وتحسين نوعية الوظائف الحالية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، و كانت الزيادات في الوظائف بدوام جزئي، وكانت الوظائف الموسمية أكبر من الوظائف بدوام كامل.

2-2-2-2 أثر الأعمال التجارية والمجتمعات الريفية، فقد تمثل تأثير البرنامج "Rdpe" في المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي بنحو4%، وخلق فرص العمل لحوالى20 الف فرصة عمل جديدة، وزيادة إنتاجية العمل بنحو 3%، على الرغم من انه من المحتمل أن هذه الأنماط قد تأثرت إلى حد كبير بالعوامل الخارجية (الاتجاهات كانت إيجابية أيضا في غياب "Rdpe").

2-2-3 تجربة التنمية الريفية في الهند

يعيش في الهند نحو70٪ من السكان في المناطق الريفية، يعانى معظمهم من الفقر، وانخفاض مستوى التعليم (القراءة الكتابة)، وسوء التغذية، وتردى الحالة الصحية، وتدهور البنى الاساسية.

ومن أجل معالجة هذه المشكلات المحددة والواضحة، تم اطلاق العديد من برامج التنمية الريفية منذ الاستقلال، ضمن خطط خمسية متعددة، من اجل تخفيف حدة الفقر، وخلق فرص العمل، وزيادة فرص توليد الدخل، وانشاء وتطوير مرافق البنية التحتية، إلى جانب ذلك تم إطلاق مؤسسات "بانشايات راج" من قبل الحكومة لتعزيز الديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية، الا انه على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الهند لمواجهة الفقر الريفي، ومعدل البطالة المرتفع، لا يزال الإنتاج منخفض، ولا تزال المعاناة مستمرة بسبب تدهور وسوء حالة المرافق الأساسية، والمرافق الطبية، وسبل العيش، والتعليم، وما إلى ذلك، ولا تزال هناك فجوة كبيرة في مرافق البنية التحتية المتوفرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية[1].

وفي عام 2006م اعلنت الحكومة الهندية وفقا لتصريح وزير التنمية الريفية الهندي "راعوفانش براساد سينج"[2] ان بلاده يوجد فيها نحو 260 مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر وانه بحلول العام 2012م، ومع نهاية الخطة التنموية الخمسية الحادية عشرة، سوف تتمكن الهند من انتشال هؤلاء المواطنين من الفقر، من خلال القيام بعدد من المشروعات واسعة النطاق من بينها مشروعات لتنمية

[1] **Vijay Kumar Sarabu**, Rural Development In India – A way Forward, Kakatiya College, Hanamkonda, October 2018.

[2] الموقع الإلكتروني لصحيفة الوسيط، الهند تخطط للتخلص من الفقر بحلول العام 2012، العدد 1314، 11 أبريل 2006م، http://www.alwasatnews.com/news/555968.html

المهارات، كما اشار الى ان وزارة التنمية الريفية بدأت منذ شهر فبراير 2005م في تنفيذ مشروع ضمان التشغيل الريفي الوطني، الذى عرف بقانون "المهاتما غاندي" والذى يستهدف تشغيل عائل كل أسرة ريفية سواء رجل أو امرأة، لمدة (100) يوم على الأقل سنويا في المشروعات العامة التي لا تتطلب مهارات، من أجل القضاء على الفقر في البلاد، وقد بدء تنفيذ هذا المشروع في (200) مقاطعة بتكلفة بلغت نحو (2.4) مليار دولار، وتم بعد ذلك التوسع في المشروع اعتباراً من عام 2009/2008م ليشمل جميع أقاليم البلاد بتكلفة بلغت نحو (10) مليارات دولار، وذلك إلى جانب الكثير من المشروعات الأخرى التي تستهدف فقراء الريف لمساعدتهم على تخطي حاجز الفقر الذي يقدره البنك الدولي بدخل يقل عن الدولار الواحد يوميا للفرد، وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان قطاع الزراعة في الهند يعد من أهم وأكبر قطاعات الاقتصاد الهندي، إذ يسهم بنسبة 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويوفر فرص العمل لنحو 50 ٪ من إجمالي القوى العاملة.

وعلى الرغم من جهود التنمية الريفية السابق الاشارة اليها الا ان الهند في عام 2018م شهدت أزمة اقتصادية زراعية كبرى، اندلعت معها موجات من الاحتجاجات التي ضمت الملايين من المزارعين في مناطق متعددة من البلاد، بسبب الفجوة العميقة بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية، وتضاؤل الأرباح الزراعية بسبب اضطرار اغلب المزارعين إلى سداد مستحقات الديون المتراكمة عليهم، وطالب المزارعون خلال الاحتجاجات بتحسين أسعار المنتجات الزراعية، والإعفاءات الحكومية فيما يتعلق بسداد الديون المقترضة من المصارف المحلية.

بالإضافة الى ما سبق يرى بعض الخبراء[1] ان الشروط التجارية بين القطاع الزراعي، والقطاعات الاقتصادية الأخرى ازدادت سوءاً خلال السنوات الأخيرة، كما تراجع الاستثمار الحكومي، والخاص في القطاع الزراعي، مقارنة بالاستثمارات في قطاعات أخرى مثل القطاع الصناعي، بالإضافة الى الزيادة الكبيرة في تكاليف الائتمان للقطاع الخاص، ايضا توجهت أغلب السياسات الحكومية صوب المناطق الحضرية، ما أسفر عنه حالة غير مسبوقة من عدم المساواة بين الريف والحضر، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الأزمة المالية في المناطق الريفية الهندية، وذلك بصورة مستمرة عبر العقدين الماضيين.

ايضا وبحسب آراء الخبراء[2]، وبصرف النظر عن أسعار السلع العالمية، التي انخفضت بواقع 25٪ عن ذروتها المسجلة في عام 2014م، فإن السياسات الهندية الداعمة للمستهلكين، والمستقلة تماماً عن السياسات التجارية، كانت من العوامل المساعدة في استمرار انخفاض أسعار المنتجات الزراعية الهندية، ورغم أن الهند لا تفرض الضرائب على الزراعة، فإن الأمر انتهى بالمزارعين الهنود لسداد 14٪ ضرائب على إجمالي الإيرادات الزراعية خلال الأعوام السبعة عشر السابقة لعام 2018م، وقال "أشوك غولاتي"،

---

(1) موقع صحيفة الشرق الاوسط، محنة الاقتصاد الزراعي الهندي تتفاقم، العدد رقم 14635، ديسمبر 2018م. https://aawsat.com/home/article/1516026

(2) موقع صحيفة الشرق الاوسط، المصدر السابق.

خبير الاقتصاد الزراعي الهندي: إن سياسات الهند الخاصة بالمزارعين هي في واقع الأمر معنية بتأييد المستهلكين، وليس المنتجين اذ أسفرت ضوابط الأسعار المفروضة، و الرقابة الصارمة على الصادرات، إلى إفقار المزارعين الهنود.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن مؤسسة "نيتي آيوغ"، (مؤسسة الأبحاث الاقتصادية الحكومية الهندية) فإن متوسط نمو الدخل للأسرة الزراعية، بين عامي 2011م و2016م، لم يتعد 0.44٪ فقط، وهو ما يعكس حالة الركود الشديد في دخول المزارعين، وفى نفس الوقت الارتفاع المضطرد في تكاليف الانتاج الزراعي، ولا يعتبر انخفاض أسعار المحاصيل المشكلة الوحيدة بالنسبة للمزارعين الهنود، إذ تشكل أنماط الطقس المتقلب بصورة متزايدة تحدياً قوياً في بلد يعاني نصف مزارعيه تقريباً من مشكلة توافر مياه الري، حيث تتعرض أغلب المحاصيل، باستثناء الأرز والقمح، إلى التلف في مكانها بسبب ارتفاع الواردات ونقص مرافق التخزين البارد، فضلاً عن سياسات السوق الحرة الحكومية غير المقيدة التي أسفرت عن ظهور طبقة الوسطاء الانتهازيين بأكثر من أي وقت مضى، الى حد ان اعرب نحو نصف المزارعين الهنود عن رغبتهم في ترك العمل بالزراعة، غير أنهم لا يستطيعون ذلك بسبب نقص وسائل العيش البديلة.

وعلى الرغم من ان الهند قد زرعت مزيداً من الحبوب الغذائية في عام 2017م أكثر من أي وقت مضى، وارتفعت الميزانية الزراعية الحكومية بنسبة 111٪ خلال الفترة (2017 – 2018م)، فقد تهاوت الأسعار، وارتفعت الديون الزراعية غير المسددة بنسبة 20٪، وعجزت أكثر من 600 مليون أسرة زراعية هندية عن تلبية الاحتياجات الأساسية، وتنفق نحو 70 في المائة من الأسر الزراعية البالغ عددها نحو 90 مليون أسرة بأكثر مما تكسب في المتوسط على أساس شهري، ما يدفعهم دفعاً إلى الاستدانة.

في الفترة الاخيرة ومع تولى رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" تعرض القطاع الزراعي لصدمة شديدة مع اللجوء إلى سياسات صارمة لمكافحة الفساد، والقضاء على الأموال السوداء، وإيقاف العمل بالفئات الكبيرة من الروبية الهندية، يقول الخبير الاقتصادي آرون كومار: "على الرغم من تفاقم الأزمة الريفية عبر السنوات، أسفر وقف تداول الفئات النقدية الكبيرة عن نقص كبير في السيولة النقدية منذ عامين وأثر بشدة في دخول المزارعين". وفقد كثير من المزارعين رؤوس أموالهم، واضطروا للاقتراض من المصارف، أو من المرابين المحليين بأسعار فائدة باهظة، ومن ثم ارتفعت التكاليف كثيراً، مما ادى الى انخفاض كبير في الدخول.

على الرغم من تفوق الهند في السنوات الاخيرة من القرن الحالي[1]، محتلة المركز السادس اقتصاديا بين دول العالم، ومتجاوزة لأربعة اقتصادات كبيرة، منها فرنسا، والمملكة المتحدة، عام 2018م، محققة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ 7٪، بالإضافة إلى مسار الاقتصاد القومي، ووفقا لتصريح

[1] براكريتي غوبتا، نيودلهي، صحيفة الشرق الاوسط، يوليو 2018م، العدد 14480.
https://aawsat.com/home/article/ 1338441

وزير الشؤون الاقتصادية الهندي "سوبهاش تشاندرا غارغ" فأن الاقتصاد الهندي قد بلغ مرحلة الإقلاع، ومن المتوقع له أن يحتل المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بحلول عام 2030م، مع وصول قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى (10) تريليونات دولار، الأمر الذي يعني أن الهند تسعى لتجاوز مرتبة كل من المملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا بحلول عام 2030م، لتكون في المرتبة اللاحقة على الولايات المتحدة الأميركية والصين فقط، وكانت الهند قد سجلت نموا اقتصاديا بلغ 7.7٪ في الربع الأخير من العام المالي (2017 – 2018م)، ومن المتوقع أن يستمر نموها بمعدل 7٪ خلال العامين القادمين كذلك. وتتوقع الهند أيضا أن تبلغ 8٪ من النمو الاقتصادي بحلول عام 2022م، وذلك وفقا لتوقعات البنك الدولي.

وعلى النقيض من هذه النتائج فإن مستوى المعيشة للمواطنين الهنود سوف يستغرق عدة عقود حتى يبلغ المستويات المعيشية البريطانية. ففي عام 2017م بلغ نصيب الفرد من الدخل في المملكة المتحدة 42515 دولارا، في حين أن نصيب المواطن الهندي من الدخل يبلغ 1964 دولارا، وبالتالي، قد يستغرق الأمر قرنا من الزمان للشعب الهندي للوصول إلى أقرب نقطة ممكنة مما يتحصل عليه وينفقه المواطن البريطاني العادي.

ويرتبط حجم الاقتصاد الهندي بمساحة البلاد جغرافيا، والسكان، والقوى العاملة. ويبلغ تعداد سكان الهند نحو 1.3 مليار نسمة، في حين لا يتجاوز تعداد فرنسا 67 مليون نسمة فقط. وفي حين أن التعداد السكاني الهندي الهائل يواصل فرض الضغوط الكبيرة على موارد البلاد، لا تزال قضية عدم المساواة في الدخل من القضايا الكبيرة والشائكة كذلك. وخلص مسح أجرته مؤسسة أوكسفام في وقت سابق من العام الجاري إلى أن نسبة 1٪ من أثرياء الهند تملك وحدها 73 ٪ من الثروات المتولدة في البلاد.

2-2-3-1 <u>الدروس المستفادة من التنمية الريفية في الهند (اسباب الاخفاق)</u>

ان النظرة العميقة لأحوال الريف الهندي تخبرنا بقصة النمو الإجمالي الذي لا تنسحب فوائده ومكاسبه على المستويات الأدنى من التسلسل الاقتصادي الوطني، كما تشير الأرقام الحقيقية إلى ضعف الأداء الاقتصادي الهندي على مؤشر التنمية البشرية، وهو المقياس الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة ويعتبر المعيار القياسي لنوعية الحياة في مختلف أرجاء العالم، لا تزال قضية عدم المساواة في الدخل من القضايا الكبيرة والشائكة كذلك، فقد خلص مسح أجرته مؤسسة أوكسفام في وقت سابق من العام الجاري إلى أن نسبة 1٪ من أثرياء الهند تملك وحدها 73 ٪ من الثروات المتولدة في البلاد[1].

وباستقراء أحوال الريف الهندي والجهود التي بذلتها، وتبذلها الحكومات الهندية منذ الاستقلال، يتبين جليا مدى تواضع هذه الجهود، وفشلها في احداث نمو مقبول في الريف، الهندي، وكما تبين مما

[1] براكريتي غوبتا، نيودلهي، صحيفة الشرق الاوسط، المصدر السابق.

سبق يرجع ذلك الى العديد من الاسباب التي يجب الانتباه اليها وتجنبها، عند التوجه نحو احداث تنمية الريفية المنشودة في مصر، **وتتمثل اهم هذه الإسباب فيما يلى:**

1. تدهور في الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة داخل المناطق الريفية.
2. قصور في الاستثمار في مشاريع الطرق، والبنية التحتية في المناطق الريف.
3. تدهور حالة التخطيط العمراني، والاسكان داخل المناطق الريفية.
4. عدم قدرة قطاع الصناعة على استيعاب العمالة الفائضة من القطاع الزراعي.
5. ضعف التطور التكنولوجي، وجهود تحديث القطاع الزراعي.
6. ضعف الاستثمار الزراعي الحكومي، والخاص في المناطق الريفية.
7. غياب التصنيع الريفي، وعدم توفير فرص مدعومة لريادة الاعمال في الريف.
8. عدم وجود آلية لدعم الأسعار تراعي انعدام الكفاءة في الأسواق، وصعوبة الوصول اليها.
9. ضعف الخدمات التسويقية الاساسية (النقل، التخزين، والتبريد، وغيرها).
10. ضعف قدرة المنظمات الاهلية على المساهمة في تحقيق التنمية الريفية.
11. ضعف الإعانات الحكومية خاصة في مجال شراء المعدات الزراعية، والأسمدة والمبيدات.
12. عدم وجود نظام للتأمين الزراعي قادر على حماية المزارعين من المخاطر الطبيعية.
13. ضعف الجهاز المصرفي خاصة في مجال التمويل والائتمان الزراعي.

2-2-4 التنمية الريفية في الجزائر[1]

في عام 2006م اعدت الجزائر استراتيجية للتنمية الريفية، فيما سُمى (التجديد الريفي)، وفي عام 2008م تم مواصلة المسار من خلال استراتيجية "تجديد الاقتصاد الزراعي"، حيث استهدفت هذه الاستراتيجية الفترة (2009م-2013م)، واعتبارها خطة وطنية للتنمية الريفية المستدامة، وخلق فرص عمل دائمة، وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على خمسة محاور رئيسية تمثلت فيما يلى:

1. تطوير بيئة تحفيزية للاستثمار في الريف، وبصفة خاصة في مجال الصناعات الغذائية وتعزيز سياسات دعم ملائمة.
2. تطوير أدوات التنظيم، من خلال نظام تعديل المنتجات الفلاحية ذات الطلب الاستهلاكي الواسع، وتأمين المنتجين في مجال الفلاحة، وتربية المواشي والصناعات الغذائية.

---

[1] عبد الصمد سعودي، وآخرين، إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، نوفمبر 2011م.

3. وضع عشرة برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة بـ: الحبوب، الحليب، البطاطا، الزيت والتمور، واللحوم الحمراء والبيضاء، واقتصاديات استخدام المياه، وإنشاء المشروعات الزراعية المكملة.
4. إدخال الشباب بين المستفيدين من الاستثمارات الفلاحية، وتعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التدريب، والبحث وتعميمهما.
5. تحديث الإدارة الفلاحية، وتعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية (إدارة الغابات، الخدمات البيطرية، خدمات الصحة النباتية، منح العلامات التجارية...).

2-2-4-1 قطاع الزراعة والتنمية الريفية:

وفي نفس الوقت، بادر قطاع الزراعة والتنمية الريفية بإبرام نوعين من عقود الأداء في كل ولاية، أحدهما ذو صلة بالجانب الزراعي، ويتعلق بتجديد الاقتصاد الزراعي (عشرة برامج)، أما الثاني فيتعلق بسياسات تحديث الريف، والذى استهدف:

تحديث القرى بتحسين شروط الحياة في البيوت الريفية.

- تنويع النشاطات الاقتصادية.
- الحفاظ وتثمين الموارد الطبيعية.
- حماية وتقييم الإرث الريفي المادي وغير المادي.

هذا ونتيجة لذلك فقد شهد قطاع الزراعة نموا متزايدا خلال الفترة التالية لتنفيذ الاستراتيجية حيث حققت الزراعة الجزائرية نحو 8٪ من الدخل المحلي، وفى عام 2000م أطلقت الحكومة "المخطط الوطني للتنمية والتجديد الريفي"، والذي من بين أهدافه ضمان الأمن الغذائي للبلاد، وزيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية بطريقة مستدامة، وقد أثمر تنفيذ هذا المخطط الوطني "للتنمية والتحديد الريفي" زيادة المساحات المزروعة وزيادة الانتاج الزراعي.

2-2-4-2 مشروعات وبرامج التنمية الريفية الجزائرية

على صعيد التنمية الريفية المخططة تمثلت أهم االمشروعات لتوفير فرص العمل في الجزائر في:

2-2-4-2-1 مشروع التشغيل الريفي: انطلق هذا المشروع عام 2004م في مناطق جبلية على مستوى 6 ولايات بهدف خلق فرص عمل دائمة في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي.

2-2-4-2-2 مشروع لتنمية الزراعة، وخلق فرص عمل في الجبال، وفي الحوض المنحدر لوادي الصفصاف، وقد بلغت فئة البطالة المستهدفة 23000 نسمة.

2-2-4-2-3 المخطط الوطني للتشجير: يضمن هذا المخطط خلق فرص عمل دائمة، ومؤقتة في الأرياف، حيث تم إنشاؤه لفترة تمتد إلى عشرين عاماً ليتكفل بجزئية مكافحة التصحر وحماية الأحواض المنحدرة، وتعطى الأولوية فيه للسدود الجاري استغلالها، والسدود قيد البناء، حيث استهدف هذا المخطط

في مجمله نحو 600 الف هكتار منها نحو265 الف هكتار في إطار حماية وتثمين محيط الأحواض المنحدرة في المناطق الجبلية.

2-2-4-2-4 برامج تنمية القطاعات المرتبطة بالحفاظ على المياه والأراضي: استهدفت ايضا خلق فرص عمل جديدة، والحد من النزوح الريفي، وهى برامج يتم إطلاقها سنويا مثل (برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الهضاب العليا).

2-2-4-2-5برنامج تكثيف إنجاز السكنات الريفية: حاولت الدولة من خلال برامج دعم التنمية الريفية محاولة تثبيت سكان الأرياف، وذلك من خلال برامج للسكن الريفي تستفيد من الدعم المالي للدولة.

وعلى الرغم مما سبق كان نجاح الجزائر محدوداً في خلق فرص عمل جديدة في القطاع الريفي، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى، إلى ضعف ادخال واستخدام التقنيات الحديثة في الريف الجزائري، مقارنة بالقطاعات الاخرى التي حظيت بمستوى اعلى من التحديث، كما أن التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر وانتهاجها لسياسة التصنيع التي ساهمت في وجود فوارق كبيرة بين الدخول في القطاع الفلاحي، والقطاعات الأخرى ادت الى إغراء وجذب العمال بدرجة كبيرة، ومع عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاحين زادت هجرتهم إلى المدن بحثا عن العمل.

وخلال السنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين، ادركت الجزائر اهمية الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله وتنميته والأخذ بيده، واصبح الحديث عن آفاق وتصورات تنمية المناطق الريفية مطلبا أساسيا وضروريا، يتطلب النزول إلى واقع الناس بالمناطق الريفية، من أجل ادراك اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة الإنصات إلى أراءهم ومواقفهم ونظرتهم للأشياء، ومعانتهم، وتأهيل قدراتهم واتاحة فرص عمل حقيقية ودائمة، وتحسين حالة المسكن الريفي، واحداث تنمية عقارية ملموسة، على جانب آخر زيادة دور البنوك ومؤسسات التمويل، في التفاعل مع المشروع الاقتصادي السياحي والتنمية الريفية، باعتبار ذلك الطريق الوحيد الى تحقيق تنمية ريفية حقيقية.

2-2-5 التجربة المصرية في التنمية الريفية

بدأت بوادر الاهتمام بالقرية المصرية منذ عام 1923 مع انتخاب أول برلمان مصري وفى خلال الفترة من 1938الى 1952 بدا ان هناك اهتمام كبير بالريف من خلال انشاء وحدات صحية وزراعية ريفية تقوم بتقديم خدمات الارشاد الزراع، كما تم انشاء مراكز التدريب الحرفي في الريف، والمدارس الريفية، والتوسع في الجمعيات التعاونية الزراعية، الا أن كان هناك غياب للمشاركة الشعبية التطوعية في ادارة الانشطة الريفية.

وخلال الفترة من 1952-1960، تم انشاء عدد من الوحدات المجمعة لإعداد الريفيين للحكم المحلى السليم وتم ادماجها في خطة الدولة للتنمية كما شهدت نلك الفترة صدور قانون الادارة المحلية لعام 1960،

وفى فترة السبعينات تم وضع برنامج لتنظيم الانتاج الزراعي لالزام الزراع بزراعات محددة، وبرنامج للتسويق التعاوني لإجبار المزارعين على تسليم محاصيلهم للحكومة وتم الاعتماد على التعاونيات لتكون اداة الدولة في ادارة القطاع الزراعي ، وتم زيادة الخدمات الصحية والتعليمية الموجودة فى القرية ولكن دون تحقيق جودة فيها.

و فى عام 1973تم انشاء جهاز بناء وتنمية القرية لخدمة قضايا القرية المصرية وصدر قانون بنك القرية والذى ضعف من دور التعاونيات ،كما كان هناك العديد من المشروعات الممولة من المنح الاجنبية مثل مشروع كهربة الريف، الأسر المنتجة، تنمية المرأة، تنمية المزارع الصغير، المشروع القومي للميكنة الزراعية وغيرها.

2-2-5-1 لبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)

شهدت الفترة من 1994-2005، انطلاقة كبيرة للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" ليشمل جميع قري مصر ويعتبر بمثابة اول استراتيجية مصرية للتنمية الريفية.

واعتمدت التنمية الريفية من خلال برنامج "شروق" على عدة ركائز هامة هي:أن أبناء المجتمع المحلي هم جوهر التنمية من خلال مبادراتهم ومشاركتهم الإيجابية الفعالة في البرنامج فكراً وتخطيطا وتنفيذا وتقويما، كما اشتملت التنمية من خلاله على المساعدات الحكومية التي تساند الجهود الأهلية وهي ليست بديلة عن المشاركة الشعبية فالجهود الأهلية هي الأصل والأساس، أما الجهود الحكومية فهي المكمل في تحقيق عملية التنمية الريفية لأهدافها ، وتضمن البرنامج هدف استراتيجى بعيد المدى تمثل فى:

1- التقدم المستمر فى نوعية الحياة الريفية إجتماعياً وإقتصادياً وعمرانياً[1]

2- الارتقاء بمستوى المشاركة الشعبية لأهل القري من خلال تعميق مشاركتهم فى التخطيط والتمويل والتنفيذ والتقويم وبما يحول المواطن القروى من متلقى للتنمية لصانع لها ومشارك فيها. وكانت الالية الديمقراطية التى يعمل من خلالها هى (لجنة شروق)[2] بدءا من الوحدة القروية وحتى المحافظة، كان مشروع شروق الية للتنسيق ين جميع الوزارات والمعاهد والجامعات والمؤسسات البحثية، استمر البرنامج حوالى 10 سنوات وحقق العديد من الانجازات فى العديد من المجالات الخاصة بالبنية التحتية والبشرية وغيرها، الا انه توقف لعدم توفر تمويل له.

---

(1) سعد علام واخرون ، التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية ، المتطلبات وا السياسات ، سلسلة قضاسا التخطيط والتنمية رقم (103)، سبتمبر 1996، ص ص،62-67

(2) ابراهيم محرم ، نهضة الريف ، مكتبة اسيوط الجامعية ، 2004، ص ص34.

إنجازات برنامج "شروق"

والجدير بالذكر انه منذ بدء " شروق" فى عام 1994م وحتى نهاية يونيو عام 2004م أي طوال عشر سنوات كاملة، فإن جملة الموارد المالية التي أتيحت لاستثمارها في مشروعاته بلغت حوالى 2586 مليون جنيه، منها 749,48 مليون جنيه مشاركة شعبية تطوعية أ بنسبة 29% من جملة الاستثمارات، وشاركت الحكومة بالنسبة الباقية أي نحو 71%، وجدير بالذكر أن المعونات والمنح الأجنبية للحكومة التي خصصتها لشروق لم تتجاوز قيمتها طوال العشر سنوات مبلغ 34,4 مليون جنيه تمثل 1,3% فقط من إجمالي استثمارات البرنامج خلال العشر سنوات في تنفيذ 93784 مشروع غطت هذه المشروعات ثلاث مجالات رئيسية[1] هي البنية الأساسية من مياه الشرب، والصرف الصحة والبيئة، والطرق والاتصالات، والكهرباء، ومجال التنمية البشرية ويتضمن الخدمات التعليمية، والصحية، وخدمات المرأة والطفل، وخدمات الشباب والخدمات الثقافية والخدمات الدينية، وخدمات التدريب والمعونة الفنية، ومجال التنمية الاقتصادية ويتضمن مناحل، ودواجن، وتقنيات زراعية، ووسائل النقل والانتقال، ورش ومصانع، انتاج حيواني، مكينة زراعية، تسويق، الحاسب الآلي، ومشروعات متنوعة.

2-2-5-2 برنامج الاستهداف الجغرافي للفقر

- تقوم فكرة الاستهداف الجغرافي على تحديد المناطق التي يتركز فيها وجود الفقراء وتحويل الدعم للأفراد بالمناطق المختارة،[2] وتم تنفيذ البرنامج القومي للاستهداف الجغرافي للفقر على ثلاثة مراحل بالإضافة إلى المرحلة التجريبية التي تم البدء فيها في شهر يونيو 2007 ، وقد اختارت المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية وحدتين قرويتين كنموذج تجريبي هما وحدة" ننا "بمحافظة الشرقية ووحدة "العصايد "بمحافظة بني سويف، وتخدم هذه المرحلة التجريبية 14 قرية وحوالي 70 ألف نسمة. **تم في المرحلة الأولى** تنمية 151 قرية و 750 تابعاً، ويقطنها حوالى مليون ونصف نسمة، وتتواجد هذه القرى في 24 وحدة محلية (بواقع من 3-5 قرية بالوحدة المحلية) موزعين على ستة محافظات هي المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا والشرقية والبحيرة. **أما المرحلة الثانية تم خلالها** تنمية 912 قرية تنتمى إلى 43 مركزاً موزعين على أربعة محافظات هى المنيا وسوهاج وأسيوط وقن **أو المرحلة الثالثة:** ويتم خلالها تنمية 78 قرية بمحافظات حلوان و6 أكتوبر وبنى سويف وأسوان، وسيتم البدء في تنفيذ هذه المرحلة بعد عام من بدء تنفيذ المرحلة الثانية وتتمثل اهم المجالات التنموية في تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الارتقاء بالخدمات الصحية بتحسين خدمة العلاج، تحسين جودة التعليم الأساسي ورفع كفاءة المراحل التعليمية ،توسيع مظلة الضمان

---

(1) حنان رجائي، دور مؤسسات التمويل الصغير في التنمية الريفية بالتطبيق على صندوق التنمية المحلية، مذكرة خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2011م

(2) صقر النور، نقد الاستهداف الجغرافي ، مجلة العمران العربي، اصدار سبتمبر 2014.

الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، تحسين الوضع البيئي توفير فرص عمل للشباب محو الأمية للفئة العمرية من 35:15 سنة ،التدريب الإداري للكوادر المحلية. رصف وإنارة مداخل القرى. إنشاء مساكن للأسر الأولى بالرعاية.

2-2-5-3 المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية من عام 2018 حتى عام 2022[1]:

أقامت وزارة التنمية المحلية بوضع برنامج قومي، يهدف لتنمية وتطوير جميع القرى المصرية البالغ عددها 4741 قرية وتوابعها 30888 ما بين عزبة وكفر ونجع اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً، بهدف تحسين جودة حياة أهل القرى بمشاركتهم الفعلية في التفكير وترتيب أولويات المشروعات والخدمات التي تحسن حياتهم، بالإضافة لمشاركتهم في تدبير احتياجات اقامتها والاشراف على تنفيذها وتشغيلها وإدارتها وصيانتها، والاستفادة العادلة من خدماتها.

وتتضمن أهـداف البرنامـج: تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية تحسين مستوى الخدمات العامة تحسين مستوى الدخل تدعيم مؤسسات المشاركة الشعبية ، ويبلغ المدى الزمنى لتنفيذ البرنامج 16 عاماً، بدءاً من عام 2016/2015، وتنتهى بنهاية عام 2030/2029. ويتم تنفيذه على 6 مراحل زمنية، تستغرق كل مرحلة 4 سنوات، منها عام لعملية استنهاض وتحفيز المجتمع وتحديد المشروعات التنموية المطلوبة، وثلاثة أعوام لتنفيذ الأنشطة التنموية، وذلك في جميع المراحل، عدا المرحلة الأولى، والتى تم العمل بها في حدود الموارد المالية المتاحة لحين توفير التمويل المطلوب للبرنامج بالقرى المستهدفة[2] ويبلغ عدد القرى فى المرحلة الاولى 78 قـرية.

وبالنسبة للوضع الحالي للبرنامج والانجاز المتحقق بقرى المرحلة الأولى، فقد تم البدء في تنفيذ المرحلة العاجلة منه بتاريخ 2014/10/1، مركزياً، أي اعتماداً على الجهات الحكومية ممثلة في وزارة التنمية المحلية والدفاع والمحافظات، وبالإضافة للبرامج والمشروعات السابقة توجد برامج ومشروعات اخرى تم وضعها لتطوير القرية المصرية ورفع مستوى معيشة سكانها من خلال القضاء على الفقر ومنها.

2-2-5-4 مبادرة حيـــاة كريمة وتستهدف المبادرة الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر الأكثر احتياجا في القرى الفقيرة، وتمكينها من الحصول على كافة الخدمات السياسية وتوفير فرص عمل وتعظيم قدراتها الإنتاجية، بما يسهم في تحقيق حياة كريمة لهم، فضلاً.

وقد تحولت المبادرة إلى خطة استراتيجية للدولة محددة المحاور والمدد الزمنية، والتكليفات الملقاة، وآليات التمويل، منذ الإطلاق الأول للمبادرة في بداية 2019، حيث خصصت الدولة 103 مليارات جنيه للمبادرة، كما بلغت الاستثمارات 4 مليارات جنيه ضمن خطة الدولة لتنفيذ 1252 مشروعا تستفيد منها 624 قرية في 16 محافظة ، ويعد قطاع التعليم من أهم القطاعات المستفيدة من المبادرة من خلال بناء 156 مدرسة، كما استفاد قطاع الصرف الصحي بنحو 257 مشروعا، ونال صعيد مصر 75% من

[1] الموقع الالكتروني وزارة التنمية المحلية، المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية من سنة 2018 لسنة 2022.

نسبة الاستثمارات المخصصة للمبادرة، وجاءت أسيوط على رأس المستفيدين بـ815 مليونا و270 ألف جنيه، تليها سوهاج بـ595 مليونا و690 ألف جنيه، ثم المنيا بقيمة 468 مليونا و230 ألف جنيه.

من اهم معايير اختيار القرى، نسبة الفقر، وسوء أحوال شبكات الطرق الداخلية، وضعف المرافق من شبكات المياه والصرف، ومحدودية كفاءة الخدمات الصحية والاجتماعية، وانخفاض نسبة التعليم في القرية، ووجود جمعيات أهلية شريكة نشطة. حيث تستهدف المبادرة أفقر القرى في مصر، مع أولوية للقرى التي يبلغ نسبة الفقر فيها 70% فأكثر، وفقاً لخرائط الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2017-2018،

2-2-5-5 برنامج تكافل وكرامة [1] تم اطلاقه فى مارس 2015 ويستهدف دعم الاسر تحت خط الفقر فى الجمهورية وقد شمل البرنامج 5630 قرية في 345 مركز على مستوى الجمهورية، و بلغ عدد المستفيدين منه 2,3 مليون اسرة تضم اكثر من 10 مليون نسمة بتكلفة تصل الى 1,11 مليار جنيه فى اغسطس 2018.

2-2-5-6 برنامج سكن كريم: وتستهدف توفير الخدمات الاساسية للأسر الفقيرة والمحرومة مثل مياه الشرب النقية والصرف الصحي وتسقيف وترميم منازل الفقراء في القري الأكثر فقراً واتاحة فرص لتشغيل 20 الف شاب بالقري ويستهدف فى المرحلة الاولى 27 قرية فى 17 مركز فى 5 محافظات من المحافظات الافقر فقرا وهم المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، الاقصر ،، قنا وبلغ حجم التغطية الفعلية للاسر المستفيدة حتى اغسطس 2018 26 الف اسرة بتكلفة 180 مليون جنيه

بالإضافة لذلك توجد برامج تستهدف رفع مستوى معيشة الفقراء مثل برنامج **جذور**، برنامج **مستورة** وبرنامج **فرصة** وغيرها.

ورغم كل هذه الجهود المبذولة لتطوير القرية المصرية على مدى عقود طويلة من الزمن الا ان القرية المصرية حتى القرن الواحد والعشرون ما زالت تعانى من الاهمال والتهميش والتخلف مقارنة بالحضر نتيجة ان تلك الجهود لم تأخذ في اطارها كل الابعاد التنموية اذ انها اعتمدت على تقديم القروض والمعونات لأهل الريف دون تأهيلهم وتعليمهم بالشكل الذى يساعدهم على زيادة انتاجهم الزراعي ، كما ان تلك الجهود تعمدت فصل الزراعة والتي تعتبر المصدر الأساسي لدخل الفلاح وحائط الصد ضد الفقر عن تنمية الريف[2] وذلك رغم إن التقارير الدولية تؤكد على ضرورة ربط سياسات مكافحة الفقر بالتنمية الزراعية وان الزراعة هي الاداة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر[3] .

واستمر هذا الوضع في التطبيق ليومنا هذا فالبرنامج القومي لتطوير القرى والذى يتم به العمل ايضا ينتهج هذا النهج فعلى الرغم من ان فكرته كانت جيدة وهى امتداد لبرنامج شروق الا انه ايضا اهمل

---

[1] معهد التخطيط القومي ، تقرير حالة التنمية فى مصر 2018 ، ص ص109.108

[2] صقر النور ، نقد الاستهداف الجغرافي، academia.edu ، 2011

[3] تقرير التنمية في العالم ، الزراعة من اجل التنمية ، يناير 2008

الزراعة في المشروعات التي استهدفها فلا توجد أي برامج خاصة بالممارسات الزراعية الجيدة او بتحسين التربة او تامين الحيازة او ادخال التكنولوجيا والاساليب الجيدة او حتى تسهيل الوصول للمياه وكان التركيز بشكل اساسي على مشروعات البنية التحتية وبناء المؤسسات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي وعلى اقراض الفلاحين. ومن ثم هناك فصل تام للتنمية الزراعية عن التنمية الريفية ويتم التعامل معهما كمفهومين مختلفين ومنفصلين ومن ثم فيجب النظر الى التنمية الريفية على انها جهد متكامل في مختلف المجالات فتحسين الانتاجية الزراعية ستسهم ولحد كبير فى القضاء على الفقر وتحسن من حياة المزارع مما سيكون عنصرا هاما فى زيادة الصادرات الزراعية عبر تطبيق الاساليب الزراعية الحديثة في الانتاج وهكذا مما سيسهم فى تحقيق التنمية الريفية.

2-2-6 معوقات تنمية القرية المصرية

من الاستعراض السابق والسريع لجهود التنمية الريفية المصرية يمكن التعرف على اهم معوقات تحقيق تنمية القرية المصرية وهى:

1. عدم وجود رؤية واستراتيجية محددة من قبل الدولة لتنمية الريف المصري مما جعل جهود تنمية الريف جهود مبعثرة وغير متكاملة وآنية، وقد ادى غياب تلك الرؤية الى:
   - ضعف الاستثمارات الموجهة الى لتطوير القطاع الزراعي باعتباره العمود الاساسي للتنمية الريفية من خلال قدرته على القضاء على الفقر الريفي وتحسين مستويات المعيشة للريفيين.
   - ضعف الاستثمارات الموجهة لتحسين البنية التحتية والاساسية الريفية من شبكات مياه نظيفة وكهرباء وشبكات صرف صحى والطرق والمواصلات بشكل عام.
   - عدم وجود اليات للمتابعة والرقابة والتقييم المرحلي لبرامج التنمية لمعرفة المشاكل التي تواجه كل مرحلة والعمل على حلها.
2. ضعف الاهتمام بتطوير السكان الريفيين ورفع قدراتهم ومهاراتهم التعليمية والمهنية وانهم هم محور التنمية والمنفذين لها والمستفيدين منها فكما سبق كانت برامج التنمية الريفية معظمها برامج سياسية فى المقام الاول لم تشهد مشاركة حقيقية للريفيين في التخطيط والاعداد لها ولا تلبى الاحتياجات الحقيقية للريفيين ولا تلبى طموحاتهم والتي كان على راسها توفير مستويات معيشية معقولة وتوفير فرص عمل لهم وتقليل الفقر بينهم.
3. توزيع اختصاصات التنمية الريفية بين العديد من الوزارات والهيئات وعدم التنسيق الكافي بين تلك الوزارات في وضع برامج تنموية فعلية تحقق طموحات التنمية بتلك القرى، كما ساهم غياب وقصور البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة عن القرى في غياب التخطيط السليم والنظرة الشاملة للتنمية بتلك القرى هذا علاوة على عدم وجود اليات للمتابعة والرقابة والتقييم على معظم برامج ومشروعات التنمية عن الفترات السابقة.

4. انتشار الأمية وقلة الوعى بين المواطنين ادى إلى عدم استجابة الأهالي في كثير من الأحيان للمشاركة في برامج التنمية. علاوة على الميراث الكبير من انعدام ثقة الفلاح المصري فى كل ما حكومي(نتيجة للضرائب التي كانت تفرض على الفلاحين) ادى الى عزوف الفلاحين عن المشاركة في اسى برامج او مشروعات للتنمية.

2-2-7 الدراسات السابقة في مجال تنمية القرية المصرية:

اوصت دراسة (ريحان2019)"[1] بضرورة اتباع النهج التكاملي في التنمية الريفية لتحقيق الاستدامة، وان مبادئ تحقيق هذا النهج هو التركيز على القيم الريفية الاساسية وخاصة عند انشاء قرى جديدة في المناطق والمشروعات الجديدة (المليون ونصف فدان مثلا) بحيث يتم التأكيد على تأصيل وتوطين تلك القيم الريفية الاصيلة عند توطين الشباب والسكان في القرى بتلك المشروعات ، كما اشارت الدراسة الى مجموعة من انماط القرى الواجب اتباعها عند اعداد نمط لقرية جديدة وهى ما نصت عليه استراتيجية التنمية الزراعية 2030.

اشار تقرير **لمنظمة الاغذية والزراعة**[2] الى ان الهجرة الريفية تعتبر جزءاً من عملية التحول الهيكلي للاقتصادات التي تشهد تناقص في أهمية الزراعة، مما ترتب عليه وجود فجوة في عرض العمالة الريفية خاصة في المناطق الريفية في البلدان ذات الدخل المرتفع فأصبحت هذه المناطق مقصداً للعديد من المهاجرين الدوليين. ويمثل كلا من **عدم تكافؤ الفرص** في العمل وعدم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية. و الفوارق في الإنتاجية ومن ثم الفوارق في الدخل بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى أهم دوافع الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. هذا الى جانب **العوامل الديموغرافية وعوامل التكييف** كالتكاليف المالية والنفسية والاجتماعية والثقافية، هذا علاوة على الدور الكبير للشبكات الاجتماعية للمهاجرين في بلد المهجر أو وكالات التوظيف الرسمية وغير الرسمية في تسهيل الهجرة الريفية الضرورية وتتمثل اهم السياسات التي على الدول إتباعها للحد من ظاهرة الهجرة الريفية في تعزيز سبل المعيشية الريفية وتوفير خيارات للعمل للشباب في المناطق الريفية بموازاة دعم القدرات الإنتاجية في المناطق المعرضة للهجرة إلى الخارج. تعزيز فرص العمل في سلاسل القيمة الزراعية، بموازاة التشجيع على تنمية المراكز الحضرية الإقليمية لتوفير فرص عمل لسكان الريف.

وسلط **تقرير التنمية الريفية لعام 2016** [3] الضوء على أهم التحديات التي تواجه التنمية الريفية والتي يتمثل أبرزها في التباطؤ في معدلات النمو العالمية، مما يؤثر على أسواق السلع الأساسية فضلاً عن

---

[1] ابراهيم ابراهيم ريحان، رؤية لتنمية القرية المصرية في اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2030، الملتقى العلمي للمشروعات الزراعية القومية ودور الارشاد الزراعي فيها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 ،25- 26 يونيو 2019.

[2] منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة الأغذية والزراعة 2018، الهجرة والزراعة والتنية الريفية، روما

[3] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية: تعزيز التحول الريفي الشمولي. روما. إيطاليا2016

التغيرات المناخية المتطرفة والنزاعات الممتدة في العديد من دول العالم، بالإضافة إلى التحديات الخاصة بالتحضر والتحولات الديمغرافية، وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الأغذية الزراعية مما يولد مخاطر جديدة في أسواق الأغذية الزراعية للعمال الزراعيين ولكن في الوقت نفسه تخلق فرص لريادة الأعمال والعمالة خاصة في مجالات النقل وتوفير المدخلات والبنية التحتية والمعدات مما يتطلب التحول الشمولي في المناطق الريفية في مجال نمو الإنتاجية الزراعية، تنويع أنماط الإنتاج وسبل العيش في القطاع الزراعي والقطاع الريفي غيرالزراعي، بالإضافة إلى توجيه العمالة في قطاعات اخرى كالصناعة التحويلية والخدمات.

اشار تقرير حالة الأغذية والزراعة[1] لعام2017: الى ان اهم التحولات الهيكيلية والريفية التي تجري حالياً في المناطق الريفية في البلدان منخفضة الدخل تتمثل فى عدم اقتران النمو الحضري بنمو مماثل في قطاعي التصنيع الريفى والخدمات الريفية الحديثة، مما تسبب في تحول العمالة الريفية من القطاع الزراعي منخفض الإنتاجية إلى قطاع الخدمات غير الرسمي في المناطق الحضرية و الذي يتسم بإنخفاض الإنتاجية مما تسبب في الحد من منافع هذا التحول ،كما أشار التقرير إلى تهميش أصحاب المزارع والحيازات الصغيرة على الرغم من التوسع الحضري الذي يخلق فرصا للتوسع في الزراعة، حيث يقوم كبار المستثمرين باستخدام عقود لتنسيق الإمدادات وفرض معايير صارمة لضمان جودة الغذاء. كما أن المنتجين المحلين قد يعانون من عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق في حال تفضيل المستهلكون للغذاء المستورد الأقل ثمناً ومحدودية التدابير المقيدة للاستيراد على الرغم من أن نمو التجارة الدولية يمكن أن يحفز من الإنتاجية والتنافسية.

وقد انتهى التقرير إلى أهمية التحول الريفي الشامل من خلال استحداث فرص عمل في الأنشطة المتصلة بالزراعة خاصة في ضوء الطلب المتنامي على الغذاء والتحول التغذوي بعيدًا عن الأغذية الأساسية. كما يمكن للمناطق الحضرية الأصغر أن تؤدي دورًا لا يقل أهمية عن دور المدن الكبرى في التحول الريفي حيث تتميز بتنويع قاعدتها الاقتصادية بسرعة وتولد روابط قوية بالمناطق الريفية.

استهدفت **دراسة** (Elsaid, 2011) [2] التعرف على مفهوم التنمية الريفية المستدامة في ضوء الأهداف والغايات التي تتسق مع القرية المصرية, مع وضع نموذج للقرية المصرية الريفية النموذجية يعالج العلاقات المتبادلة بين مكونات النظام المختلفة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ويوفر نظرة ثاقبة للقيود والتحديات التي تهدد حاليًا استدامة القرى المصرية

[1] منظمة الأغذية والزراعة. حالة الأغذية والزراعة 2017، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، روما 2018.

[2] Elsaid, Marwa. "Planning for Sustainable Rural Development in Egypt". Urban Planning Department", *Faculty of Engineering, Ain Shams University*.2011

وقد أشارت الدراسة إلى ان التعدي على الاراضي الزراعية و ظاهرة التفتت الحيازي يعتبرا أمام تطبيق الدورة الزراعية المناسبة مما يؤثرا سلباً على إنتاجية الأراضي والإيرادات الاقتصادية. ويمثل تهديداً حقيقيا لفقدان الموارد الأرضية الزراعية علاوة على تعرض موارد المياه للتلوث بالنفايات المنزلية والزراعية والصناعية. فضلاً عن تلوث المياه الجوفية وخلط مياه الصرف الصحي بالمياه الجوفية. وتأثر جودة الهواء بالانبعاثات الملوثة الناتجة عن حرق النفايات المنزلية والزراعية (السحابة السوداء) والصناعات الملوثة وحركة المرور. كذلك فإن عدم مرونة التشريعات والبيروقراطية كل ذلك من شأنه التأثير على النظام الأيكولوجي للقرية ومن ثم يمثل معوقات اساسية في عملية التنمية في الريف المصري.

اهتمت دراسة **(Ghanem, 2014)**[1] ببيان الدور الذي يمكن أن تلعبه التنمية الريفية والحد من التفاوتات الإقليمية على النمو الاقتصادي الاحتوائي خاصة في ضوء تركز الفقر في الريف المصري عامةً وفي الصعيد بشكل خاص. كما رصدت الدراسة معاناة اقليم الصعيد من مشكلة التفاوت التنموي بشكل أخطر من غيره من أقاليم الجمهورية حيث يعيش 71.5% من سكانه في الفقر المدقع و 55.8% في الفقر في حين يعاني 11.6% من الصعيد الحضري من الفقر المدقع و 11.3% من الفقر. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية تعاني 15% من النساء في الحضر من عدم وجود رعاية سابقة للولادة مقارنة بحوالي 33% في الريف. كما أشارت الدراسة إلى مؤشر الفرص البشرية (HOI) – المطور من قبل البنك الدولي بناءً على نتائج بحث الدخل والاستهلاك لتقييم فرص الناس في الحصول على فرص متساوية في الحياة من التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة والإسكان. ويتضح ارتفاع نتائج المؤشر في الحضر عنه في الريف مما يعكس الاختلاف في الدخل والاستهلاك بين الحضر والريف مع الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى بعض الخدمات الأساسية التي تهدد فرص حياة سكان الريف.

هذا وتعاني المناطق الريفية أكثر من غيرها من عدم توافر خدمات الصرف الصحي. وفيما يخص الاستثمارات العامة يتضح أن الحضر يحصل على ما يقارب 34% من الاستثمارات العامة على الرغم من أن معدلات الفقر فيها أقل من الريف. مما يعكس الرغبة في إبقاء المدن الكبيرة راضية لتجنب المظاهرات والاضطرابات التي قد تعرض الاستقرار السياسي للخطر مما يتسبب في إهمال المناطق الريفية وهو ما يعد ظاهرة شائعة في البلدان النامية ذات المؤسسات الضعيفة حيث لا يتمكن فقراء الريف من المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية. وفي ضوء ذلك أكدت الدراسة على ضرورة تضمين عملية التخطيط ممثلين عن الوزارات المختلفة وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان وصول صوت الفقراء في عملية صنع القرار هناك أيضًا حاجة إلى تنسيق أفضل بين أنشطة الوزارات التنفيذية المختلفة ووضع آلية تربط الخطط بقرارات الإنفاق الفعلي.

---

[1] Ghanem, Hafez. 2014."Improving Regional and Rural Development for inclusive growth in Egypt". Global Economy and Development.

تناولت دراسة (NAWAR, 2006) [1] التي تناولت الإشارة إلى التطور التاريخي لسياسات التنمية الريفية في مصر مع تقييم الإطار المؤسسي لتلك السياسات, وان أهم الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الزراعية في مصر هو تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للسكان وتصدير الغذاء, التوسع الرأسي لزيادة الكفاءة الإنتاجية إلى أقصى حد من الموارد المحدودة المتاحة, التوسع الأفقي لإعادة توزيع السكان لأسباب سكانية واقتصادية واجتماعية وسياسية, إنشاء مستوطنات ريفية جديدة في الأراضي المستصلحة الجديدة, تحسين نوعية الحياة وبناء قدرات المجتمعات الريفية.

قسمت **دراسة (Soliman I, 2010)** [2] سياسات التنمية الريفية في مصر إلى أربعة فتراتتبدأ من 1972 وحتى 2013 وقد أشارت الدراسة إلى أن التخطيط للتنمية الريفية لابد أن يراعي 3 نقاط أساسية: الارتباط بين الاطار الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في سياق التنمية.مراعاة الفروقات الاجتماعية بين المجتمعات لضمان تحديد الأولويات بشكل فعال. تضمين عملية التخطيط للمستقبل الوضع الحالي مع الافكار التشاركية لسكان المناطق الريفية.

دراسة (الشاذلي, 2012) [3] استهدفت تحديد معنوية الفروق بين مؤشرات التنمية البشرية في الريف والحضر مع تحليل أهم الأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف, وقد توصلت الدراسة إلى معنوية الفروق بين الريف والحضر فيما يخص المؤشرات التالية الأسر التي تحصل علي مياه مأمونة, الأسر التي تحصل على خدمات الصرف الصحي, معدل القراءة والكتابة, معدل وفيات الأطفال الرضع, عدد الوحدات الصحية لكل 1000000 نسمة, المشتغلون بالمهن المتخصصة والفنية من قوة العمل, معدل الإعالة الديموغرافي, عدد الممرضات للأطباء بوزارة الصحة, نسبة السكان الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى, نسبة النساء الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى، قوة العمل في الزراعة، قوة العمل في الصناعة، قوة العمل في الخدمات. مرجعة الأسباب الرئيسية لهذه التفاوت إلى تركز أغلب الخدمة من صحة وتعليم وبنية أساسية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. طبيعة نشاط الزراعة الذي يحتاج إلى العمل اليدوي أكثر من العقلي والذهني، فضلاً عن فشل الحكومات المتعاقبة في تقليل هذه الفجوات.

دراسة (عبد العزيز، 2013) [4] توصلت إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع منذ منتصف السبعينات كان لها تداعيات متعلقة بأوضاع الفقر وأحوال الفقراء حيث زادت نسبتهم عموماً

---

[1] Nawar M.2006. **"Rural development policies in Egypt: His torical background and evolution of the in situational framework"**. Polities' de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l' Union Européenne 71: 45-54

[2] Ibrahim, Soliman. &Mohamed, Gaber. 2010. "Rural Development Policies in Egypt". Sustainmed Working Paper 2(2).

[3] أحمد سمير الشاذلي, 2012. نحو نموذج مثالي للفروق الريفية الحضرية باستخدام مؤشرات التنمية البشرية.

لمزيد من الاطلاع: *- J. Agric. Economy. and Social Sci Vol.3 (8): 1203 – 1212*

[4] سلوى عبد العزيز،" سياسات الحد من الفقر في الريف المصري: مع إشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري مقارنة بجرامين بنك بنجلاديش"، **رسالة دكتوراه** ،(جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ،2013).

وفي الريف بالتحديد حيث ارتفعت نسبة الفقراء في الريف عنها في الحضر وفي الوجه القبلي أكثر من الوجه البحري، واستجابة لحالات تزايد معدلات الفقر في الريف لجأت الحكومة إلى وضع سياسات للتخفيف من حدة الفقر خاصة في الريف إلا أن معدلات الفقر خاصة في الريف اخذه في التزايد.

وقد صنفت الدراسة برامج مكافحة أو الحد من الفقر في الريف التي تتبنها الحكومة المصرية إلى البرامج الاقتصادية لمكافحة الفقر (البرامج التي تستند إلى الدعم العيني والتحويلات النقدية، البرامج التي تستند إلى مبدأ التمكين الاقتصادي والاجتماعي وبناء القدرات)، استراتيجيات الحد من الفقر وفقاً لخصائص الفقراء أنفسهم (استراتيجية توليد الدخل، استراتيجية تنمية رأس المال البشري– استراتيجية تنمية رأس المال البشري– استراتيجية المساعدات الاجتماعية). وفيما يخص سياسات الحد من الفقر منذ التسعينات حتى الآن فقد ركزت على:برامج دعم التنمية الريفية من خلال وزارة التنمية المحلية ووزارة الزراعة (مشروع شروق للتنمية الريفية– مشروع الألف قرية)،برامج التعليم المجاني ومكافحة الأمية من خلال وزارة التربية والتعليم، برامج لتقدم الدعم لبعض السلع الأساسية مثل الخبز والقمح، برامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد اوصت الدراسة لزيادة كفاءة برامج الحد من الفقر في الريف المصري بتوفير مسوح شاملة وقاعدة بيانات عن توصيف الفقر وملامحه وصفات الفقراء لتيسير التوجه إليهم بسياسات وبرامج شاملة.وضرورة الشراكة سواء بين الجهات دولية أو أجنبية مانحة أو قطاع خاص أو مجتمع مدني لتحقيق التنمية المتكاملة، تطوير الخدمات الأساسية (صحة– تعليم– وغيره) كأحد آليات الرئيسية لمكافحة الفقر، التوجه للقطاع الخاص من خلال استراتيجية متكاملة، ضرورة وجود جهة واحدة قومية تخطط وتنسق وتتابع استراتيجيات مكافحة الفقر بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لمكافحة الفقر عامة في مصر وفي الريف المصري خاصة، ضرورة توفير مصادر ائتمان جديدة للفقراء الريفين بشروط ميسرة من خلال البنوك التجارية التي تحجم عن تمويل هذا النوع لارتفاع مخاطره. تشجيع الشباب من كلا الجنسين على الاقتراض بمنحهم قروض جماعية بلا ضمانات على أن تكون الاولوية للنساء الريفيات الفقيرات.

دراسة الجنزوري واخرين (1981)[1] اشارت الى ان هناك العديد من مقومات تحقيق الاهداف الخاصة بتنمية القرية المصرية والتي تتمثل اهمها في: مشروعات البنية الاساسية والتي عادة ما تتأثر بالعديد من العوامل المؤثرة على توافرها مثل الظواهر الديموغرافية والاجتماعية (هيكل الجنس والعمر ، التغيرات التي تحدث داخل المجتمع نتيجة التحضر ، حركة السكان من الريف للحضر ، العوامل الاقتصادية والتي تتمثل في (الزيادة في الدخل القومي الزيادة في انتاجية العمالة ومن ثم دخلهم، نوع الاستهلاك المتحقق)، بالإضافة للعوامل الاقتصادية المتمثلة في الزيادة في الدخل القومي موزعا على الحيز الجغرافي ، الزيادة في انتاجية العمالة ونوع الاستهلاك المتحقق منه تلك الانتاجية ،

[1] كمال الجنزوري واخرون ، الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (17)، يونيو 1981

التوسع في التصنيع والتوسع في تحديث الزراعة ، نمط العرض من الخدمات والمرتبط بإنشاء مشروعات البنية الاساسية. خلق مراكز النمو الريفي (الزراعي) حيث من الافضل عند وضع سياسات لتنمية القرية استخدام اسلوب مراكز التنمية حيث يضمن ذلك تركيز بعض مشروعات البنية الاساسية في مراكز معينة وذلك افضل من تشتتها وتوزيعها على نطاق واسع ، مما لا يحقق التشابك بين المشروعات التي تهدف الى احداث نوع من التوازن على مستوى المجتمع.

أوصت دراسة سويدان وآخرون[1] بالإسراع في تحديد الأحوزة العمرانية الجديدة للقرى المصرية واعداد مخططات ارشادية لها، حيث يؤدى تعمير الفراغات الداخلية واعادة بناء الى ضرورة تغيير الدعوة من التنمية الريفية للقرى القائمة الى الدعوة لإنشاء وتعمير قرى جديدة توأم في الظهير الصحراوي للقري القائمة والعمل على امتصاص الفائض السكاني من القرى القائمة الى القرى الجديدة والعمل على الحد من الزيادة السكانية والكتل العمرانية على الأراضي الزراعية مما سيتطلب وجود خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والاستيطان البشرى والخدمي والصناعي والزراعي في القرى الجديدة لتتواكب وتتوافق مع توفير عوامل الطرد والارسال في القرى القائمة.تنمية وتطوير موارد القرية المالية ، اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للقرية.

استهدفت دراسة (عبد اللطيف 2017)[2] التعرف على دور المنظمات الريفية المختارة في تعزيز وتكوين رأس المال الاجتماعي في الريف المصري حيث اشارت الدراسة الى أن توافر عناصر رأس المال الاجتماعي تسهم الى حد كبير في تنمية المجتمع الريفي من خلال قيام الريفيين بالتعبير عن مصالحهم والمشاركة في تحقيق أهدافهم في إطار من الثقة والرضا الاجتماعي، الأمر الذى يستدعى ضرورة استرجاع مكونات الثقافة الريفية مرة اخرى برغم التغيرات الحادثة بها وتأثير النزعة المادية على شكل العلاقات الاجتماعية، وحيث أن المنظمات والمؤسسات الريفية تعتبر جزء أصيل من مكونات المجتمع الريفي، وقد أصابها ما أصاب هذا المجتمع من تراجع في أدوارها وفى تأثيراتها على المجتمع، ومن ثم فإن تعزيز رأس المال الاجتماعي بين العاملين بها كفيل بأن يكون عامل أساسي من عوامل نجاحها وقدرتها على القيام بأدوارها المنوطة بها لخدمة الريفيين وتعزيز قيم وعناصر رأس المال الاجتماعي في الريف مما يوفر الآليات اللازمة للنهوض بالمجتمع الريفي مرة اخرى.

---

[1] محمد عبد القادر سويدان واخرون ، دور الدولة في التنمية العمرانية للقرية المصرية ، المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري ، مركز التنمية الريفية ، كلية الهندسة شبين الكوم ، 23-25 اكتوبر 2007

[2] حنان رجائي عبد اللطيف محمد واقع رأس المال الاجتماعي داخل المنظمات الريفية" دراسة حالة لبعض المنظمات الريفية بمركز المراغة محافظة سوهاج" مذكرة خارجية رقم (1657).

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية ونتائجها

في ضوء الجزء النظري الذى تم استعراضه في الفصول الاولى والذى يقدم الإطار النظري لهذه الدراسة حول التعرف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقرية المصرية والتطور التاريخي والجهود المبذولة لتطويرها، وكذلك التجارب الدولية في تطوير القرية للاستفادة منها فى تطوير الوضع الراهن، وتدعيما لما تم تقديمه ومناقشة تلك الموضوعات فقد تناول الجزء الثاني من الدراسة بالتطبيق على عينة استطلاعية على القرى المصرية التعرف على الواقع الفعلي للقرى المصرية واليات وسبل التطوير.

3-1 منهجية الدراسة:

وفى هذا الاطار يتناول هذا الجزء من الدراسة استعراضا لكل من المجال البشرى والجغرافي لعينة الدراسة واستمارات البحث واساليب القياس.

3-1-1 المجال الجغرافي للدراسة: تم اختيار محافظتين لإجراء الدراسة محافظة بالوجه البحري (البحيرة)، ومحافظة بالوجه القبلي (المنيا)، ومن كل محافظة اختير مركز عشوائي فكان مركز ملوى من محافظة المنيا – ومنه اختيرت قرية عشوائياً فكانت قرية "تنده"، ومن محافظة البحيرة اختير مركز عشوائي هو مركز حوش عيسى ومنه اختيرت قرية" أبو الشقاف".

3-1-2 المجال البشري للدراسة: تحددت عينة الدراسة في 200 مفردة بواقع 100 مفردة لكل قريـــة من القرى المختارة، وتحدد هذا بناءاً على الامكانات المتوفرة للفريق البحثي وصلاحية هذا العدد لإجراء التحليل الإحصائي المطلوب.

وقد روعي تقسيم هذا العدد إلى (100) على ثلاثة أنواع من المبحوثين:

- (70) مزارع من كل قرية من قريتي تنده وأبو الشقاق من خلال عينة عشوائية من المزارعين ممن يمارسون النشاط الزراعي على ارض زراعية (مملوكة/ مستأجرة / تزرع بالمشاركة).
- عينة عشوائية من اصحاب المشروعات عددها (15) مشروعاً في كل من قرية "ابو الشقاف" بمركز حوش عيسى بمحافظة البحيرة، وقرية "تنده" بمركز ملوى بمحافظة المنيا.

3-1-3 المجال الزمني للدراسة: تم جمع البيانات الميدانية للدراسة خلال شهر ديسمبر 2019 وذلك بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين بالقرى المختارة.

3-1-4 أدوات جمع البيانات

تم جمع البيانات الميدانية من المبحوثين من خلال ثلاث استمارات للاستبيان هي على النحو التالي:

3-1-4-1 استمارة مزارع: تضمنت قياس خصائص المزارع وأسرته وحيازته الزراعية والحيوانية والآلية، والنشاط المزرعي ومستلزمات الإنتاج والتسويق ومصادر التمويل وغيرها الكثير من البيانات التي تعيش واقع النشاط الزراعي في القرية المصرية باعتباره النشاط الاقتصادي الأساسي ومحور عملية

تنمية القرية المصرية ويتم ذلك من خلال عينة عشوائية من المزارعين ممن يمارسون النشاط الزراعي على ارض زراعية (مملوكة/ مستأجرة / تزرع بالمشاركة).

3-1-4-2 استمارة صاحب مشروع: تضمنت قياس خصائص صاحب المشروع، وأسرته، ونوع المشروع، والعمالة في المشروع، ومصدر التمويل، ومصدر مستلزمات الانتاج، والتسويق، والمشكلات التي تواجه المشروع وغيرها من البيانات على اعتبار أن المشروعات الصغيرة هي أحد دعائم التنمية في القرية المصرية.

3-1-4-3 استمارة مديري المنظمات بالقرية:

وتضمنت بيانات عن مدى كفاية الموارد البشرية والمادية والعينية في المنظمة والأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنظمة ومستوى أداء كل نشاط من هذه الأنشطة وأسباب انخفاض أداء المنظمة لأنشطتها ومقترحات رفع أداء المنظمة لأنشطتها.

3-1-4-4 استمارة لقياس درجة تمسك المبحوثين من المزارعين وأصحاب المشروعات بالقيم الاجتماعية

المدروسة وذلك انطلاقا من أن تنمية القرية لا تركز ولا تقوم على التنمية الاقتصادية فحسب بل يجب أن تكون التنمية الاجتماعية أحد اهتمامات القائم بالتنمية.

3-1-4-5 استمارة للمنظمات الريفية:

وهي المنظمة الصحية، والتعليمية، والجمعية الزراعية، والوحدة المحلية، وبنك القرية، والوحدة المحلية، ومركز الشباب، والمنظمة الدينية، وذلك من حيث الأنشطة الموجودة لدي كل منظمة من هذه المنظمات، ودرجة أداء كل منظمة لكل نشاط من الأنشطة، وأسباب انخفاض أداء المنظمة لأنشطتها ومقترحات المبحوثين من أجل الارتقاء بمستوى أداء المنظمة لأنشطتها.

وبعد وصول استمارة الاستبيان لشكلها النهائي تم تدريب عدد من جامعي البيانات من أعضاء الهيئة المعاونة بكلية الزراعة جامعة الأزهر علي جمع البيانات الميدانية خلال شهر ديسمبر2019، وبعد جمع البيانات تم مراجعة البيانات وتكويدها وتفريغهاعلى الحاسب الآلي وتحليلها.

3-1-5 توصيف محافظة البحيرة:

ادى محافظات الوجه البحري تقع في غرب الدلتا ، عاصمتها مدينة دمنهور، يحدها شمالا البحر الابيض المتوسط وشرقا فرع رشيد وغربا محافظة الاسكندرية ومطروح وجنوبا محافظة الجيزة تبلغ مساحتها حوالى 9,117 كم مربع ، كما يبلغ عدد سكانها حوالى 6 مليون نسمة حسب تعداد 2016 ، تتكون المحافظة من 15 مركز اداري و16 مدينة وحدة محلية قروية يوجد بها 417 قرية تابعة.

3-1-5-1 قرية ابو الشقاف

هي احدى القرى التابعة لمركز حوش عيسى محافظة البحيرة يبلغ عدد سكانها 15580 نسمة منهم 7553 رجل و7797 امرأة. وتقع فى منطقة بين كل من مركز دمنهور، ومركز الدلنجات، ومدينة حوش

عيسى حيث تشترك فى حدودها مع الثلاث مراكز، ويتبعها اداريا ما يقرب من ثلاثين عزبة أو كفر أو نجع ، وتلقب قرية أبو الشقاف بقرية العلم والقرأن، حيث اشتهرت من القدم بوجود العديد من كتاتيب تحفيظ القرأن، حيث كان يأتى إليها التلاميذ من جميع العزب والكفور والنجوع التابعة إليها بغرض حفظ القرأن الكريم ومن ثم الالتحاق بالمراحل المتقدمة فى الأزهر سواء معاهد القراءات أو المرحلة الاعدادية بعد اجتياز اختبارات القبول.

يوجد بها العديد من المنظمات الريفية:مثل وحدة محلية.وحدة صحية.وحدة بيطرية.نقطة شرطة جمعية تعاونية زراعية.بنك القرية.مدرسة ابتدائى مدرسة تعليم أساسى.معهدابتدائى أزهرى.معهد فتيات أبوالشقاف الأزهرى مكتب بريد. مركز شباب. مساجد.

3-1-6 توصيف محافظة المنيا:

محافظة المنيا هى احدى محافظات الصعيد تقع على الضفة اليسرى من نهر النيل ، عاصمتها المنيا يبلغ عدد سكانها 221,547 نسمة وتبعد عن القاهرة مسافة 241 جهة الجنوب.

وتعتبر المنيا من المحافظات الزراعية الهامة تقدر مساحة الأراضي الزراعية بها بنحو 452 الف فدان تمثل حوالى 6,5% من أجمالي مساحة الارض الزراعية بمصر حيث تشتهر بزراعة قصب السكر وبنجر السكر الذى يدخل فى التصنيع فى، كما ان محافظ المنيا من المحافظات الكبيرة فى انتاج محصول القمح والذرة الشامية بين محافظات مصر وتشمل لمنيا بعض لمشروعات الحديثة مثل مصنع الاسمدة الازوتية ، مصنع مطاط صناعي ، مصانع تجفيف خضروات ، مجزر الى ، مصنع اسمنت مطاطي مجزر آلى،.

يتبع محافظة المنيا 9 مراكز ادارية هى العدوة، مغاغة، بنى مزار، مطاى، سمالوط، المنيا، ابو قرقاص ، ملوى، دير مواس.

وتعتبر قرية تندة احدى قرى مركز ملوى يبلغ عدد سكانها 45 الف نسمة منهم 20371رجال و20161 نساء ، ويوجد بها العديد من المنظمات الريفية التالية7 مدارس ابتدائية، مدارس اعدادية ، مدارس ثانوية، وحدة صحية ، مركز رعاية طفولة ، صدليات خاصة مخابز 12، 18 مسجد ، 5 كنائس ، نقطة شرطة ، مكتب بلريد ، مركز شباب ، جمعية استهلاكية ،مطاحن اهلية ، جمعية تعاونية زراعية بنك قرية وحدة بيطرية ، سلخانة كما يوجد عدد من الطرق الاسفلتية الداخلية ، بالاضافة الى وجود شبكة صرف مغطى شبكة صرف مكشوف، مساحة الاراضى الزراعية 2834 م

3-2 خصائص عينة الدراسة من المزارعين :

من الضروري التعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث العمر، المستوى التعليمى، المهنة، الدخل، الحالة السكنية.

3-2-1عمر البحوث:

تم استخدام عدد السنوات الممثلة لعمر المبحوث كمؤشر رقمى لقياس هذا المتغير ويتبين من الجدول رقم (3-1)، انه في قرية "ابو الشقاف" جاء من هم في الفئة العمرية (31-40) سنة بعدد 25 مبحوث، بنسبة 35.7٪ ، وفى الفئة العمرية (20-30) بنسبة 30٪، من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا، ايضا تبين انه في قرية "تنده" جاء من هم في الفئة العمرية (51-60) سنة بعدد (19) مبحوث، بنسبة 27.1٪ وفى الفئة العمرية (20-30) (18) مبحوث بنسبة 25.7٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا)، ويبين الجدول عدد ونسب المبحوثين في الفئات العمرية في كل من قرية "ابو الشقاف"، وقرية "تنده".

جدول رقم (3-1)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعمر المبحوث

فئات العمر(سنة)	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
30-20	21	30	18	25.7
40 -31	25	35.7	16	22.9
50 -41	12	17.1	17	24.3
60 -51	12	17.1	19	27.1
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية.

3-2-2 الحالة الزواجية للمبحوثين:

يتبين من الجدول رقم (3-2)، انه في قرية "ابو الشقاف" جاء من هم في الفئة الاجتماعية (متزوج ويعول) بعدد (40) مبحوث، بنسبة 57.1٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا، ايضا يتبين من نفس الجدول انه في قرية "تنده" جاء من هم في نفس الفئة الاجتماعية (متزوج ويعول) بعدد (43) مبحوث، بنسبة 61.4٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا، ويبين الجدول عدد ونسب المبحوثين في الفئات الاجتماعية في كل من قرية "ابو الشقاف"، وقرية " تنده".

جدول رقم (3-2)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة الزواجية

الحالة الاجتماعية	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
أعزب	12	17.1	11	15.7
متزوج	15	21.4	14	20.0
متزوج ويعول	40	57.1	43	61.4
مطلق	2	2.9	1	1.4
أرمل	1	1.4	1	1.4
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-3 الحالة التعليمية للمبحوثين:

يتبين من الجدول رقم (3-3)، انه في قرية "ابو الشقاف" جاء من هم في فئة التعليم (يجيد القراءة) بعدد (35) مبحوث، بنسبة 50٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا، ايضا يتبين من نفس الجدول انه في قرية "تنده" جاء من هم في نفس فئة التعليم (يجيد القراءة) بعدد (35) مبحوث، بنسبة 50٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا، ويبين الجدول ان 20٪، 24.3٪ فقط من المبحوثين في قريتى "ابو الشقاف" و"تنده" على الترتيب من الاميين، و1.4٪، 2.9٪ فقط من المبحوثين في قريتى "ابو الشقاف" و"تنده" على الترتيب من الحاصلين على مؤهل جامعي، ويبين الجدول عدد ونسب المبحوثين في فئات التعليم في كل من قرية "ابو الشقاف"، وقرية "تنده".

جدول رقم (3-3)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية

الفئات	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
أمي	14	20.0	17	24.3
يقرأ ويكتب	18	25.7	15	21.4
يجيد القراءة	35	50.0	35	50.0
مؤهل متوسط	2	2.9	1	1.4
موهل جامعي	1	1.4	2	2.9
الإجمالي	**70**	**100.0**	**70**	**100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-4 العمل الأساسي للمبحوث:

يتبين من الجدول رقم (3-4)، انه في قرية "ابو الشقاف" جاء من هم في فئة (مالك ارض) بعدد (32) مبحوث، بنسبة 45.7٪، من هم في فئة (مشارك في زراعة ارض) بعدد (12) مبحوث، بنسبة 17.1٪ من هم في فئة (مستأجر) بعدد (26) مبحوث، بنسبة 37.1٪ من أجمالي عدد المبحوثين من البالغ عددهم (70) مبحوثا.

من نفس الجدول يتبين انه في قرية "تنده" جاء من هم في فئة (مالك ارض) بعدد (36) مبحوث، بنسبة 51.4٪ ، من هم في فئة (مشارك في زراعة ارض) بعدد (13) مبحوث، بنسبة 18.6٪ من هم في فئة (مستأجر) بعدد (21) مبحوث، بنسبة 30.0٪ من أجمالي عدد المبحوثين من البالغ عددهم (70) مبحوثا.

جدول رقم (3-4)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للعمل الأساسي

عمل المبحوث	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
مزارع مالك أرض	32	45.7	36	51.4
مزارع مشارك في زراعة ارض	12	17.1	13	18.6
مزارع مستأجر ارض	26	37.1	21	30.0
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-5 الاعمال الاضافية للمبحوثين:

استهدف البحث التعرف على عمل المبحوثين (المزارعون) في اعمال اخرى بالإضافة الى نشاطهم الزراعي من عدمه، وقد تبين ان (36) مبحوثا في قرية "ابو الشقاف" يعملون في اعمال اضافية بجانب العمل في الزراعة يمثلون نحو 51.4٪ من أجمالي عدد المبحوثين في القرية، و(30) مبحوث في قرية "تنده" يعملون في اعمال اضافية بجانب العمل في الزراعة يمثلون نحو 42.9٪ من أجمالي عدد المبحوثين في القرية وذلك من أجمالي عدد المبحوثين في كل قرية والبالغ عددهم (70) مبحوثا، جدول (3-5).

وعن مكان العمل الإضافي يتبين من نفس الجدول انه في قرية "ابو الشقاف" يعمل (21) مبحوثا، بنسبة 58.3٪، داخل القرية، و(15) مبحوثا، بنسبة 41.7٪ يعمل خارج القرية، ايضا في قرية "تنده" يعمل (2) مبحوثا، بنسبة 6.7٪، داخل القرية، و(28) مبحوثا، بنسبة 93.3٪ خارج القرية.

جدول رقم (3-5)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان العمل الإضافي

مكان العمل	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
داخل القرية	21	58.3	2	6.7
خارج القرية	15	41.7	28	93.3
الإجمالي	**36**	**100**	**30**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-6 استدامة العمل الإضافي للمبحوثين:

عن استدامة، او موسمية العمل الإضافي للمبحوثين يتبين من الجدول (3-6) انه في قرية "ابو الشقاف" يعمل (10) مبحوثين في عمل دائم يمثلون 27.8٪، ويعمل (26) مبحوثا في عمل موسمي يمثلون 72.2٪ من إجمالي عدد من يعملون عمل اضافى بالقرية، وفى في قرية "تنده" يعمل (11) مبحوثين في عمل دائم يمثلون 36.7٪، ويعمل (19) مبحوثا في عمل موسمي يمثلون 63.3٪ وذلك من إجمالي عدد من يعملون عمل إضافي بالقرية.

جدول رقم (3-6) التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لاستدامة العمل

نوع العمل	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
دائم	10	27.8	11	36.7
موسمي	26	72.2	19	63.3
الإجمالي	**36**	**100**	**30**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-7 عدد ساعات العمل الإضافي للمبحوثين:

وعن عدد ساعات العمل الإضافي للمبحوثين يتبين من الجدول (3-7) انه في قرية "ابو الشقاف" يعمل (14) مبحوثين في عمل (أقل من 8 ساعات)، ويعمل (22) مبحوثا في عمل (8 ساعات فأكثر) يمثلون 38.9٪، و61.1٪ على الترتيب من إجمالي عدد من يعملون عمل إضافي بالقرية، وفى قرية "تنده" يعمل (10) مبحوثين في عمل (أقل من 8 ساعات) ويعمل (20) مبحوثا في عمل (8 ساعات فأكثر) يمثلون 33.3٪، و66.7٪ على الترتيب من إجمالي عدد من يعملون عمل إضافي بالقرية.

جدول رقم (3-7)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعدد ساعات العمل الإضافي

عدد ساعات العمل	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
أقل من 8 ساعات	14	38.9	10	33.3
8 ساعات فأكثر	22	61.1	20	66.7
الاجمالي	**36**	**100**	**30**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-8 فئـات الأجـر الإضافي للمبحوثين

وعن قيمة الاجر التي يحصل عليه المبحوثين مقابل العمل الإضافي يتبين من الجدول (3-8) انه في قرية "ابو الشقاف" يقع (11) مبحوثاً يمثلون 30.6٪ ممن يعملون عملا اضافيا في فئة الأجر (اكثر من 801 جنيه)، وهى الفئة الاكبر، بينما يقع (5) مبحوثين فقط في فئة الاجر (اقل من 500 جنيه) وهى الفئة الاصغر بنسبة 13.9٪، من إجمالي عدد من يعملون عمل إضافي بالقرية.

اما في قرية "تنده" يقع (7) مبحوثاً فقط يمثلون 23.3٪ ممن يعملون عملا اضافيا في فئة الأجر (اكثر من 801 جنيه)، بينما يقع (2) مبحوثين فقط في فئة الاجر (اقل من 500 جنيه) وهى الفئة الاصغر بنسبة 6.7٪، من إجمالي عدد من يعملون عمل إضافي بالقرية، الا انه في هذه القرية يقع العدد الاكبر (11) مبحوثاً في فئة الأجر (500 -600 جنيه) يمثلون 36.7٪ من إجمالي عدد من يعملون عمل إضافي بالقرية.

جدول رقم (3-8)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لفئات الأجر الإضافي

فئات الاجر بالجنيه	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
أقل من 500	5	13.9	2	6.7
600 -500	9	25.0	11	36.7
700 -601	5	13.9	6	20.0
800 -701	6	16.7	4	13.3
-801	11	30.6	7	23.3
الإجمالي	**36**	**100.0**	**30**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-3 بيانات اساسية لأسرة المزارع

3-3-1 عدد افراد اسر المبحوثين

استهدف البحث الميداني التعرف على عدد افراد اسر المزارعين المبحوثين، واوضاعهم التعليمية، واعمالهم، وطبيعة ومكان وعدد ساعات هذه الاعمال، والدخل المتحصل منها، ايضا حالة البطالة داخل اسرة المزارع، وهى كلها متغيرات تنعكس على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين، وبالتالي فرص تنمية وتطوير اوضاع هذه الاسر.

من الجدول (3-9) يتبين ان عدد افراد أسر المزارعين المبحوثين حسب الفئات المبينة بالجدول قد تراوح بين (1-4) فرد، و(8 افراد فأكثر)، وتبين أن (38) مبحوث بنسبة 54.3٪ من إجمالي عدد المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" تراوح عدد افراد اسرهم بين (1-4) فرد، وان (20) مبحوثا بنسبة 28.6٪ من إجمالي عدد المبحوثين تراوح عدد افراد اسرهم بين (5-8) افراد، في حين ان (5) مبحوثين بنسبة 7.1٪ كان عدد افراد اسرهم اكثر من (8) افراد.

في قرية "تنده" بمحافظة المنيا، تبين ان (27) مبحوث بنسبة 38.6٪ من إجمالي عدد المبحوثين تراوح عدد افراد اسرهم بين (1-4) فرد، وان (24) مبحوثا بنسبة 34.3٪ من إجمالي عدد المبحوثين تراوح عدد افراد اسرهم بين (5-8) افراد، في حين ان (5) مبحوثين بنسبة 7.1٪ كان عدد افراد اسرهم اكثر من (8) افراد، هذا ولم يفصح (7) مبحوثين، و(5) مبحوثين عن عدد افراد اسرهم في كل من قرية ابو الشقاف، و تنده على الترتيب.

جدول رقم (3-9)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة لعدد افراد الاسر

عدد افراد الاسرة	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
1- 4	38	54.3	27	38.6
5- 8	20	28.6	24	34.3
8 فأكثر	5	7.1	14	20.0
غير مبين	7	10.0	5	7.1
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-3-2 الحالة التعليمية لاسر المبحوثين

يتبين من الجدول رقم (3-10) الحالة التعليمية لأسر المبحوثين، ففي قرية "ابو الشقاف" جاء من هم في فئة (أمي) بعدد (44) مبحوث، بنسبة 62.9٪ ، كما جاء من هم في فئة (يقرأ ويكتب) بعدد

(18) مبحوث، بنسبة 25.7٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا، وهو ما يعنى ان (62) من اسر المبحوثين، وبنسبة 88.6٪ غير حاصلين على مؤهلات علمية. ايضا يتبين من نفس الجدول انه في قرية "تنده" جاء من هم في فئة (أمي) بعدد (45) مبحوث، بنسبة 64.3٪ ، كما جاء من هم في فئة (يقرأ ويكتب) بعدد (10) مبحوث، بنسبة 14.3٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (70) مبحوثا، وهو ما يعنى ان (55) من اسر المبحوثين، وبنسبة 78.6٪ غير حاصلين على مؤهلات علمية، وان كان الحال افضل من قرية ابو الشقاف الا ان نسبة غير الحاصلين على مؤهلات علمية ايضا مرتفعة.

جدول رقم (3-10)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية للاسرة

عدد افراد الاسرة	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
امى	44	62.9	45	64.3
يقرأ ويكتب	18	25.7	10	14.3
مؤهل دون المتوسط	5	7.1	4	5.7
مؤهل متوسط	3	4.3	5	7.1
فوق المتوسط	3	4.3	1	1.4
عالي	7	10.0	5	7.1
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-3-3 حالة العمل فى اسرة المبحوثين

من جدول رقم (3-11) يتبين ان (27) مبحوثا في قرية "ابو الشقاف" لدهم افراد من اسرهم ممن لديهم عمل، منهم (19) مبحوثاً بنسبة 70.4٪ يعمل في اسرهم (1-2) فرد، و(5) مبحوثاً بنسبة 18.5٪ يعمل في اسرهم (3-4) افراد، و(3) مبحوثاً بنسبة 11.1٪ يعمل في اسرهم (5 افراد فأكثر)، من إجمالي عدد من يعملون في اسر المبحوثين بالقرية.

من نفس الجدول يتبين ان (29) مبحوثا في قرية "تنده" لدهم افراد من اسرهم ممن لديهم عمل، منهم (12) مبحوثاً بنسبة 41.4٪ يعمل في اسرهم (1-2) فرد، و(9) مبحوثين بنسبة 31.0٪ يعمل في اسرهم (3-4) افراد، و(8) مبحوثاً بنسبة 27.6٪ يعمل في اسرهم (5 افراد فأكثر)، من إجمالي عدد من يعملون في اسر المبحوثين بالقرية، وهو ما يشير الى ان عدد العاملين في اسر المبحوثين يزيد في قرية تنده عنه في قرية ابو الشقاف.

جدول رقم (3-11)

التوزيع النسبي لعدد العاملين بأسر المبحوثين

عدد العاملين بالأسرة	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
1- 2 فرد	19	70.4	12	41.4
3- 4 فرد	5	18.5	9	31.0
5 فأكثر	3	11.1	8	27.6
الإجمالي	**27**	**100**	**29**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-3-4 مكان العمل للعاملين بأسر المبحوثين

عن مكان العمل لمن يعملون في اسر المبحوثين في قريتى البحث، يتبين من جدول رقم (3-12) انه في قرية "ابو الشقاف" يعمل (13) مبحوثا، بنسبة 48.1٪، داخل القرية، و(14) مبحوثا، بنسبة 51.9٪ يعمل خارج القرية، ايضا في قرية "تنده" يعمل (3) مبحوثا، بنسبة 10.3٪، داخل القرية، و(26) مبحوثا، بنسبة 89.7٪ خارج القرية، ويشير ذلك ان من يعمل خارج القرية من العاملين من اسر المبحوثين يزيد الى الضعف في قرية تنده، عنه في قرية ابو الشقاف، وهو ما يتفق مع طبيعة محافظات الصعيد. مقارنة بمحافظات الوجه البحري.

جدول رقم (3-12)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان العمل للعاملين بأسر المبحوثين

مكان العمل	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
داخل القرية	13	48.1	3	10.3
خارج القرية	14	51.9	26	89.7
الإجمالي	**27**	**100**	**29**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-3-5 استدامة العمل للعاملين بأسر المبحوثين

عن استدامة، أو موسمية عمل من لديهم عمل من اسر المبحوثين في قريتى البحث، يتبين من جدول رقم (3-13) ان من لديهم عمل من اسر (8) مبحوثين في قرية "ابو الشقاف" يعملون في عمل دائم، وان من لديهم عمل من اسر (19) مبحوثين يعملون في عمل موسمي، وبنسبة 29.6٪، 70.4٪ في كل من القريتين على الترتيب. من نفس الجدول يتبين ان من لديهم عمل من اسر (12) مبحوثين في قرية "تنده" يعملون في عمل دائم، وان من لديهم عمل من اسر (17) مبحوثين يعملون في عمل موسمي، وبنسبة 41.4٪، 58.6٪ في كل من القريتين على الترتيب.

جدول رقم (3-13)

التوزيع النسبي لطبيعة العمل للعاملين بأسر المبحوثين

طبيعة العمل	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
دائم	8	29.6	12	41.4
موسمي	19	70.4	17	58.6
الإجمالي	**27**	**100**	**29**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-3-6 عدد ساعات العمل للعاملين بأسر المبحوثين

يتبين من الجدول (3-14) عدد ساعات العمل للعاملين من اسر المبحوثين في قريتى البحث، ففي قرية "ابو الشقاف"، يتبين ان من لديهم عمل من اسر (12) مبحوثين يعملون اقل من ساعات عمل يوميا، وان من لديهم عمل من اسر (15) مبحوثين يعملون اكثر من 8 ساعات عمل يومياً، وبنسبة 44.4٪، 55.6٪ في كل من القريتين على الترتيب.

ايضا فإن من لديهم عمل من اسر (15) مبحوثين في قرية "تنده" يعملون اقل من ساعات عمل يوميا، وان من لديهم عمل من اسر (14) مبحوثين يعملون اكثر من 8 ساعات عمل يومياً، وبنسبة 51.7٪، 48.3٪ في كل من القريتين على الترتيب.

جدول رقم (3-14)

التوزيع النسبي لعدد ساعات العمل للعاملين بأسر المبحوثين

ساعات العمل	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
8 ساعات فأقل	12	44.4	15	51.7
أكثر من 8 ساعات	15	55.6	14	48.3
الإجمالي	**27**	**100**	**29**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-3-7 أجور العاملين بأسر المبحوثين

عن قيمة الاجور التي يحصل عليها العاملين من اسر المبحوثين يتبين من الجدول (3-15) في قرية "ابو الشقاف" ان اجور العاملين من اسر (4) مبحوثين يقع في فئة (اقل من 1000 جنيه)، وان اجور العاملين من اسر (11) مبحوثين يقع في فئة (1000 -2000 جنيه) ، وان اجور العاملين من اسر (12) مبحوثين يقع في فئة (2000جنيه فأكثر)، وبنسب 14.8٪، 40.7٪ و 44.4٪ على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية الذين لديهم عاملين في اسرهم.

وفي قرية "**تنده**" فإن اجور العاملين من اسر(8) مبحوثين يقع في فئة (اقل من 1000 جنيه)، وان اجور العاملين من اسر (9) مبحوثين يقع في فئة (1000 –2000 جنيه) ، وان اجور العاملين من اسر (12) مبحوثين يقع في فئة (2000جنيه فأكثر)، وبنسب 27.6٪، 31.0٪ و 41.4٪ على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية الذين لديهم عاملين في اسرهم.

جدول رقم (3–15)

التوزيع النسبي لفئة الاجر للعاملين بأسر المبحوثين

الاجر بالجنيه	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
أقل من1000	4	14.8	8	27.6
2000 -1000	11	40.7	9	31.0
2000 فأكثر	12	44.4	12	41.4
الإجمالي	**27**	**100**	**29**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3–3–8 **البطالة في أسر المبحوثين:**

من الجدول (3–16) يتبين أن (43) من المبحوثين يمثلون 61.4٪ من إجمالي المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" لديهم افراد بدون عمل في اسرهم، وفى قرية تنده بلغ عدد المبحوثين الذين لديهم افراد بدون عمل في اسرهم (41) مبحوث يمثلون 58.6٪ من إجمالي المبحوثين في القرية.

جدول رقم (3–16)

التوزيع النسبي لحالة العمل والبطالة في أسر المبحوثين

عدد افراد الاسرة	محافظة البحيرة		محافظة المنيا	
	عدد	٪	عدد	٪
لديهم عمل	27	38.6	29	41.4
ليس لديهم عمل	43	61.4	41	58.6
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3–4 حالة المسكن:

3–4–1 نوع مساكن المبحوثين

تراوح نوع سكن المبحوثين في قريتى البحث كما يتبين من جدول رقم (3–17) بين السكن في منزل خاص، والسكن في منزل العائلة، والسكن في منزل جماعي غير عائلي، ومن الجدول يتبين انه في

قرية "ابو الشقاف" يسكن (25) من المبحوثين في منزل خاص بأسرته، يسكن (40) من المبحوثين في منزل عائلة المبحوث، ويسكن (5) من المبحوثين في منزل جماعي غير عائلي، وذلك بنسب 35.7٪، و57.1٪، و7.1٪على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية والبالغ (70) مبحوث. اما في قرية "تنده" يسكن (15) من المبحوثين في منزل خاص بأسرته، يسكن (49) من المبحوثين في منزل عائلة المبحوث، ويسكن (6) من المبحوثين في منزل جماعي غير عائلي، وذلك بنسب 21.4٪، و70.0٪، و8.6٪على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية والبالغ (70) مبحوث.

جدول رقم (3-17)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع المسكن

نوع السكن	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
منزل خاص	25	35.7	15	21.4
منزل العائلة	40	57.1	49	70.0
منزل جماعي غير عائلي	5	7.1	6	8.6
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-4-2 نوعية مواد بناء المسكن المبحوثين:

تراوح نوعية مواد البناء لمساكن المبحوثين في قريتى البحث كما يتبين من جدول رقم (3-18) بين السكن القديم المبنى من الطوب اللبن، والسكن القديم المبنى من الطوب الاحمر، والبناء الحديث، ومن الجدول يتبين انه في قرية "ابو الشقاف" يسكن (11) من المبحوثين في منزل قديم مبنى من الطوب اللبن، ويسكن (31) من المبحوثين في منزل قديم مبنى من الطوب الاحمر، ويسكن (28) من المبحوثين في منزل من البناء الحديث، وذلك بنسب 15.7٪، و44.3٪، و40.0٪على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية والبالغ (70) مبحوث.

وفي قرية "تنده" يسكن (13) من المبحوثين في منزل قديم مبنى من الطوب اللبن، ويسكن (37) من المبحوثين في منزل قديم مبنى من الطوب الاحمر، ويسكن (20) من المبحوثين في منزل من البناء الحديث، وذلك بنسب 18.6٪، و52.9٪، و28.6٪على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية والبالغ (70) مبحوث.

جدول رقم (3-18)

التوزيع النسبي لنوعية مواد البناء في مساكن المبحوثين

حالة السكن	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
قديم من الطوب اللبن	11	15.7	13	18.6
قديم من الطوب الاحمر	31	44.3	37	52.9
بناء حديث	28	40.0	20	28.6
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-4-3 مساحة مساكن المبحوثين

تراوحت مساحة مساكن المبحوثين في قريتى البحث بين مساحة (اقل من 100 متر)، ومساحة (اكبر من 100 متر) ومن الجدول يتبين انه في قرية "ابو الشقاف" يسكن (28) مبحوثا بنسبة 40٪من إجمالي عدد المبحوثين في القرية في منزل مساحته (اقل من 100 متر)، ويسكن (42) مبحوثا بنسبة 60٪من المبحوثين في منزل مساحته (اكبر من 100 متر). اما فى قرية "تنده" يسكن (21) مبحوثا بنسبة 30٪من إجمالي عدد المبحوثين في القرية في منزل مساحته (اقل من 100 متر)، ويسكن (49) مبحوثا بنسبة 70٪من المبحوثين في منزل مساحته (اكبر من 100 متر).

جدول رقم (3-19)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمساحة المسكن

مساحة المسكن	ابو الشقاف		تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
أقل من 100 متر	28	40.0	21	30
أكثر من 100متر	42	60.0	49	70
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-4-4 الاجهزة المنزلية بالمسكن

يتبين من جدول رقم (3-20) عدد الاجهزة الكهربائية الموجودة في مساكن المبحوثين، ففي قرية "ابو الشقاف" يحوز (19) مبحوثا بنسبة 27.1٪من إجمالي عدد المبحوثين في القرية (1-3) اجهزة كهربائية في منازلهم، بينما يحوز (51) مبحوثا بنسبة 72.9٪من المبحوثين عدد (4-6) اجهزة كهربائية في منازلهم، وفي قرية "تنده" يحوز (23) مبحوثا بنسبة 32.9٪من إجمالي عدد المبحوثين في القرية

(1-3) اجهزة كهربائية في منازلهم، بينما يحوز (47) مبحوثا بنسبة 67.1٪من المبحوثين عدد (4-6) اجهزة كهربائية في منازلهم.

جدول رقم (3-20)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لملكية الاجهزة المنزلية بالمسكن

عدد الاجهزة الكهربائية	قرية ابو الشقاف		قرية تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
1- 3 جهاز	19	27.1	23	32.9
4- 6 جهاز	51	72.9	47	67.1
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-4-5 حالة المرافق والخدمات في مساكن المبحوثين:

يتضمن الجدول رقم (3-21) المرافق والخدمات ومدى اتاحتها في مساكن المبحوثين في قريتى البحث، ويتبين من الجدول ان الكهرباء متاحة، وان الغاز الطبيعي غير متاح في جميع مساكن المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" بينما المرافق الاخرى متاحة بنسب متفاوتة، حيث ان المياه النقية متاحة لدى (56) مبحوثاً، وغير متاحة لدى (14) مبحوثاً، بينما غاز البوتاجاز متاحة لدى (45) مبحوثاً، وغير متاحة لدى (25) مبحوثاً، وشبكة الصرف الصحي متاحة لدى (17) مبحوثاً فقط، وغير متاحة لدى (53) مبحوثاً، و خدمات التخلص من المخلفات متاحة لدى (23) مبحوثاً فقط، وغير متاحة لدى (47) مبحوثاً، وخدمة الهاتف الأرضي متاحة لدى (23) مبحوثاً، و خدمات التخلص من المخلفات متاحة لدى (47) مبحوثا، وذلك وفق النسب المئوية الى إجمالي عدد المبحوثين الموضحة بالجدول مقابل كل خدمة.

ويتبين من نفس الجدول ان الكهرباء متاحة لدى جميع المبحوثين فيما عدا مبحوثاً واحداً، وان الغاز الطبيعي وشبكة الصرف الصحي غير متاحين في جميع مساكن المبحوثين في قرية "تنده" بينما المرافق الاخرى متاحة بنسب متفاوتة، حيث ان المياه النقية متاحة لدى (32) مبحوثاً، وغير متاحة لدى (38) مبحوثاً، بينما غاز البوتاجاز متاحة لدى (34) مبحوثاً، وغير متاحة لدى (36) مبحوثاً، وخدمات التخلص من المخلفات متاحة لدى (13) مبحوثاً فقط، وغير متاحة لدى (57) مبحوثاً، وخدمة الهاتف الأرضي متاحة لدى (16) مبحوثاً، و خدمات التخلص من المخلفات متاحة لدى (54) مبحوثا، وذلك وفق النسب المئوية الى إجمالي عدد المبحوثين الموضحة بالجدول مقابل كل خدمة.

هذا وتجدر الاشارة ان المرافق والخدمات لازالت منخفضة في وجودها او كفاءة اداءها فيما عدا الكهرباء الى حد ما في قريتى البحث على السواء، وان كانت اكثر انخفاضا في اتاحتها في قرية "تنده" بمركز ملاوي بمحافظة المنيا.

جدول رقم (3-21)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لحالة المرافق والخدمات في مساكن المبحوثين

المرافق	قرية ابو الشقاف				قرية تنده			
	متاح		غير متاح		متاح		غير متاح	
	عدد	٪	عدد	٪ من إجمالي عدد المبحوثين	عدد	٪	عدد	٪ من إجمالي عدد المبحوثين
الكهرباء	70	100.0	0.0	0.0	69	98.6	1	1.4
مياه نقية	56	80.0	14	20.0	32	45.7	38	54.3
الغاز الطبيعي	0.0	0.0	70	100.0	0.0	0.0	70	100.0
البوتاجاز	45	64.3	25	35.7	34	48.6	36	51.4
شبكة الصرف الصحي	17	24.3	53	75.7	0.0	0.0	70	100
التخلص من المخلفات	21	30.0	49	70.0	13	18.6	57	81.4
الهاتف الأرضي	23	32.9	47	67.1	16	22.9	54	77.1

المصدر: الدراسة الميدانية

3-4-6 استمرارية المرافق والخدمات في المسكن

يقصد بالاستمرارية عدم انقطاع الخدمة عن المبحوث ، ويوضح جدول (3-22) ان الخدمات والمرافق السابق ذكرها مستمرة لدى المبحوثين بنسب متفاوتة، وبالبحث في مدى استمرارية هذه الخدمات يتبين من الجدول ان الكهرباء في قرية "ابو الشقاف" مستمرة لدى (49) مبحوثاً، وغير مستمرة لدى (21) مبحوثاً، بينما المياه النقية مستمرة لدى (36) مبحوثاً، وغير مستمرة لدى (34) مبحوثاً، البوتاجاز مستمر لدى (32) مبحوثاً ، وغير مستمر لدى (38) مبحوثاً، و خدمات التخلص من المخلفات مستمرة لدى (16) مبحوثاً فقط، وغير متاحة لدى (54) مبحوثاً، وذلك وفق النسب المئوية الى إجمالي عدد المبحوثين الموضحة بالجدول مقابل كل خدمة. اما في قرية "تنده" يتبين من نفس الجدول ان الكهرباء مستمرة لدى (45) مبحوثاً، وغير مستمرة لدى (25) مبحوثاً، بينما المياه النقية مستمرة لدى (15) مبحوثاً، وغير مستمرة لدى (55) مبحوثاً، البوتاجاز مستمر لدى (21) مبحوثاً ، وغير مستمر لدى (49) مبحوثاً، وخدمات التخلص من المخلفات مستمرة لدى (9) مبحوثاً فقط، وغير متاحة لدى (61) مبحوثاً، وذلك وفق النسب المئوية الى إجمالي عدد المبحوثين الموضحة بالجدول مقابل كل خدمة.

جدول رقم (3-22)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمدى استمرارية المرافق والخدمات في المسكن

استمرارية المرافق	قرية ابو الشقاف				قرية تنده			
	مستمر		غير مستمر		مستمر		غير مستمر	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الكهرباء	49	70	21	30.0	45	64.3	25	35.7
مياه نقية	36	51.4	34	48.6	15	21.4	55	78.6
البوتاجاز	32	45.7	38	54.3	21	30.0	49	70.0
التخلص من المخلفات	16	22.9	54	77.1	9	12.9	61	87.1
الهاتف الأرضي	13	18.6	57	81.4	14	20.0	56	80.0

المصدر: الدراسة الميدانية

3-4-7 مشكلات مساكن المبحوثين تضاف مع المشاكل

وفقا لنتائج البحث الميداني تبين ان المبحوثين يعانون من عدد من المشاكل الخاصة بمساكنهم، منها ما يتعلق بمساحة وحالة المسكن، ومنها ما يتعلق بالمرافق وعدم وجودها، او عدم استمراريتها. هذه المشاكل التي صرح بها المبحوثين تعد تفسيرا لما سبق الاشارة اليه من اتاحة المرافق، او مدى استمراريتها، او مدى كفايتها، وكما يتبين من جدول (3-23) ففي قرية "ابو الشقاف" يعانى (43) مبحوثاً من صغر مساحة المسكن، و(36) مبحوثاً من سوء حالة المسكن، بينما يعانى (21) مبحوثاً من تكرار انقطاع الكهرباء، و(10) مبحوثين من ان مياه الشرب غير نقية، بينما يعانى (14) مبحوثاً من عدم وصولد المياه الى داخل المسكن، و(34) مبحوثاً من تكرار انقطاع المياه في مصدرها، و(38) مبحوثاً من صعوبة الحصول على البوتاجاز، و(53) مبحوثاً من عدم وجود شبكة صرف صحى، و(47) مبحوثاً يعانون من عدم انتظام التخلص من المخلفات، وذلك وفق النسب المئوية من إجمالي عدد المبحوثين المبينة في الجدول مقابل كل مشكلة من المشاكل التي يعانى منها المبحوثين في مساكنهم في قرية ابو الشقاف".

في قرية "تندة" يعانى (55) مبحوثاً من صغر مساحة المسكن، و(42) مبحوثاً من سوء حالة المسكن، بينما يعانى (25) مبحوثاً من تكرار انقطاع الكهرباء، و(12) مبحوثين من ان مياه الشرب غير نقية، بينما يعانى (38) مبحوثاً من عدم وصولد المياه الى داخل المسكن، و(55) مبحوثاً من تكرار انقطاع المياه في مصدرها، و(49) مبحوثاً من صعوبة الحصول على البوتاجاز، وجميع المبحوثين يعانون من عدم وجود شبكة صرف صحى، و(54) مبحوثاً يعانون من عدم انتظام التخلص من المخلفات، وذلك وفق النسب المئوية من إجمالي عدد المبحوثين المبينة في الجدول مقابل كل مشكلة من المشاكل التي يعانى منها المبحوثين في مساكنهم في قرية "تنده".

جدول رقم (3-23)

مشكلات مساكن المبحوثين

المشاكل/ الاسباب	قرية ابو الشقاف		قرية تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
صغر مساحة المسكن	43	61.4	55	78.6
حالة المسكن غير جيدة	36	51.4	42	60.0
تكرار انقطاع الكهرباء	21	30.0	25	35.7
مياه الشرب غير نقية	10	14.3	12	17.1
المياه غير متاحة بالمنزل	14	20.0	38	54.3
تكرار انقطاع المياه	34	48.6	55	78.6
صعوبة الحصول على البوتاجاز	38	54.3	49	70.0
عدم توفر شبكة الصرف الصحي	53	75.7	70	100.0
عدم انتظام التخلص من المخلفات	47	67.1	54	77.1

المصدر: الدراسة الميدانية

3-5 الأنشطة الريفية فى قرى الدراسة:

يقصد بالأنشطة الريفية نوع النشاط الذى يقوم به المبحوث سواء تربية الماشية والاغنام والطيور والصناعات الغذائية، وهل تتم تلك الانشطة داخل او خارج مسكن الاسر؟، وهل تستهدف الاسر بيع جزء من هذه الانشطة ام هي لاستهلاكهم فقط؟

3-5-1 النشاط الريفي لأسر المبحوثين في قرية ابو الشقاف

يوضح الجدول رقم (3- 24) الخاص بالنشاط الريفي لقرية "ابو الشقاف" ان 33٪من اسر المبحوثين ليس لديهم ماشية، و61٪ليس لديهم اغنام، و23٪ليس لديهم طيور وذلك مقابل 52.9٪ من اسر المبحوثين في القرية لديهم ماشية، و12.9٪ فقط لديهم اغنام، و67.1٪ لديهم طيور، وان هذه الاسر التي لديها حيوانات مزرعية وطيور تقوم بتربيتها مناصفة بين داخل وخارج السكن، كما ان هذه الاسر تقوم ببيع جزء من تلك الحيوانات والطيور تراوحت نسبته بين 29,7% ، و70.3٪ ممن لديهم ماشية، وهم (37) اسرة و77.8 ٪ في من لديهم اغنام وهم (9) اسر فقط، و87.2٪ في من لديهم طيور، وهم (47) اسرة، من إجمالي اسر (70) مبحوثا.

جدول رقم (3- 24)

النشاط الريفي لأسر المبحوثين في قرية ابو الشقاف

البحيرة	الوجود				الإجمالي		المكان				الغرض من التربية			
	موجود		غير موجود				داخل المسكن		خارج المسكن		استهلاك		بيع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الماشية	37	52.9	33	47.1	70	100	18	48.6	19	51.4	11	29.7	26	70.3
الأغنام	9	12.9	61	87.1	70	100	4	44.4	5	55.6	2	22.2	7	77.8
الطيور	47	67.1	23	32.9	70	100	22	46.8	25	53.2	36	76.6	41	87.2

المصدر: الدراسة الميدانية

3-5-2 النشاط الريفي لأسر المبحوثين في قرية "تنده"

من الجدول رقم (3-25) الخاص النشاط الريفي لقرية "تندة" يتبين ان 28٪من اسر المبحوثين ليس لديهم ماشية، و53٪ ليس لديهم اغنام، و21٪ ليس لديهم طيور.

هذا وتجدر الاشارة الى ان 60٪ من اسر المبحوثين في القرية لديهم ماشية، و24.3٪ فقط لديهم اغنام، و70٪ لديهم طيور، وان هذه الاسر التي لديها حيوانات مزرعية وطيور تقوم بتربيتها داخل المسكن بنسب 69٪، و82.4٪، و53.1٪ لكل من الماشية، والاغنام، والطيور على الترتيب، كما ان هذه الاسر تقوم ببيع جزء من تلك الحيوانات والطيور تراوحت نسبته بين 33.3٪ في من لديهم ماشية، وهم (42) اسرة، و88.2٪ ممن لديهم اغنام، وهم (17) اسرة فقط، و71.4.2٪ في من لديهم طيور وهم (49) اسر من إجمالي اسر (70) مبحوثا.

جدول رقم (3-25)

النشاط الريفي لأسر المبحوثين في قرية " تنده"

المنيا	الوجود				الإجمالي		المكان				الغرض من التربية			
	موجود		غير موجود				داخل المسكن		خارج المسكن		استهلاك		بيع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الماشية	42	60.0	28	40.0	70	100	29	69.0	13	31.0	28	66.7	14	33.3
الأغنام	17	24.3	53	75.7	70	100	14	82.4	3	17.6	2	11.8	15	88.2
الطيور	49	70.0	21	30.0	70	100	26	53.1	23	46.9	35	71.4	35	71.4

المصدر: الدراسة الميدانية

مما سبق يعنى ان هناك تحول معنوي قد حدث في انماط حياة المزارعين بالمقارنة بما كان معروف فى فترات سابقة فيما يتعلق بتعبير القرية المنتجه، وقد ساعد على ذلك بالدرجة الاولى، استخدام الآلات الزراعية مقابل استخدام الماشية فى العمل المزرعى سابقا، والخلل الذى تشهده اسواق الماشية والاغنام والطيور بين وقت وآخر، فضلا عن الاعتماد الاسر الريفية على شراء احتياجاتهم الغذائية من الأسواق.

3-5-3 مصدر الحصول على المنتجات الغذائية

اتساقا مع نتائج النشاط الريفي لأسر المبحوثين جاءت نتائج مصادر حصول هذه الاسر على احتياجاتهم من المنتجات الغذائية، حيث تبين غالبية الاسر تحصل على احتياجاتها الغذائية من الاسواق، وان قليل منهم من يكتفون ذاتيا في بتدبير هذه الاحتياجات، ففي قرية "ابو الشقاف" تبلغ نسب الكتفاء الذاتي 2.9٪ فقط في اللحوم، و7.1٪ في الفاكهة، و12.9٪ في الخضر، و17.1٪ في الخبز، 21.4 في الدواجن، و27.1٪ في البيض، و31.4٪ في الالبان وهى النسبة الاكبر، وكما يتبين من الجدول رقم (3-26) يتم تدبير معظم هذه الاحتياجات من داخل القرية.

وفى قرية "تنده" تزيد النتائج الى حد ما عن نتائج قرية "ابو الشقاف" حيث" تبلغ نسب الاكتفاء الذاتي 5.7٪ فقط في اللحوم، و34.3٪ في الخضر، و27.1٪ في الخبز، 32.9 في الدواجن، و35.7٪ في البيض، و38.6٪ في الالبان وهى النسبة الاكبر، و7.1٪ في الفاكهة وكما يتبين من الجدول رقم (3-26) يتم تدبير معظم هذه الاحتياجات من داخل القرية.

جدول رقم (3-26)

مصادر حصول اسر المبحوثين على المنتجات الغذائية

المنتجات الغذائية	ابو الشقاف								اتندة							
	اكتفاء ذاتي		من القرية		خارج القرية		الإجمالي		اكتفاء ذاتي		من القرية		خارج القرية		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الخبز	12	17.1	45	64.3	13	18.6	70	100	19	27.1	41	58.6	10	14.3	70	100
اللحوم الحمراء	2	2.9	63	90.0	5	7.1	70	100	4	5.7	57	81.4	9	12.9	70	100
الدواجن	15	21.4	50	71.4	5	7.1	70	100	23	32.9	43	61.4	4	5.7	70	100
البيض	19	27.1	45	64.3	6	8.6	70	100	25	35.7	40	57.1	5	7.1	70	100
الألبان	22	31.4	45	64.3	3	4.3	70	100	27	38.6	34	48.6	9.0	12.9	70	100
الخضر	9	12.9	59	84.3	2	2.9	70	100	24	34.3	46	65.7	0.0	0.0	70	100
الفاكهة	5	7.1	61	87.1	4	5.7	70	100	5	7.1	60	85.7	5	7.1	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

3-5-4 مصادر دخل اسر المبحوثين

تتنوع مصادر دخل اسر المبحوثين بين عدة مصادر كما يتبين من جدول رقم (3-27) من اهمها الاجور والمرتبات بنسبة 67.1٪، يليها ايجارات الأراضي بنسبة 18.6٪، ثم المعاشات بنسبة 12.9٪، ثم الضمان الاجتماعي بنسبة 11.4٪ ، ويلى ذلك مصار اخرى، وذلك من اسر المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" والبالغ عددهم (70) مبحوثاً. وفى قرية "تنده" تختلف المصادر قيلا من حيث اهميتها، وتأتى الاجور والمرتبات ايضا في المرتبة الاولى بنسبة 47.1٪، يليها تحويلات العاملين الخارج من اهل من اسر المبحوثين بنسبة 18.6٪، ثم المعاشات بنسبة 11.4٪، ثم ايجارات الآلات الزراعية بنسبة 10٪، ومثلها الضمان الاجتماعي بنسبة 10٪ ، ويلى ذلك مصار اخرى، وذلك من اسر المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" والبالغ عددهم (70) مبحوثاً.

جدول رقم (3-27)

التوزيع النسبى لمصادر دخل اسر المبحوثين

مصادر الدخل	قرية "ابو الشقاف"					قرية "تنده"				
	عدد	٪	شهري ٪	سنوي ٪	موسمي ٪	عدد	٪	شهري ٪	سنوي ٪	موسمي ٪
الأجور والرواتب	47	67.1	100.0	0.0	0.0	33	47.1	100.0	0.0	0.0
المعاشات	9	12.9	100.0	0.0	0.0	8	11.4	100.0	0.0	0.0
ايجارات أراضي	13	18.6	10.0	30.0	60.0	5	7.1		0.0	100.0
ايجار محلات	7	10.0	80.0	0.0	20.0	2	2.9	60.0	40.0	0.0
تحولات من الخارج	3	4.3	35.0	55.0	10.0	13	18.6	20.0	0.0	80.0
عوائد مشاركات	0.0	0.0	0.0	22.0	78.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
ايجارات الات زراعية	3	4.3	0.0	0.0	100.0	7	10.0	20.0	0.0	80.0
ضمان اجتماعي	8	11.4	100.0	0.0	0.0	7	10.0	100.0	0.0	0.0

المصدر: الدراسة الميدانية

3-6: النشاط الزراعي للمبحوثين

3-6-1 الحيازات الزراعية للمبحوثين في قرية "ابو الشقاف"

من الجدول رقم (3-28) يتبين انه في قرية "ابو الشقاف" (32) مبحوثا يزرعون ارضا مملوكة لهم، و(12) مبحوثاً يزرعون ارض بالمشاركة، و(26) مبحوثا يزرعون ارض مستأجرة، وعن حجم الحيازات الزراعية بالفدان للمبحوثين يتبين انه في حالة الملاك تغلب فئة الحيازة الزراعية الصغيرة (اقل من فدان) بنسبة 59.4٪ من إجمالي عدد المبحوثين الملاك، بينما جاءت فئتي الحيازة (فدان – أقل من 2 فدان)، و(2 فدان – أقل من 3 فدان)، بنسب متساوية بلغت 15.6٪، بينما جاءت فئة الحيازة الزراعية (3 فدان فاكثر) بنسبة 9.4٪ فقط من إجمالي عدد المبحوثين الملاك، اما يزرعون ارض بالمشاركة فتركزت مساحاتهم في الفئة (اقل من فدان) بنسبة 66.7٪، بينما جاءت فئتي الحيازة (فدان – أقل من 2 فدان)، و(2 فدان – أقل من 3 فدان)، بنسب متساوية بلغت 16.0٪، من إجمالي عدد المبحوثين

المشاركين، وتركزت مساحات من يزرعون ارض مستأجرة في الفئة (فدان – أقل من 2 فدان) بنسبة 61.5٪، يليها الفئة (اقل من فدان) بنسبة 19.2٪.

جدول رقم (3–28)

التوزيع النسبي لحيازات المبحوثين في قرية "ابو الشقاف"

الحيازة الزراعية	ملك		مشاركة		ايجار		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أقل من فدان	19	59.4	8	66.7	5	19.2	32	45.7
فدان – أقل من 2 فدان	5	15.6	2	16.7	16	61.5	23	32.9
2 فدان – أقل من 3 فدان	5	15.6	0.0	0.0	2	7.7	7	10.0
3 فدان فأكثر	3	9.4	2.0	16.7	3	11.5	8	11.4
الإجمالي	**32**	**100**	**12**	**100**	**26**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3–6–2 الحيازات الزراعية للمبحوثين في قرية "تنده"

من الجدول رقم (3–29) يتبين انه في قرية "تنده (36) مبحوثا يزرعون ارضا مملوكة لهم، و(13) مبحوثاً يزرعون ارض بالمشاركة، و(21) مبحوثا يزرعون ارض مستأجرة، وعن حجم الحيازات الزراعية بالفدان للمبحوثين يتبين انه في حالة الملاك تغلب فئة الحيازة الزراعية الصغيرة (اقل من فدان) بنسبة 55.6٪ من إجمالي عدد المبحوثين الملاك، بينما جاءت فئة الحيازة (فدان – أقل من 2 فدان)، بنسبة 25.0٪، بينما جاءت فئة الحيازة الزراعية (3 فدان فاكثر) بنسبة 13.9٪ فقط من إجمالي عدد المبحوثين الملاك، اما يزرعون ارض بالمشاركة فجاءت مساحاتهم في الفئة (فدان – أقل من 2 فدان) بنسبة 38.5٪، بينما جاءت فئة الحيازة (2 فدان – أقل من 3 فدان) بنسبة 39.8٪، من إجمالي عدد المبحوثين المشاركين، وتركزت مساحات من يزرعون ارض مستأجرة في الفئة (اقل من فدان) بنسبة 23.1٪.

جدول رقم (3–29)

التوزيع النسبي لحيازات المبحوثين في قرية "تنده"

الحيازة الزراعية	ملك		مشاركة		ايجار		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أقل من فدان	20	55.6	3	23.1	10	47.6	33	47.1
فدان – أقل من 2 فدان	9	25.0	5	38.5	3	14.3	17	24.3
2 فدان – أقل من 3 فدان	2	5.6	4	30.8	1	4.8	7	10.0
3 فدان فأكثر	5	13.9	1	7.7	7	33.3	13	18.6
الإجمالي	**36**	**100**	**13**	**100**	**21**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-6-3 نمط الانتاج النباتي

المحاصيل السائدة في قرى البحث هي المحاصيل الحقلية حيث يزرعها 64٪ من المبحوثين في قرية "ابو الشقاف"، و82,9٪ من المبحوثين في قرية "تنده"، يليها في المرتبة الثانية محاصيل الخضر بنسب 21٪ في القرية الاولى، و11,4٪ في القرية الثانية، ثم محاصيل الفاكهة بنسب14٪ في القرية الاولى، و5,7٪ في القرية الثانية من إجمالي عدد المبحوثين ففي كل قرية.

جدول رقم (3-30)

نمط الانتاج النباتي

نمط الانتاج	قرية ابو الشقاف		قرية "تنده"	
	العدد	٪	العدد	٪
محاصيل حقلية	45	64	58	82.9
خضر	15	21	8	11.4
فاكهة	10	14	4	5.7
الإجمالي	**70**	**100**	**70**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

4-6-3 مستلزمات الانتاج الزراعي

استهدف البحث التعرف على مصدر حصول المزارعين (المبحوثين) على مستلزمات الانتاج الزراعي من تقاوى وبذور، واسمدة، ومبيدات، ومدى جودة هذه المستلزمات، واسعارها، والمشاكل المرتبطة بها ومقترحات تحسينها، ومن الجدول رقم (3-31) يتبين انه في قرية "**ابو الشقاف**" يحصل ما بين 68.6٪ ، و 75.7٪، ومن المبحوثين على مستلزمات الانتاج الزراعي من الجمعية الزراعية، بينما يحصل الباقين عليها من السوق، وفي قرية "**تنده**" يحصل ما بين 67.1٪ ، و 75.7٪، ومن المبحوثين على مستلزمات الانتاج الزراعي من الجمعية الزراعية، بينما يحصل الباقين عليها من السوق

جدول رقم (3-31)

مصدر الحصول على مستلزمات الانتاج

المدخلات	في قرية "ابو الشقاف"						في قرية "تنده"					
	الجمعية		السوق		الإجمالي		الجمعية		السوق		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
تقاوى وبذور	53	75.7	17	24.3	70	100	49	70.0	21	30.0	70	100
اسمدة أزوت	50	71.4	20	28.6	70	100	51	72.9	19	27.1	70	100
اسمدة فوسفاتية	53	75.7	17	24.3	70	100	53	75.7	17	24.3	70	100
اسمدة بوتاسية	50	71.4	20	28.6	70	100	47	67.1	23	32.9	70	100
اسمدة عضوية	48	68.6	22	31.4	70	100	50	71.4	20	28.6	70	100
المبيدات	53	75.7	17	24.3	70	100	52	74.3	18	25.7	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن جودة مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصل عليها المزارعين يتبين من الجدول(3-32) انه في قرية "**ابو الشقاف**" يرى ما بين 10٪، و21.4٪ من إجمالي المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي جيدة دائما، بينما يرى ما بين 10٪، و14.3٪ من المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها جيدة الى حد ما، ويرى ما بين 38.6٪، و42.9٪ من المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها رديئة، وما بين 28.6٪، و37.1٪ من المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها رديئة الى حد ما.

جدول رقم (3-32)

جودة مستلزمات الانتاج في قرية ابو الشقاف

المدخلات	جيد دائماً		جيد الى حد ما		ردئ		ردئ الى حد ما		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
تقاوى وبذور	7	10.0	10	14.3	27	38.6	26	37.1	70	100
اسمدة أزوت	13	18.6	7	10.0	30	42.9	20	28.6	70	100
اسمدة فوسفاتية	8	11.4	9	12.9	29	41.4	24	34.3	70	100
اسمدة بوتاسية	13	18.6	7	10.0	29	41.4	21	30.0	70	100
اسمدة عضوية	15	21.4	7	10.0	28	40.0	20	28.6	70	100
المبيدات	9	12.9	8	11.4	27	38.6	26	37.1	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن جودة مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصل عليها المزارعين يتبين من الجدول رقم (3-33) انه في قرية "**تنده**" يرى ما بين 15.7٪، و18.6٪ من إجمالي المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي جيدة دائما، بينما يرى ما بين 5.7٪، و8.6٪ من المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها جيدة الى حد ما، ويرى ما بين 38.6٪، و35.7٪ من المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها رديئة، وما بين 38.6٪، و40.0٪ من المبحوثين ان مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها رديئة الى حد ما.

جدول رقم (3-33)

جودة مستلزمات الانتاج ـ في قرية "تنده"

مستلزمات الانتاج	جيد دائماً		جيد الى حد ما		ردئ		ردئ الى حد ما		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
تقاوى وبذور	17	18.6	4	5.7	29	37.1	20	38.6	70	100
اسمدة أزوت	13	15.7	6	8.6	22	35.7	29	40.0	70	100
اسمدة فوسفاتية	12	17.1	5	7.1	26	37.1	27	38.6	70	100
اسمدة بوتاسية	18	15.7	5	7.1	20	38.6	27	38.6	70	100
اسمدة عضوية	14	15.7	6	8.6	28	37.1	22	38.6	70	100
المبيدات	12	17.1	6	8.6	25	35.7	27	38.6	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصل عليها المزارعين يتبين من الجدول (3-34) انه في قرية "ابو الشقاف" يرى ما بين 42.9٪، و48.6٪ من إجمالي المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي مرتفعة، بينما يرى ما بين 4.3٪، و11.4٪ من المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون تكون مرتفعة احيانا، ويرى ما بين 44,3٪، و45.7٪ من المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها منخفضة، وما بين 1.4٪، و5.7٪ من المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها تكون منخفضة احيانا، وذلك من إجمالي عدد المبحوثين في قرية "ابو الشقاف".

جدول رقم (3-34)

اسعار مستلزمات الانتاج في قرية "ابو الشقاف"

مستلزمات الانتاج	مرتفعة		مرتفعة احياناً		منخفضة		منخفضة احياناً		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
اسمدة أزوت	30.0	42.9	8	11.4	32	45.7	0.0	0.0	70	100
اسمدة فوسفاتية	32.0	45.7	3	4.3	31	44.3	4	5.7	70	100
اسمدة بوتاسية	34.0	48.6	3	4.3	31	44.3	2	2.9	70	100
اسمدة عضوية	32.0	45.7	3	4.3	32	45.7	3	4.3	70	100
تقاوى وبذور	34.0	48.6	3	4.3	31	44.3	2	2.9	70	100
المبيدات	34.0	48.6	4	5.7	31	44.3	1	1.4	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصل عليها المزارعين يتبين من الجدول رقم (3-35) انه في قرية "**تنده**" يرى ما بين 44.3٪، و47.1٪ من إجمالي المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي مرتفعة، بينما يرى ما بين 5.7٪، و12.9٪ من المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها مرتفعة احيانا، ويرى ما بين 42.9٪، و45.7٪ من المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها منخفضة، وما بين 1.4٪، و4.3٪ من المبحوثين ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي التي يحصلون عليها منخفضة احيانا، وذلك من إجمالي عدد المبحوثين في قرية "تنده".

جدول رقم (3-35) اسعار مستلزمات الانتاج في قرية "تنده"

مستلزمات الانتاج	مرتفعة		مرتفعة احياناً		منخفضة		منخفضة احياناً		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
اسمدة أزوت	31	44.3	9	12.9	30	42.9	0.0	0.0	70	100
اسمدة فوسفاتية	33	47.1	4	5.7	30	42.9	3	4.3	70	100
اسمدة بوتاسية	33	47.1	4	5.7	31	44.3	2	2.9	70	100
اسمدة عضوية	33	47.1	4	5.7	30	42.9	3	4.3	70	100
تقاوى وبذور	33	47.1	4	5.7	32	45.7	1	1.4	70	100
المبيدات	32	45.7	5	7.1	32	45.7	1	1.4	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

3-6-4 السيارات والمعدات الزراعية:

مما لا شك فيه ان امتلاك المزارعين لمعدات الانتاج الزراعي والسيارات يساعد على سرعة وكفاءة اداء العمليات الزراعية، كما انه يمكن ان يولد دخل اضافى لمالكها في حالة تأجيرها للغير، وقد تضمنت استمارة البحث اسئلة خاصة بمدى وجود معدات زراعية لدى المزارع، وكونها مملوكة ام مستأجرة؟

ويوضح جدول رقم (3-36) انه ما بين 4.3٪ فقط، و7.1٪ فقط من إجمالي المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" لديهم معدات زراعية، ويرجع ذلك الى انخفاض حجم الحيازات الزراعية، وضعف القدرة التمويلية لدى المزارعين، ويؤكد على ذلك ان الموجود لديهم سيارات (3) فقط من المبحوثين منها (1) سيارة ملك و(2) مملوكة بالمشاركة، كما ان الموجود لديهم جرار زراعي (4) فقط من المبحوثين منها (1) جرار ملك و(2) مملوكة بالمشاركة، (1) جرار بالإيجار، كما ان عدد ماكينات الري يبلغ (5) فقط من المبحوثين جميعها مملوكة، وان الموجود لديهم محراث زراعي (3) فقط من المبحوثين منها (1) محراث ملك، و(2) مملوكين بالمشاركة، وان الموجود لديهم عزاقات (4) فقط من المبحوثين منها (2) عزاقة ملك، و(2) بالإيجار.

جدول رقم (3-36)

التوزيع النسبى للسيارات والمعدات الزراعية في قرية "ابو الشقاف"

البيان	التواجد						الملكية							
	يوجد		لا يوجد		الإجمالي		ملك		مشاركة		ايجار		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
سيارة نصف نقل	3	4.3	67	95.7	70	100	1	33.3	2	66.7	0.0	0.0	3	100
جرار زراعي	4	5.7	66	94.3	70	100	1	25.0	2	50.0	1	25.0	4	100
ماكينة ري	5	7.1	65	92.9	70	100	5	100.0	0	0.0	0.0	0.0	5	100
محراث	3	4.3	67	95.7	70	100	1	33.3	2	66.7	0.0	0.0	3	100
عزاقة	4	5.7	66	94	70	100	2	50.0	0	0.0	2	50.0	4	100

المصدر: الدراسة الميدانية

اما في قرية "تنده" ما بين 1.4٪ فقط، و2.8٪ فقط من إجمالي المبحوثين لديهم معدات زراعية، ويرجع ذلك الى انخفاض حجم الحيازات الزراعية، وضعف القدرة التمويلية لدى المزارعين، ويؤكد على ذلك ان الموجود لديهم سيارات (2) فقط من المبحوثين منها (1) سيارة ملك و(1) مملوكة بالمشاركة، كما ان الموجود لديهم جرار زراعي (1) فقط مملوك لأحد المبحوثين، كما ان الموجود لديهم ماكينات ري (1) فقط مملوكة لأحد المبحوثين، وان الموجود لديهم محراث زراعي (1) فقط بالمشاركة، وان الموجود لديهم عزاقات (1) فقط مملوكة لأحد المبحوثين.

جدول رقم (3-37)

السيارات والمعدات الزراعية في قرية تنده

البيان	التواجد					الملكية							
	يوجد		لا يوجد		الإجمالي	ملك		مشاركة		ايجار		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
سيارة نصف نقل	2	2.8	68	97.2	70	1	50	1	50	0.0	0.0	2	100
جرار زراعي	1	1.4	69	98.6	70	1	100	0.0	0.0	0.0	0.0	1	100
ماكينة ري	1	1.4	69	98.6	70	1	100	0.0	0.0	0.0	0.0	1	100
محراث	1	1.4	69	98.6	70	0	0.0	1	100	0.0	0.0	1	100
عزاقة	1	1.4	69	98.6	70	1	100	0.0	0.0	0.0	0.0	1	100

المصدر: الدراسة الميدانية

3-6-5 الائتمان الزراعي:

يعد توفير الائتمان الزراعي بشقيه العيني او النقدي من اهم اسباب النشاط الزراعي، خاصة في ظل تدنى التراكم الرأسمالي لدى المزارعين مع صغر حجم الحيازات الزراعية ، وارتفاع اسعار المدخلات، وتقلب اسعار المنتجات. بسؤال المبحوثين من المزارعين في قريتى البحث عن مدى تعاملهم مع البنك الزراعي، او البنوك التجارية يتبين من جدول رقم (3-38) ثلث المبحثين تقريبا لا يتعاملون مع البنوك، وبنسب 28.6٪ في قرية "ابو الشقاف"، و 37.1٪ في قرية "تنده" من إجمالي عدد المبحوثين في كل قرية.

جدول رقم (3-38)

التوزيع النسبى لعدد المتعاملين مع البنوك من المبحوثين

القرية	التعامل مع البنوك				الإجمالي	
	نعم	٪	لا	٪	عدد	٪
قرية ابو الشقاف	20	28.6	50	71.4	70	100
قرية تنده	26	37.1	44	62.9	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن مجالات التعاون مع بنك القرية لمن افادوا بتعاملهم مع البنوك تبين انه في قرية "ابو الشقاف"، 85٪ من المبحوثين الذين تعاملوا مع البنك كان تعاملهم للحصول على المبيدات، وسلف نقدية لتمويل مشروعات الثروة الحيوانية، و75٪ منهم كان في التقاوي، والسلف النقدية، بنفس النسبة، و25٪ في الحصول على الاسمدة، و20٪ ،15٪ كان تعاملهم في الحصول على تمويل لشراء السارات والآلات الزراعية على الترتيب.

اما في قرية "تنده"، 57.7٪ من المبحوثين الذين تعاملوا مع البنك كان تعاملهم للحصول على سلف نقدية، و50.0٪ منهم كان للحصول على المبيدات، و25٪ في الحصول على الاسمدة، و42.3٪

للحصول على التقاوي، 38.5٪ للحصول على تمويل لمشروعات ثروة حيوانية، و34.6٪ منهم كان للحصول على الالات الزراعية، و7.7٪ في الحصول على الاسمدة، وتمويل شراء سيارات لكل على الترتيب.

جدول رقم (3-39)

التوزيع النسبي لمجالات تعامل المبحوثين مع بنك القرية

مجالات التعامل مع بنك القرية	قرية ابو الشقاف		قرية تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
التقاوي	15	75.0	11	42.3
الاسمدة	5	25.0	2	7.7
المبيدات الحشرية	17	85.0	13	50.0
سلف نقدية	15	75.0	15	57.7
تمويل شراء الآلات والمعدات	4	20.0	9	34.6
تمويل تسويق المحاصيل	0	0.0	0	0.0
تمويل شراء السيارات	3	15.0	2	7.7
تمويل مشروعات الثروة الحيوانية	17	85.0	10	38.5
فتح حساب توفير	3	15.0	6	23.1

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن مدى رضا المتعاملين مع بنك القرية عن تعاملهم تبين ان 65٪ ،26.9٪ من المبحوثين فى كل من قرية "ابو الشقاف" و قرية "تنده" غير راضين عن تعاملهم مع البنك، وان 10٪, و57.7٪ من المبحوثين فى قرية "ابو الشقاف"، "تنده" على التوالى راضين الى حد ما عن تعاملهم مع البنك، وان 25٪ قرية "ابو الشقاف"، و15.4٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية راضين عن تعاملهم مع البنك، هذا وترجع اسباب عدم الرضى التعامل مع البنوك الى تعقد الاجراءات، وارتفاع قيمة المصاريف الادارية، وكثرة الضمانات، وارتفاع اسعار الفائدة، وعدم وجود فترة سماح، وطريقة السداد، وغيرها.

وعن مدى رضا المتعاملين مع بنك القرية عن تعاملهم تبين ان 65٪ في قرية "ابو الشقاف" و26.9٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية غير راضين عن تعاملهم مع البنك، وان 10٪ قرية "ابو الشقاف"، و57.7٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية راضين الى حد ما عن تعاملهم مع البنك، وان 25٪ قرية "ابو الشقاف"، و15.4٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية راضين عن تعاملهم مع البنك، هذا وترجع اسباب عدم الرضى التعامل مع البنوك الى تعقد الاجراءات، وارتفاع قيمة المصاريف الادارية، وكثرة الضمانات، وارتفاع اسعار الفائدة، وعدم وجود فترة سماح، وطريقة السداد، وغيرها.

جدول رقم (3-40) الرضا في التعامل مع البنوك

درجة الرضا	راضى		الى حد ما		غير راضى		الاجمالى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
قرية ابو الشقاف	5	25.0	2	10.0	13	65.0	20	100
قرية تندة	4	15.4	15	5705	7	26.9	26	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن اسباب عدم التعامل مع البنوك والبالغ عددهم 50 مبحوث يمثلون 71.4٪ من إجمالي المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" و44 مبحوث يمثلون 62.9٪ من إجمالي المبحوثين في قرية "تنده"، وهى نسب مرتفعة تثير علامة استفهام عن الاسباب في ذلك، واهمية التعامل معها ومعالجتها لتحقيق الهدف من انشاء بنك الزراعي، وقد تضمنت استمارة البحث التعرف على هذه السباب لتكون امام المسؤولين ومتخذي القرار.

يتبين من الجدول رقم (3-41) اسباب عدم التعامل مع بنك القرية وكان اهمها في قرية "ابو الشقاف": قدرة المزارعين على التمويل الذاتي، وعدم تفضيلهم التعامل مع البنوك بشكل عام، اما الاسباب الاخرى ذات العلاقة بالتعامل فجاء ارتفاع قيمة المصاريف الادارية من اهم هذه الاسباب، يليها وبنفس النسبة ارتفاع اسعار الفائدة على القروض، وكثرة وتعقد الضمانات، ثم صعوبة انهاء اجراءات القروض، **وفى قرية "تنده"** كان من اهم اسباب عدم التعامل مع بنك القرية كل من: قدرة المزارعين على التمويل الذاتي، وعدم تفضيلهم التعامل مع البنوك بشكل عام، اما الاسباب الاخرى ذات العلاقة بالتعامل فجاءت كل الاسباب المبينة بالجدول وبنسب متقاربة، مما يشير الى ان اوضاع التعامل مع بنك القرية في قرية "تنده" بالوجه القبلي اكثر صعوبة منها في قرية "ابو الشقاف" في الوجه البحري.

جدول رقم (3-41) اسباب عدم التعامل مع البنوك

سبب عدم التعامل	قرية ابو الشقاف		قرية تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
القدرة على التمويل الذاتي	28	56.0	26	59.1
وجود مصادر بديلة أفضل	5	10.0	6	13.6
لا أفضل التعامل مع البنوك	14	28.0	18	40.9
ارتفاع اسعار الفائدة على القروض	12	24.0	16	36.4
ارتفاع قيمة المصاريف الادارية	13	26.0	16	36.4
صعوبة انهاء اجراءات القروض	8	16.0	14	31.8
كثرة وتعقد الضمانات	12	24.0	18	40.9
عدم وجود فترة سماح كافية	6	12.0	11	25.0
عدم مناسبة فترة السداد	12	24.0	16	36.4
ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج بالبنك	9	18.0	15	34.1
انخفاض جودة المستلزمات التي يوفرها البنك	7	14.0	10	22.7
سوء معاملة العاملين بالبنك	7	14.0	13	29.5

المصدر: الدراسة الميدانية

3-6-6 ديـون المبحوثين

تبين من بيانات الجدول رقم (3-42)، (3-43) ان70٪ من المبحوثين في قرية "ابو الشقاف"، عليهم ديون، منهم 55.1٪ تتراوح ديونهم بين (5000 جنيه الى 10000 جنيه)، و28.6٪ اقل من (5000) جنيه، و16.3٪ ديونهم اكثر من (10000) جنيه، وفى قرية "تنده" اشار (35) مبحوثا يمثلون 50٪ من المبحوثين في القرية ان عليهم ديون، منهم 51.4٪ تتراوح ديونهم اقل من (5000) جنيه، و31.4٪ ديونهم بين (5000 جنيه الى 10000 جنيه)، و17.1٪ ديونهم اكثر من (10000) جنيه،

جدول رقم (3-42)

مدى وجود ديون مالية على المبحوثين

الديون	نعم		لا		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
قرية ابو الشقاف	49	70.0	21	30.0	70	100
قرية تنده	35	50.0	35	50.0	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-43)

حجم الديون

حجم الديون بالجنيه	قرية ابو الشقاف		قرية تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
5000 فأقل	**14**	**28.6**	**18**	**51.4**
10.000 – 5000	**27**	**55.1**	**11**	**31.4**
10.000 فأكثر	**8**	**16.3**	**6**	**17.1**
الإجمالي	**49**	**100.0**	**35**	**100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-6-7 تسويق المنتجات الزراعية للمبحوثين

تناول تسويق المنتجات الزراعية للمبحوثين، التعرف على موعد التسويق، وتوقيت حصول المبحوث على ثمن بيع محصولهم، ورأيهم في مدى كفاية هذا ثمن، وذلك وفق اساليب التسويق الذى يتبعه المبحوثين.

وكما يتبين من الجدول رقم (3-44) يسوق اغلب المبحوثين في قرية "ابو الشقاف"انتاجهم بعد الحصاد، ويسوقونه لأكثرمن جهة، فمنهم90٪ يسوقون انتاجهم عن طريق جمعية تسويقه، و37.1٪ يسوقون انتاجهم بأنفسهم، و21.4٪ منهم يسوقون لتاجر تجزئة، و8.6٪ لتاجر محلى، و7.1٪ لتاجر جملة.

وعن توقيت حصول المبحوثين على اثمان منتجاتهم سواء كان فورى او بالأجل وفقا لجهات التسويق التي يسوقون انتاجهم من خلالها، يتبين من نفس الجدول وفى نفس القرية ان 97.1٪ ممن يسوقون انتاجهم عن طريق جمعية تسويقية يحصلون على حقوقهم بالأجل، 89.3٪ممن يسوقون بأنفسهم يحصلون على حقوقهم بشكل فورى، و60٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة يحصلون على حقوقهم بالأجل، و50٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر محلى يحصلون على حقوقهم بالأجل، و60٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة يحصلون على حقوقهم بالأجل، 60٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر جملة يحصلون على حقوقهم بالأجل.

جدول رقم (3-44)

موعد التسويق وطريقة الحصول على الثمن للمنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية "ابو الشقاف"

التسويق	موعد التسويق						طريقة الحصول على الثمن					
	قبل الحصاد		بعد الحصاد		الإجمالي		فورى		بالأجل		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
جمعية تسويق تعاوني	7	10.0	63	90.0	70	100.0	2	2.9	68	97.1	70	100
التسويق بنفسي	2	2.9	26	37.1	28	40.0	25	89.3	3	10.7	28	100
البيع لتاجر التجزئة	0.0	0.0	15	21.4	15	21.4	6	40.0	9	60.0	15	100
البيع لتاجر محلى	2	2.9	6	8.6	8	11.5	4	50.0	4	50.0	8	100
البيع لتاجر الجملة	0.0	0.0	5	7.1	5	7.1	2	40.0	3	60.0	5	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن اسعار البيع كونها مجزية او غير مجزية يتبين في قرية "ابو الشقاف" ان من يرون ان الاسعار غير مجزية 90٪ ممن يسوقون انتاجهم عن طريق جمعية تسويقية، و42.9٪ ممن يسوقون بأنفسهم، و40٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة، و80٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر جملة، بينما يرى ان الاسعار مجزية 25٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر محلى، و75٪ من هؤلاء يرون ان الاسعار مجزية الى حد ما.

جدول رقم (3-45)

مدى ملائمة اسعار تسويق المنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية ابو الشقاف

التسويق	الاسعار							
	مجزية		الى حد ما		غير مجزية		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
جمعية التسويق التعاوني	7	10.0	0.0	0.0	63	90.0	70	100.0
التسويق بنفسي	2	7.1	14	50.0	12	42.9	28	100.0
البيع لتاجر التجزئة	2	13.3	7	46.7	6	40.0	15	100.0
البيع لتاجر محلى	2	25.0	6	75.0	0.0	0.0	8	100.0
البيع لتاجر الجملة	0.0	0.0	1	20.0	4.0	80.0	5	100.0

المصدر: الدراسة الميدانية

في قرية "تنده" وكما يتبين من الجدول رقم (3-46) يسوق اغلب المبحوثين انتاجهم بعد الحصاد، ويسوقونه لأكثر من جهة في نفس الموسم، فمنهم45.7٪ يسوقون انتاجهم عن طريق جمعية تسويقه، و53.9٪ يسوقون انتاجهم بأنفسهم، و37.1٪ منهم يسوقون لتاجر تجزئة، و17.1٪ لتاجر محلى، ولا يسوق احد من المبحوثين لتاجر جملة.

وعن توقيت حصول المبحوثين على اثمان منتجاتهم سواء كان فورى، او بالأجل وفقا لجهات التسويق التي يسوقون انتاجهم من خلالها، يتبين من نفس الجدول وفى نفس القرية ان 45.7٪ ممن يسوقون انتاجهم عن طريق جمعية تسويقية يحصلون على حقوقهم بالأجل، 37.1٪ممن يسوقون بأنفسهم يحصلون على حقوقهم بشكل فورى، و15.7٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة يحصلون على حقوقهم بالأجل، و17.1٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر محلى يحصلون على حقوقهم بالأجل، و5.7٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر جملة يحصلون على حقوقهم بالأجل.

جدول رقم (3-46)

موعد التسويق وطريقة الحصول على الثمن للمنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية "تنده"

التسويق	موعد التسويق						طريقة الحصول على الثمن					
	قبل الحصاد		بعد الحصاد		الإجمالي		فورى		بالأجل		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
جمعية التسويق التعاوني	0.0	0.0	32	45.7	32	45.7	0	0.0	32	45.7	32	45.7
التسويق بنفسي	2	2.9	37	52.9	39	55.7	13	18.6	26	37.1	39	55.7
البيع لتاجر التجزئة	1	1.4	26	37.1	27	38.6	16	22.9	11	15.7	27	38.6
البيع لتاجر محلى	2	2.9	12	17.1	14	20.0	2	2.9	12	17.1	14	20.0
البيع لتاجر الجملة	5	7.1	0.0	0.0	5	7.1	1	1.4	4	5.7	5	7.1

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن اسعار البيع كونها مجزية او غير مجزية يتبين من جدول رقم (3-47) في قرية "تنده" ان 30٪ ممن يرون ان الاسعار غير مجزية ممن يسوقون انتاجهم عن طريق جمعية تسويقية، و18.6٪ ممن يسوقون بأنفسهم، و12.9٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة، و4.3٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر محلى، و1.4٪ ممن يسوقون عن طريق جملة، بينما يرى عدد قليل من المبحوثين ان الاسعار مجزية ، ام من يرون ان الاسعار مجزية الى حد ما فهم 15.7٪ ممن يسوقون عن طريق الجمعية ،و30٪ ممن يسوقون بأنفسهم، و21.4٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة، و10٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر محلى، و5.7٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر جملة.

جدول رقم (3-47)

مدى ملائمة اسعار تسويق المنتجات الزراعية للمبحوثين في قرية تنده

جهة التسويق	مجزية		مجزية الى حد ما		غير مجزية		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
جمعية التسويق التعاوني	0.0	0.0	11	15.7	21	30.0	32	45.7
التسويق بنفسي	5	7.1	21	30.0	13	18.6	39	55.7
البيع لتاجر التجزئة	3	4.3	15	21.4	9	12.9	27	38.6
البيع لتاجر محلى	4	5.7	7	10.0	3	4.3	14	20.0
البيع لتاجر الجملة	0.0	0.0	4	5.7	1	1.4	5	7.1

المصدر: الدراسة الميدانية

3-6-8 الزراعة التعاقدية

تعتبر الزراعة التعاقدية احد الحلول التسويقية للانتاج الزراعى وقد تفاوتت قناعة المبحوثين بالزراعة التعاقدية فمنهم من يرى انها تحقق لهم مميزات، بينما يرى اخرين انها غير مفيدة وينتابها العديد من اوجه القصور، رغم انه حتى الان لم يتم تفعيل الزراعات التعاقدية بالشكل المطلوب رغم وجود قانون ومركز للزراعات التعاقدية،

ففي قرية "ابو الشقاف" اشار 84٪ من المبحوثين انه لم يسبق لهم الزراعة التعاقدية، في الوقت الذى اشار فيه 90٪ من المبحوثين انهم لا يفضلونها، **وعن مميزات الزراعة التعاقدية من جهة نظر من يفضلونها** في نفس القرية وعددهم (7) مبحوثين افاد (6) منهم انها تضمن سعر مرضى، وافاد(4) منهم انها تضمن تسويق المحصول، و(3) منهم انها تساعد في الحصول على سلف اثناء الزراعة.

في قرية "تنده" اشار 73.0٪ من المبحوثين انه لم يسبق لهم الزراعة التعاقدية، في الوقت الذى اشار فيه 72.9٪ من المبحوثين انهم لا يفضلونها، وعن مميزات الزراعة التعاقدية من جهة نظر من يفضلونها في نفس القرية وعددهم (19) مبحوثاً افادوا جميعهم انها تضمن سعر مرضى، وافاد (12) منهم انها تضمن تسويق المحصول، و(15) منهم انها تساعد في الحصول على سلف اثناء الزراعة جدول رقم(3-47)، وجدول رقم (3-48).

جدول رقم (3-48)

التوزيع النسبي لآراء المبحوثين عن الزراعة التعاقدية

الزراعة التعاقدية	قرية ابو الشقاف						قرية تنده					
	نعم		لا		الإجمالي		نعم		لا		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	العدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	العدد	٪
سابقة التعاقد قبل الزراعة	11	15.7	59	84.0	70	100	19	27.1	51	73	70	100
تفضيل الزراعة التعاقدية	7	10.0	63	90.0	70	100	19	27.1	51	72.9	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-49)
التوزيع النسبى لآراء المبحوثين فى مميزات الزراعة التعاقدية
من وجهة نظر من يفضلون التعاقد

المميزات	قرية ابو الشقاف		قرية تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
تضمن تسويق المحصول	4	57.1	19	100.0
تضمن سعر مرضى	6	85.7	12	63.2
الحصول على سلف	3	42.9	15	78.9

المصدر: الدراسة الميدانية

وعن عيوب الزراعة التعاقدية من جهة نظر من لم يسبق لهم التعاقد قبل الزراعة في قرية "ابو الشقاف" وعددهم (59) مبحوثاً اشار 55.9٪ منهم الى صعوبة تحديد سعر البيع، و91.5٪ ان السعر عادة غير مناسب، و79.7٪ ان السعر احياناً غير مناسب، 86.4٪ ان مقدم التعاقد غير مناسب، و30.5٪ انه لا يوجد سلف أثناء الزراعة.

وعن عيوب الزراعة التعاقدية من جهة نظر من لم يسبق لهم التعاقد قبل الزراعة في قرية "تنده" وعددهم (51) مبحوثاً اشار 72.5٪ منهم الى صعوبة تحديد سعر البيع، و96.1٪ ان السعر عادة غير مناسب، و66.7٪ ان السعر احياناً غير مناسب، 33.3٪ ان مقدم التعاقد غير مناسب، و37.3٪ انه لا يوجد سلف أثناء الزراعة.

جدول رقم (3-50)
التوزيع النسبى لآراء المبحوثين فى عيوب الزراعة التعاقدية
من وجهة نظر من لم يسبق لهم التعاقد قبل الزراعة

العيوب	قرية ابو الشقاف		قرية تنده	
	عدد	٪	عدد	٪
صعوبة تحديد سعر البيع	33	55.9	37	72.5
السعر عادة غير مناسب	54	91.5	49	96.1
السعر احياناً غير مناسب	47	79.7	34	66.7
مقدم التعاقد غير مناسب	51	86.4	17	33.3
لا يوجد سلف أثناء الزراعة	18	30.5	19	37.3

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7 طبيعة المشروعات الموجودة فى القرية المصرية

تنفيذا للهدف الثالث من اهداف الدراسة والخاص بالتعرف على المشروعات الموجودة فى القرية المصرية وخصائص تلك المشروعات وغيرها فقد تم تنفيذ استمارة على عينة عشوائية قوامها 15 مشروعاً في كل من قرية "ابو الشقاف" بمركز حوش عيسى بمحافظة البحيرة، وقرية "تنده" بمركز ملوى بمحافظة المنيا.

3-7-1 خصائص أصحاب المشروعات:

3-7-1-1عمر صاحب المشروع :

يتبين من الجدول رقم (3-51) ان الفئات العمرية للمبحوثين تقع بين عمر العشرين عاماً، وعمر الستين عاماً، وان من هم في الفئة العمرية (31-40) سنة يبلغ عدد (5) مبحوثين فى قرية "ابو الشقاف" ، بنسبة 33.3٪، كما جاء من هم في الفئة العمرية (41-50) عاما بعدد (4) مبحوثين، بنسبة 26.7٪ ، بينما جاء من هم في الفئة العمرية (20-30) عاما، والفئة العمرية (51-60) عاما بعدد (3) مبحوثين، بنسبة 20.0٪ في الفئتين، وذلك من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (15) مبحوثا

اما في قرية "تنده" ، بلغ من هم في الفئة العمرية (41-50) عاما (7) مبحوثين، بنسبة 46.7٪، كما جاء من هم في الفئة العمرية (20-30) عاما بعدد (6) مبحوثين، بنسبة 40.0٪ ، ومن هم في الفئة العمرية (31-40) عاما (2) مبحوث بنسبة 13.3٪ ، وذلك من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (15) مبحوثا.

جدول رقم (3-51)

التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لأعمار أصحاب المشروعات

فئات العمر	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
30-20	3	20.0	6	40.0
40-31	5	33.3	2	13.3
50-41	4	26.7	7	46.7
60-51	3	20.0	0.0	0.0
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-1-2 الحالة الاجتماعية لصاحب المشروع:

يتبين من الجدول رقم (3-52)، انه في قرية "ابو الشقاف" جاء من هم في الفئة الاجتماعية (متزوج) بعدد (11) مبحوث، بنسبة 73.3٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (15) مبحوثا، وجاء من هم في الفئة (اعزب) بعدد (2) مبحوثاً، بنسبة 13.3٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (15) مبحوثا. وذلك فى مقابل قرية "تنده" حيث جاء من هم في نفس الفئة الاجتماعية (متزوج) بعدد (7) مبحوثين، بنسبة 46.7٪، كما جاء من هم في الفئة (اعزب) بعدد (5) مبحوثين، بنسبة 33.3٪، وجاء من هم في الفئة (مطلق) بعدد (2) مبحوثين، بنسبة 33.3٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (15) مبحوثا.

جدول رقم (3-52)

التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ابو الشقاف		تنــده	
	العدد	٪	العدد	٪
اعزب	2	13.3	5	33.3
متزوج	11	73.3	7	46.7
مطلق	1	6.7	2	13.3
ارمل	1	6.7	1	6.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-1-3 الحالة التعليمية لأصحاب المشروعات:

يتبين من الجدول رقم (3-53)، انه في قرية "ابو الشقاف" جاء من هم في فئة التعليم (مؤهل جامعي) بعدد (7) مبحوث، بنسبة 46.7٪ ، كما جاء من هم في فئة التعليم (مؤهل متوسط) بعدد (4) مبحوث، بنسبة 26.7٪، وجاء من هم في الفئتين (امى)، و(يقرأ ويكتب) بعدد (2) مبحوث لكل من الفئتين، بنسبة 13.3٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (15) مبحوثا،

في قرية "تنده" يتبين من نفس الجدول انه جاء من هم في فئة التعليم (مؤهل جامعي) بعدد (8) مبحوثين، بنسبة 53.3٪ ، كما جاء من هم في فئة التعليم (مؤهل متوسط) بعدد (5) مبحوث، بنسبة 33.3٪، وجاء من هم في الفئة (يقرأ ويكتب) بعدد (2) مبحوث بنسبة 13.4٪ من أجمالي عدد المبحوثين البالغ عددهم (15) مبحوثا.

جدول رقم (3-53)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعلمية	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
امى	2	13.3	0.0	0.0
يقرأ ويكتب	2	13.3	2	13.4
مؤهل متوسط	4	26.7	5	33.3
مؤهل جامعي	7	46.7	8	53.3
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-1-7-4 نوع مساكن اصحاب المشروعات:

تراوح نوع سكن المبحوثين من اصحاب المشروعات في قريتى البحث، وكما يتبين من جدول رقم (3-54) بين السكن في منزل خاص، والسكن في منزل العائلة، والسكن في منزل جماعي غير عائلي، ومن الجدول يتبين انه في قرية "ابو الشقاف" يسكن (7) من المبحوثين في منزل خاص بأسرته، ويسكن (6) من المبحوثين في منزل عائلة المبحوث، ويسكن (2) من المبحوثين في منزل جماعي غير عائلي، وذلك بنسب 46.7٪، و40.0٪، و13.3٪ لكل على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية. بينما في قرية "تنده" يسكن (5) من المبحوثين في منزل خاص بأسرته، ويسكن (8) من المبحوثين في منزل عائلة المبحوث، ويسكن (2) من المبحوثين في منزل جماعي غير عائلي، وذلك بنسب 33.3٪، و53.3٪، و13.3٪ لكل على الترتيب من إجمالي عدد المبحوثين في القرية.

جدول رقم (3-54)

التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لنوع مساكن اصحاب المشروعات

نوع السكن	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
منزل خاص	7	46.7	5	33.3
منزل عائلي	6	40	8	53.3
منزل جماعي غير عائلي	2	13.3	2	13.3
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-1-7-5 نوع بناء مساكن اصحاب المشروعات:

يتبين من جدول رقم (3-55) انه في قرية "ابو الشقاف" يسكن مبحوث من اصحاب المشروعات واحد فقط في منزل قديم مبنى من الطوب اللبن، ويسكن (4) من المبحوثين في منزل قديم مبنى من الطوب الاحمر، ويسكن (10) من المبحوثين في منزل من البناء الحديث، وذلك بنسب 6.7٪، و27.7٪، و66.7.0٪على الترتيب من إجمالي عدد اصحاب المشروعات المبحوثين في القرية.

ومن نفس الجدول يتبين انه في قرية "تنده" يسكن (4) من المبحوثين في منزل قديم مبنى من الطوب اللبن، ويسكن (4) من المبحوثين في منزل قديم مبنى من الطوب الاحمر، ويسكن (7) من المبحوثين في منزل من البناء الحديث، وذلك بنسب 26.7٪، و26.7٪، و46.6٪على الترتيب من إجمالي عدد اصحاب المشروعات المبحوثين في القرية.

جدول رقم (3-55)

التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لحالة المسكن لصاحب المشروعات

بناء سكن	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
منزل قديم بالطوب اللبن	1	6.7	4	26.7
منزل قديم بالطوب الاحمر	4	26.7	4	26.7
منزل حديث	10	66.7	7	46.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-1-6 مساحة مساكن اصحاب المشروعات:

تراوحت مساحة مساكن المبحوثين في قريتى البحث وكما يتبين من جدول رقم (3-56) بين مساحة (اقل من 100 متر)، ومساحة (اكبر من 100 متر) ومن الجدول يتبين انه في قرية "ابو الشقاف" يسكن (6) مبحوثين بنسبة 40٪ من إجمالي عدد المبحوثين من اصحاب المشروعات في منزل مساحته (اقل من 100 متر)، ويسكن (9) مبحوثا بنسبة 60٪ من المبحوثين في منزل مساحته (اكبر من 100 متر). في قرية "تنده" يسكن (2) مبحوثا بنسبة 13.3٪ من إجمالي عدد المبحوثين في القرية في منزل مساحته (اقل من 100 متر)، ويسكن (13) مبحوثا بنسبة 86.7٪ من المبحوثين في منزل مساحته (اكبر من 100 متر).

جدول رقم (3-56)

التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لمساحات المسكن لصاحب المشروعات

مساحة المساكن	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
اقل من 100 متر	6	40	2	13.3
اكبر من 100 متر	9	60	13	86.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-1-7 ملكية الاجهزة بمساكن اصحاب المشروعات

يتبين من جدول رقم (3-57) عدد الاجهزة الكهربائية الموجودة في مساكن المبحوثين، ففي قرية "ابو الشقاف" يحوز (13) مبحوثا بنسبة 86.7٪ من إجمالي عدد المبحوثين من اصحاب المشروعات في القرية (4-5) اجهزة كهربائية في منازلهم، بينما يحوز (2) مبحوثا بنسبة 13.3٪من المبحوثين عدد (اكثر من 6) اجهزة كهربائية في منازلهم، وفي قرية "تنده" يحوز (14) مبحوثا بنسبة 93.3٪ من

إجمالي عدد المبحوثين في القرية (4-5) اجهزة كهربائية في منازلهم، بينما يحوز مبحوثا واحداً بنسبة 6.7٪من المبحوثين عدد (اكثر من 6) اجهزة كهربائية في منازلهم.

جدول رقم (3-57)

التوزيع النسبى لعينة الدراسة وفقا لملكية الاجهزة الكهربائية بمساكن اصحاب المشروعات

الاجهزة الكهربائية	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
5-4	13	86.7	14	93.3
6 فأكثر	2	13.3	1	6.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2: نتائج الدراسة الميدانية لطبيعة المشروعات الموجودة بالقرية

3-7-2-1 نوع انتاج المشروع (سلعي/ خدمي)

يتبين من جدول رقم (3-58) ان (11) مشروعاً في قرية "ابو الشقاف" تنتج انتاج سلعي، بنسبة 73.3٪، و(4) مشروعات تنتج انتاج خدمي بنسبة 26.7٪ من إجمالي عدد المشروعات المبحوثة في القرية، وعددها (15) مشروعاً، كما يتبين ان (9) مشروعات في قرية "تنده" تنتج انتاج سلعي، بنسبة 60.0٪، و(6) مشروعات تنتج انتاج خدمي بنسبة 40.0٪ من إجمالي عدد المشروعات المبحوثة في القرية، وعددها (15) مشروعاً.

جدول رقم (3-58)

التوزيع النسبي لنوع انتاج المشروعات بعينة الدراسة

نوع الانتاج	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
سلعي	11	73.3	9	60
خدمي	4	26.7	6	40
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-2 طبيعة انتاج المشروعات

عن طبيعة انتاج المشروعات، وكونه انتاج نهائي، او انتاج وسيط يدخل في انتاج سلع اخرى يتبين من جدول رقم (3-59) ان (8) مشروعات في قرية "ابو الشقاف" تنتج سلع نهائية، الصنع بنسبة 72.7٪، و(3) مشروعات تنتج انتاج وسيط بنسبة 27.3٪ من إجمالي عدد مشروعات الانتاج السلعي المبحوثة في القرية. ومن نفس الجدول يتبين ان (6) مشروعات في قرية "تنده" تنتج سلع نهائية الصنع،

بنسبة 66.7٪، و(3) مشروعات تنتج انتاج وسيط بنسبة 33.3٪ من إجمالي عدد مشروعات الانتاج السلعي المبحوثة في القرية.

جدول رقم (3-59)

التوزيع النسبي لطبيعة انتاج المشروعات بعينة الدراسة

طبيعة الانتاج	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
انتاج نهائي	8	72.7	6	66.7
انتاج وسيط	3	27.3	3	33.3
الجملة	**11**	**100**	**9**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-3: العمر الزمنى للمشروع

يتبين من جدول رقم (3-60) ان اعمار المشروعات المبحوثة في قرية "ابو الشقاف" من تاريخ افتتاحها الى وقت اعداد البحث في الفئة (اقل من 5 سنوات)، عددها (7) مشروعات بنسبة 46.7٪، والمشروعات في الفئة (5 – 10) سنوات عددها (5) مشروعات بنسبة 33.3٪، والمشروعات في الفئة (10سنوات فأكثر) عددها (3) مشروعات بنسبة 20.0٪، من إجمالي عدد المشروعات المبحوثة في القرية. في قرية "تنده" بلغ عدد المشروعات في الفئة (اقل من 5 سنوات)، عددها (7) مشروعات بنسبة 46.7٪، والمشروعات في الفئة (5 – 10) سنوات عددها (1) مشروعات بنسبة 6.7٪، والمشروعات في الفئة (10سنوات فأكثر) عددها (7) مشروعات بنسبة 46.7٪، من إجمالي عدد المشروعات المبحوثة في القرية.

جدول رقم (3-60)

التوزيع النسبي لأعمار المشروعات بعينة الدراسة

عمر المشروع	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
اقل من 5 سنوات	7	46.7	7	46.7
5 ـ 10	5	33.3	1	6.7
10 فاكثر	3	20.0	7	46.7
الإجمالي	**15**	**100.0**	**15**	**100.0**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-7-4 ملكية المشروعات

بالبحث في علاقة صاحب المشروعات المبحوثة بأصحابها يتبين من جدول رقم (3-61) أنه في قرية "ابو الشقاف" (5) مشروعات ملكية خاصة، و(10) مشروعات ملكية بالمشاركة بين صاحب المشروع وآخرين، بنسب 33.3٪، و66.7٪ لكل على الترتيب من إجمالي عدد المشروعات المبحوثة في القرية. في قرية "تنده" (8) مشروعات ملكية خاصة، و(7) مشروعات ملكية بالمشاركة بين صاحب المشروع وآخرين، بنسب 53.3٪، و46.7٪ لكل على الترتيب من إجمالي عدد المشروعات المبحوثة في القرية.

جدول رقم (3-61)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لملكية المشروعات

ملكية المشروع	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
ملكية خاصة	5	33.3	8	53.3
ملكية بالمشاركة	10	66.7	7	46.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-2-7-5 العلاقات التكاملية بين المشروعات

بالبحث في مدى وجود علاقات تكاملية بين مشروعات الانتاج السلعي في قريتى البحث ومشروعات اخرى داخل او خارج قرى البحث يتبين من الجدول رقم (3-63) انه في قرية "ابو الشقاف" مشروعين فقط من مشروعات الانتاج السلعي المبحوثة لها علاقات تكامل مع مشروعات خارج القرية. في قرية "تنده" مشروع واحد فقط من مشروعات الانتاج السلعي المبحوثة لها علاقات تكامل مع مشروعات خارج القرية جدول رقم (3-63).

جدول رقم (3-62)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتكامل المشروعات

تكامل المشروع	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
متكامل	2	18.2	1	11.1
غير متكامل	9	81.8	8	88.9
الإجمالي	**11**	**100**	**9**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-63)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان التكامل بين المشروعات

مكان التكامل	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
تكامل مع مشروعات داخل القرية	0.0	0.0	0.0	0.0
تكامل مع مشروعات خارج القرية	2	100	1	100
الإجمالي	**2**	**100**	**1**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-6 اعمال اصحاب المشروعات

في قرية "ابو الشقاف" (9) من اصحاب المشروعات، وبنسبة 60٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية لديهم اعمال اخرى بجانب مشروعاتهم، منهم (7) يعملون في الحكومة، و(2) في القطاع الخاص، في حين ان (6) وبنسبة 40.0٪ ليس لديهم اعمال اخرى. في قرية "تنده" تختلف النتائج كثيرا حيث ان (1) فقط من اصحاب المشروعات، وبنسبة 6.7٪ في القرية لديهم اعمال اخرى بجانب عملهم في المشروع، ويعمل في الحكومة، في حين ان (14) منهم وبنسبة 93.3.0٪ ليس لديهم اعمال اخرى غير العمل في المشروع.

جدول رقم (3-64)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لأعمال اصحاب المشروعات

جهة العمل	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
في المشروع فقط	6	40.0	14	93.3
اعمال اخرى	9	60.0	1	6.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-65)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لجهة العمل السابقة لصاحب المشروع

جهة العمل السابقة	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
الحكومة	**7**	**77.8**	**1**	**100**
القطاع الخاص	**2**	**22.2**	**.0.0**	**0.0**
الإجمالي	**9**	**100**	**1**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-7 عدد العمال بالمشروعات

في قرية "ابو الشقاف" (7) من المشروعات المبحوثة في القرية يعمل بها اقل من (2) عامل، و(8) مشروعات يعمل بها من (3-4) عامل، في قرية "تنده" (11) من المشروعات المبحوثة في القرية يعمل بها اقل من (2) عامل، و(4) مشروعات يعمل بها من (3-4) عامل،

جدول رقم (3-66)

عدد العمال بالمشروعات

عدد العمال	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
اقل من 2	7	46.7	11	73.3
3-4	8	53.3	4	26.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-8 اجور العاملين بالمشروعات

تبين من الجدول رقم (3-67) في قرية "ابو الشقاف" ان (5) من المشروعات المبحوثة في القرية تقع اجور العاملين بها في الفئة (2000-3000) جنيه، و(4) مشروعات في الفئة (3000 فأكثر) جنيه، و(2) من المشروعات تقع اجورهم في الفئة (2000 جنيه فأقل) جنيه، في حين لم يوضح (4) مشروعات فئة اجور العاملين لديها. في قرية "تنده" (2) من المشروعات المبحوثة في القرية تقع اجور العاملين بها في الفئة (2000-3000) جنيه، و(4) مشروعات في كل من الفئة (3000 فأكثر) جنيه، و(2000 جنيه فأقل) جنيه، في حين لم يوضح (5) مشروعات فئة اجور العاملين لديها.

جدول رقم (3-67)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لأجور العاملين بالمشروعات

فئات الاجور	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
2000 فأقل	2	13.3	4	26.7
2000 ــ 3000	5	33.3	2	13.3
3000 فأكثر	4	26.7	4	26.7
غير مبين	4	26.7	5	33.3
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-9 تلبية انتاج المشروع للاحتياجات المحلية

في قرية "ابو الشقاف" (5) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 33.3٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية يلبى انتاجها احتياجات القرية، و(10) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 66.7٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية لا يلبى انتاجها احتياجات القرية، وتستكمل القرية احتياجاتها من مناطق اخرى. في قرية "تنده" (7) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 46.7٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية يلبى انتاجها احتياجات القرية و(8) مشروعات، وبنسبة 53.3٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية لا يلبى انتاجها احتياجات القرية، وتستكمل القرية احتياجاتها من مناطق اخرى.

جدول رقم (3-68)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتلبية انتاج المشروع للاحتياجات المحلية

تلبية الانتاج للاحتياجات	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
يلبى	5	33.3	7	46.7
لا يلبى	10	66.7	8	53.3
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-10 كفاية التكاليف الاستشارية لاحتياجات المشروع

في قرية "ابو الشقاف" (6) من المشروعات المبحوثة ، وبنسبة 40.0٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية تعتبر استثماراتها كافية، ولا تحتاج لاستثمارات اخرى في الوقت الراهن و (9) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 60.0٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية ترى ان استثماراتها في المشروع غير كافية، وتحتاج لاستثمارات اضافية. في قرية "تنده" (4) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 26.7٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية تعتبر استثماراتها كافية، ولا تحتاج لاستثمارات اخرى في الوقت الراهن و (11) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 73.3٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية ترى ان الاستثمارات في المشروع غير كافية، وتحتاج لاستثمارات اضافية.

جدول رقم (3-69)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمدى كفاية الاستثمارات لاحتياجات المشروع

كفاية التكاليف	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
كافية	**6**	**40.0**	**4**	**26.7**
غير كافية	**9**	**60.0**	**11**	**73.3**
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-11 مدى كفاية تكاليف التشغيل لاحتياجات المشروع

في قرية "ابو الشقاف" (6) من المشروعات المبحوثة ، وبنسبة 40.0٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية تعتبر تكاليف تشغيلها كافية في الوقت الراهن و (9) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 60.0٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية ترى ان تكاليف تشغيلها غير كافية في الوقت الراهن، وتحتاج لزيادتها. في قرية "تنده" (3) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 20.0٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية تعتبر تكاليف تشغيلها كافية في الوقت الراهن و (12) مشروع ، وبنسبة 80.0٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية يرى ان تكاليف تشغيله غير كافية في الوقت الراهن، ويحتاج لزيادتها.

جدول رقم (3-70)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لكفاية تكاليف التشغيل لاحتياجات المشروع

كفاية تكاليف	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
كافية	6	40	3	20
غير كافية	9	60	12	80
الإجمالي	**158**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-12 التوسعات السابقة في المشروعات

في قرية "ابو الشقاف" (3) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 0.02٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية سبق لها اجراء توسعات في المشروع و (12) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 80.0٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية لم تقم بتوسعات سابقة في المشروع. في قرية "تنده" (2) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 13.3٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية سبق لها اجراء توسعات في المشروع و (13) من المشروعات المبحوثة، وبنسبة 68.7٪ من إجمالي المشروعات المبحوثة في القرية لم تقم بتوسعات سابقة في المشروع.

وعن فرص التوسع الممكنة في المشروعات المبحوثة اشار (8) من المشروعات المبحوثة في قرية "ابو الشقاف" وجود فرصة للتوسع مستقبلا، و(7) مشروعا لا يوجد بها فرصة للتوسع مستقبلا، وفي قرية "تنده" اشار (6) مشروعات الى وجود فرصة للتوسع مستقبلا، و(9) مشروعا لا يوجد بها فرصة للتوسع مستقبلا.

جدول رقم (3-71)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمدى التوسع في المشروع

التوسع السابق	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
حدث	3	20	2	13.3
لم يحدث	12	80	13	68.7
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-72)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لفرص تحسن المشروع

فرص التحسن	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
يوجد	**8**	**53.3**	**6**	**40**
لا يوجد	**7**	**46.7**	**9**	**60**
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-13 التمويل والائتمان

يعد توفير الائتمان من اهم اسباب نجاح وتطور الانشطة الاقتصادية، خاصة في ظل تدنى التراكم الرأسمالي لدى المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وارتفاع اسعار المدخلات، وتقلب اسعار المنتجات.

3-7-2-13-1 التعامل مع البنوك

وبسؤال المبحوثين من اصحاب المشروعات في قريتى البحث عن مدى تعاملهم مع البنوك، يتبين من جدول رقم (3-73) ان (3) مشروعات بنسبة 20.0٪ فقط من مشروعات البحث في قرية "ابو الشقاف" سبق لهم التعامل مع البنوك، بينما (12) مشروعاً بنسبة 80.0٪ من مشروعات البحث في القرية لم يسبق لهم التعامل مع البنوك. اما فى قرية "تنده" تبين ان (6) مشروعات بنسبة 40.0٪ فقط من مشروعات البحث في القرية سبق لهم التعامل مع البنوك، بينما (9) مشروعاً بنسبة 60.0٪ من مشروعات البحث في القرية لم يسبق لهم التعامل مع البنوك.

جدول رقم (3-73)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للتعامل مع البنوك

التعامل مع البنوك	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
نعم	3	20	6	40
لا	12	80	9	60
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-13-2 نوع البنوك

وعن نوع البنوك التي تعامل معها من تعاملوا مع البنوك تبين انه في قرية "ابو الشقاف" مشروع واحد من (3) مشروعات من البحث في القرية تعامل مع البنك الزراعي، ومشروعين تعاملوا مع بنك تجارى. تبين ايضا انه في قرية "تنده" مشروع واحد من (6) مشروعات من البحث في القرية تعامل مع البنك الزراعي، و(3) مشروعات تعاملوا مع بنك تجارى، و (2) مشروع تعاملوا مع جهاز تنمية المشروعات.

جدول رقم (3-74)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لنوع البنوك التي تم التعامل معها

نوع البنك	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
البنك الزراعي	1	33.3	1	16.7
بنك تجارى	2	66.7	3	50
جهاز تنمية المشروعات	0	0	2	33.36
الإجمالي	**3**	**100**	**6**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-13-3 طبيعة التعامل مع البنوك

من الجدول رقم (3-75) وفي قرية "ابو الشقاف" مشروع واحد فقط كان تعامله مع البنك تعامل عيني، ومشروعين كان تعاملهم نقدى، وفي قرية "تنده" تبين ان جميع المبحوثين التي سبق لهم التعامل مع البنوك، وعددهم(6) مشروعات كان تعاملها نقدى، جدول رقم (3-75).

جدول رقم (3-75)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لطبيعة التعامل مع البنوك

طبيعة التعامل مع البنوك	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
نقدى	2	66.7	6	100
عيني	1	33.3	0.0	0.0
الإجمالي	**3**	**100**	**6**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-13-4 درجة الرضاعن التعامل مع البنوك

وعن مدى رضا المتعاملين مع البنوك تبين انه في قرية "ابو الشقاف" اشار 33.3٪ من المتعاملين الى انهم غير راضين عن تعاملهم مع البنوك، وان 66.7٪ راضيين الى حد ما، وفى قرية "تنده" اشار 33.3٪ الى انهم راضين عن تعاملهم مع البنوك، و50٪ راضيين الى حد ما، و16.7٪ غير راضيين عن تعاملهم مع البنوك، جدول رقم (3-76).

جدول رقم (3-76)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لدرجة الرضا عن التعامل مع البنوك

درجة الرضى	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
راضي	0.0	0.0	2	33.3
راضي الى حد ما	2	66.7	3	50
غير راضي	1	33.3	1	16.7
الإجمالي	**3**	**100**	**6**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

هذا وترجع اسباب عدم الرضا عن التعامل مع البنوك في من لم يسبق لهم التعامل مع البنوك من مشروعات البحث وهم (12) مشروع في قرية "ابو الشقاف" ، و(9) مشروع في قرية "تنده" ويبين الجدول رقم (3-77) اسباب عدم التعامل مع البنوك في كل من قريتى البحث، وتمثلت اهم الاسباب في قرية "ابو الشقاف" في كل من: ارتفاع اسعار الفائدة، ثم كثرة الضمانات، و وتمثلت في قرية "تنده" في كل من: ارتفاع اسعار الفائدة، ثم كثرة الضمانات، وصعوبة الاجراءات.

جدول رقم (3-77)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لاسباب عدم التعامل مع البنوك

اسباب عدم التعامل	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
القدرة على التمويل الذاتي	3	25	2	22.2
وجود مصادر بديلة	3	25	2	22.2
لا افضل التعامل مع البنوك	3	25	2	22.2
ارتفاع سعر الفائدة	7	58.3	3	33.3
ارتفاع قيمة المصاريف	1	8.3	2	22.2
صعوبة الاجراءات	3	25	3	33.3
كثرة الضمانات	5	41.7	3	33.3
عدم مناسبة فترة الاسترداد	2	16.7	1	11.1

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-14 ديون اصحاب المشروعات

اشار جدول رقم (3-78) وجدول رقم (3-79) الى ان (9) مبحوثين يمثلون 60٪ من المبحوثين في قرية "ابو الشقاف"، ان عليهم ديون، منهم 33.3٪ ديونهم اقل من 3000 جنيه، و33.3٪ ديونهم اكثر من 10000 جنيه، و22٪ ديونهم (5000 – 10000) جنيه، و11.1٪ ديونهم (3000 – 5000) جنيه. في قرية "تنده" اشار (12) مبحوثا يمثلون 80٪ من المبحوثين في القرية ان عليهم ديون، منهم 50.0٪ ديونهم اقل من 3000 جنيه، و25.0٪ ديونهم (5000 – 10000) جنيه، و16.7٪ اكثر من 10000 جنيه، و8.3٪ ديونهم (3000 – 5000) جنيه.

جدول رقم (3-78)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا للديون

الديون	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
يوجد	9	60	12	80
لا يوجد	6	40	3	20
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-79)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لقيمة الديون على صاحب المشروع

قيمة الديون بالجنيه	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
اقل من 3000	3	33.3	6	50
3000 ـ 5000	1	11.1	1	8.3
5000 ـ 10000	2	22.2	3	25
10000 فاكثر	3	33.3	2	16.7
الإجمالي	**9**	**100**	**12**	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-15التعاقد قبل الانتاج

تفاوتت قناعة اصحاب المشروعات المبحوثين بالتعاقد قبل الانتاج فمنهم من يرى انها تحقق لهم مميزات، بينما يرى اخرين انها غير مفيدة وينتابها العديد من اوجه القصور، ففي قرية "ابو الشقاف" اشار (10) من اصحاب المشروعات بنسبة 66.7٪ من المبحوثين انه لم يسبق لهم التعاقد قبل الانتاج، واشاروا ايضا الى انهم لا يفضلون التعاقد قبل الانتاج، وفى قرية "تنده" اشار (11) من اصحاب المشروعات بنسبة 73.3٪ من المبحوثين انه لم يسبق لهم التعاقد قبل الانتاج، واشار (8) منهم بنسبة 53.3٪ الى انهم لا يفضلون التعاقد قبل الانتاج، جدول رقم (3-80) وجدول رقم (3-81).

جدول رقم (3-80)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمدى التعاقد قبل الانتاج

بيان	التعاقد قبل الانتاج				تفضيل التعاقد			
	ابو الشقاف		تنده		ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	5	33.3	4	26.7	5	33.3	5.00	33.3
لا	10	66.7	11	73.3	10	66.7	8	53.3
الإجمالي	**15**	**100**	**15**	**100**	**0.0**	**0.0**	**2.00**	**13.3**

المصدر: الدراسة الميدانية

وبالنسبة لمميزات التعاقد قبل الانتاج من جهة نظر من يفضلونها في قرية "ابو الشقاف" وعددهم (5) مبحوثين افاد (2) منهم انها تضمن تسويق المنتج، وسعر مرضى، والحصول على مستلزمات الانتاج، وافاد(1) منهم انها تضمن الحصول على سلف اثناء الانتاج، وفي قرية "تنده" يفضل التعاقد قبل الانتاج (5) مبحوثين ايضا، افاد (2) منهم انها تضمن تسويق المنتج، وسعر مرضى، وافاد(1) منهم انها تضمن الحصول على سلف اثناء الانتاج.

جدول رقم (3-81)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمميزات التعاقد المسبق

مميزات التعاقد المسبق	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
ضمان تسويق المنتج	2	40	2	40
ضمان سعر مرضى	2	40	2	40
الحصول على سلف نقدية	1	20	1	20
الحصول على مستلزمات الانتاج	2	40	0.0	0.0

المصدر: الدراسة الميدانية

واما عيوب التعاقد قبل الإنتاج من وجهة نظر من لا يفضلونه في قرية "ابو الشقاف" وعددهم (10) من اصحاب المشروعات المبحوثة، اشار 90.0٪ منهم الى صعوبة تحديد سعر البيع، و40.0٪ ان السعر غير مناسب، و70.0٪ ان مقدم التعاقد غير مناسب، و5.0٪ انه لا يوجد سلف أثناء الانتاج، وعن عيوب التعاقد قبل الإنتاج من جهة نظر من لا يفضلونه في قرية "تنده" وعددهم (8) من اصحاب المشروعات المبحوثة، اشار 75.0٪ منهم الى صعوبة تحديد سعر البيع، و62.5٪ ان السعر غير مناسب، و100.0٪ ان مقدم التعاقد غير مناسب، و37.5٪ انه لا يوجد سلف أثناء الانتاج، جدول التالى.

جدول رقم (3-82)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لعيوب التعاقد المسبق

عيوب التعاقد المسبق	ابو الشقاف		تنده	
	العدد	٪	العدد	٪
صعوبة تحديد السعر	9	90.0	6	75
عدم مناسبة السعر	4	40.0	5	62.5
مقدم التعاقد غير مناسب	7	70.0	8	100
لا يوجد سلف تشغيل	5	50.0	3	37.5

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-16 تسويق المنتجات

تناول تسويق منتجات المشروعات المبحوثة، التعرف على مكان التسويق، وتوقيت حصول اصحاب المشروعات على قيمة بيع منتجاتهم، ورأيهم في مدى كفاية هذه القيمة، وذلك وفق اساليب التسويق الذى يتبعها كل مشروع، وهى تتعدد في بعض المشروعات، مثل ان ينتقل العاملين بالمشروع او صاحبه الى مكان العملاء في حالة بعض المشروعات الخدمية.

تبين من بيانات الدراسة الجدول رقم (3-83) ان ان 66.7٪ من اصحاب المشروعات في قرية "ابو الشقاف" يسوقون انتاجهم عن طريق البيع في مكان المشروع، و53.3٪ يتم التسويق بمعرفة اصحاب المشروع، و40٪ ينتقل الى مكان العميل، و33.3٪ يسوقون انتاجهم او جزء منه الى تجار تجزئة، و13.3٪ الى تاجر جملة، وذلك من جملة عدد مشروعات البحث وعددها (15) مشروع، وكما سبق الاشارة انه قد يتم التسويق بأكثر من طريقة.

وبالنسبة لاسعار البيع كونها مجزية او غير مجزية يتبين في انه قرية "ابو الشقاف" ان من يرون ان الاسعار مجزية 33.3٪ ممن يسوقون انتاجهم في مكان المشروع، ونفس النسبة ممن يسوقون بأنفسهم، و26.7٪ ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة، و13.3٪ من كل من يسوقون عن طريق تاجر جملة، او ينتقلون الى العميل، اما من يرون ان اسعارهم (مجزية الى حد ما) فهم 26.7٪، و20.٪ لمن يسوقون انتاجهم في مكان المشروع، او بأنفسهم في اسواق البيع المختلفة.

جدول رقم (3-83)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان واسعار بيع منتجات المشروعات المبحوثة (مجزية/ غير مجزية) في قرية "ابو الشقاف"

طريقة بيع منتجات المشروع	اسعار البيع						الإجمالي	
	مجزى		مجزى الى حد ما		غير مجزى			
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
البيع في مكان المشروع	5	33.3	4	26.7	1	6.7	10	66.7
اسوق بنفسي	5	33.3	3	20	0.0	0.0	8	53.3
انتقل الى العميل	2	13.3	1	6.7	1	6.7	4	40.0
تاجر تجزئة	4	26.7	1	6.7	0.0	0.0	5	33.3
تاجر جملة	2	13.3	0.0	0.0	0.0	0.0	2	13.3

المصدر: الدراسة الميدانية

وبالنسبة توقيت حصول اصحاب المشروعات على قيمة منتجاتهم سواء كان فورى او بالأجل، وفقا لجهات التسويق التي يسوقون انتاجهم من خلالها، يتبين من نفس الجدول وفى نفس القرية ان من يحصلون على قيمة ما يبيعونه بالأجل نسبتهم 60.0٪ ممن يسوقون انتاجهم في مكان المشروع، 50.0٪ ممن يسوقون لتاجر جملة، و37.5٪ ممن يسوقون بأنفسهم25٪، ممن يسوقون عن طريق تاجر تجزئة،

جدول رقم (3-84)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لطريقة قبض ثمن بيع منتجات المشروعات المبحوثة في قرية "ابو الشقاف"

طريقة بيع منتجات المشروع	طريقة قبض الثمن				الإجمالي	
	فورى		بالأجل			
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
البيع في مكان المشروع	4	40	6	60	10	100
اسوق بنفسي	5	50	3	37.5	8	87.5
انتقل الى العميل	4	40	0.0	0.0	4	40
تاجر تجزئة	3	30	1	25	4	55
تاجر جملة	1	10	1	50	2	60

المصدر: الدراسة الميدانية

من البحث تبين انه في قرية "تنده" وكما يتبين من الجدول رقم (3-85) ان 46.7٪ من المشروعات يسوقون انتاجهم عن طريق البيع في مكان المشروع، و26.7٪ يتم التسويق بمعرفة اصحاب المشروع، و40٪ ينتقل الى مكان العميل، و73.3٪ يسوقون انتاجهم او جزء منه الى تجار تجزئة، و20.0٪ الى تاجر جملة، وذلك من جملة عدد مشروعات البحث وعددها (15) مشروع، وكما سبق الاشارة انه قد يتم التسويق بأكثر من طريقة.

وعن اسعار البيع كونها مجزية او غير مجزية يتبين في انه نفس القرية ان من يرون ان الاسعار مجزية 53.3٪ ممن يسوقون انتاجهم لتاجر تجزئة، و20٪ ممن يسوقون بانتقالهم الى العميل، و13.3٪ ممن يسوقون في مكان المشروع، و6.7.0٪ ممن يسوقون بأنفسهم. اما من يرون ان اسعارهم (مجزية الى حد ما) فهم 26.7٪، ممن يسوقون في مكان المشروع، و20.0٪ ممن ينتقل الى مكان العميل.

جدول رقم (3-85)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لمكان واسعار بيع منتجات المشروعات المبحوثة (مجزية/ غير مجزية) في قرية " "تنده"

طريقة بيع منتجات المشروع	اسعار البيع						الإجمالي	
	مجزى		مجزى الى حد ما		غير مجزى			
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
البيع في مكان المشروع	2	13.3	4	26.7	1	6.7	7	46.7
اسوق بنفسي	1	6.7	1	6.67	2	13	4	26.7
انتقل الى العميل	3	20	3	20.0	0	0	6	40
تاجر تجزئة	8	53.3	2	13.3	1	6.7	11	73.3
تاجر جملة	0.0	0.0	3	20	0	0	3	20

المصدر: الدراسة الميدانية

وبالنسبة توقيت حصول اصحاب المشروعات على قيمة منتجاتهم سواء كان فورى او بالأجل، وفقا لجهات التسويق التي يسوقون انتاجهم من خلالها، يتبين من نفس الجدول وفى نفس القرية ان من يحصلون على قيمة ما يبيعونه بالأجل نسبتهم 33.3٪ ممن يسوقون انتاجهم الى تاجر تجزئة، و20.0٪ ممن يسوقون في مكان المشروع، او بأنفسهم، 20.0و٪ ممن يسوقون لتاجر جملة، جدول رقم (3-86).

جدول رقم (3-86)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لطريقة قبض ثمن بيع

منتجات المشروعات المبحوثة في قرية "تنده"

طريقة بيع منتجات المشروع	طريقة قبض الثمن				الإجمالي	
	فورى		بالأجل			
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
البيع في مكان المشروع	4	26.7	3	20	7	46.7
اسوق بنفسي	1	6.7	3	20	4	26.7
انتقل الى العميل	6	40	0	0.0	6	40
تاجر تجزئة	5	33.3	5	33.3	10	66.7
تاجر جملة	1	6.7	2	13.3	3	20

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-17تأثير المشروعات على اصحابها:

يتبين من جدول رقم (3-87) انه في قرية "ابو الشقاف" فيما يتعلق بتأثر المشروع على زيادة دخل صاحبه، اشار 46.7٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 33.3٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 20.0٪ ان التأثير كان ضعيفاً، وفيما يتعلق بالتأثير على حالة مسكن صاحب المشروع اشار13.3٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 13.3٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 73.3٪ ان التأثير كان ضعيفاً.

فيما يتعلق بالتأثير على تحسين مسكن العاملين بالمشروع ، اشار6.7٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 26.7٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 66.7٪ ان التأثير كان ضعيفاً، وفيما يتعلق بالتأثير على تحسين المستوى التعليمي لصاحب المشروع ، اشار13.3٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 13.3٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 73.3٪ ان التأثير كان ضعيفاً، وفيما يتعلق بالتأثير على تحسين المستوى التعليمي للعاملين بالمشروع ، اشار6.7٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 7.3٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 86.7٪ ان التأثير كان ضعيفاً.

جدول رقم (3-87)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتأثير المشروعات على اصحابها في قرية " ابو الشقاف"

مجالات التأثير	تأثير قوى		متوسط		ضعيف		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
زيادة الدخل	7	46.7	5	33.3	3	20	15	100
تحسين حالة المسكن	2	13.3	2	13.3	11	73.3	15	100
تحسين مسكن العاملين	1	6.7	4	26.7	10	66.7	15	100
تحسين المستوى التعليمي	2	13.3	2	13.3	11	73.3	15	100
تحسين المستوى التعليمي للعاملين	1	6.7	1	6.7	13	86.7	15	100

المصدر: الدراسة الميدانية

ويتبين من جدول رقم (3-88) انه في قرية "تنده" فيما يتعلق بتأثر المشروع على زيادة دخل صاحبه، اشار 53.3٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 33.3٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 13.3.0٪ ان التأثير كان ضعيفاً، وفيما يتعلق بالتأثير على حالة مسكن صاحب المشروع، اشار 6.7٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 46.7٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 46.7٪ ان التأثير كان ضعيفاً.

فيما يتعلق بالتأثير على تحسين مسكن العاملين بالمشروع ، اشار 20.0٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 13.3٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 66.7٪ ان التأثير كان ضعيفاً، وفيما يتعلق بالتأثير على تحسين المستوى التعليمي لصاحب المشروع ، اشار 20.0٪ من اصحاب المشروعات المبحوثة في القرية ان التأثير كان قوياً، واشار 13.3٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 66.7٪ ان التأثير كان ضعيفاً، وفيما يتعلق بالتأثير على تحسين المستوى التعليمي للعاملين بالمشروع ، اشار 6.7٪ ان التأثير كان متوسطاً، و واشار 3.93٪ ان التأثير كان ضعيفاً.

جدول رقم (3-88)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لتأثير المشروعات على اصحابها في قرية " تنده"

مجالات التأثير	تأثير قوى		متوسط		ضعيف		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
زيادة الدخل	8	53.3	5	33.3	2	13.3	15	100
تحسين حالة المسكن	1	6.7	7	46.7	2	46.7	15	100
تحسين مسكن العاملين	3	20	2	13.3	10	66.7	15	100
تحسين المستوى التعليمي	3	20	2	13.3	10	66.7	15	100
تحسين المستوى التعليمي للعاملين	0.0	0.0	1	6.7	14	93.3	15	100

المصدر: الدراسة الميدانية

3-7-2-18 رضا اصحاب المشروعات عن الخدمات المقدمة من الادارة المحلية:

للتعرف على الخدمات التي تقدمها الادارة المحلية للمشروعات في قريتى البحث تم سؤال اصحاب المشروعات المبحوثة عن مدى رضاهم، وتبين تفاوت حالة الرضا بين الخدمات المختلفة كما يتبين من الجدول رقم (3-89)، ففي قرية "ابو الشقاف" جاء الرضا عن المياه ما بين (راضي)، و(راضي الى حد ما) الاعلى بين الخدمات بنسبة 80٪ من إجمالي المبحوثين، يليها كل من خدمات الصرف والامن الصناعي، بنسبة 73.3٪ لكل منها، ويليها خدمات النظافة بنسبة 66.7٪، ثم كل من خدمات الترخيص، والكهرباء، والصحة بنسبة 60٪ لكل منها.

وعن (غير الراضين)، و(غير الراضين تماماً) جاءت الصحة هي الاعلى بنسبة 60٪ ثم كل من خدمات الترخيص، والكهرباء جاءت بنسبة 40٪، يليها النظافة بنسبة 33.4٪، كل من خدمات الصرف والامن الصناعي، بنسبة 26.6٪ لكل منها، وكانت المياه هي الاقل بنسبة20٪.

في قرية "تنده" جاء الرضى عن المياه ما بين (راضي)، و(راضي الى حد ما) الاعلى بين الخدمات بنسبة 80٪ من إجمالي المبحوثين، يليها كل من خدمات الصرف والامن الصناعي، بنسبة 73.3٪ لكل منها، ويليها خدمات النظافة بنسبة 66.7٪، ثم كل من خدمات الترخيص، والكهرباء، والصحة بنسبة 60٪ لكل منها.

وكما انخفضت درجة الرضا عن الصحة جاءت الصحة هي الاعلى بنسبة 60٪ ثم كل من خدمات الترخيص، والكهرباء جاءت بنسبة 40٪، يليها النظافة بنسبة 33.4٪، كل من خدمات الصرف والامن الصناعي، بنسبة 26.6٪ لكل منها، وكانت المياه هي الاقل بنسبة20٪.

جدول رقم (3-89)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لدرجة الرضا عن الخدمات المقدمة من الادارة المحلية للمشروعات في قرية " ابو الشقاف"

الخدمات	راضي		راضي الى حد ما		غير راضي		غير راضي تماما		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
التراخيص	4	23.7	5	33.3	1	6.7	5	33.3	15	100
الكهرباء	7	46.7	2	13.3	2	13.3	4	26.7	15	100
المياه	10	66.7	2	13.3	1	6.7	2	13.3	15	100
الصرف	8	53.3	3	20	2	13.3	2	13.3	15	100
الامن الصناعي	5	33.3	6	40	2	13.3	2	13.3	15	100
النظافة	3	20	7	46.7	1	6.7	4	26.7	15	100
الصحة	4	26.7	5	33.3	1	6.7	5	33.3	15	100

المصدر: الدراسة الميدانية

في قرية "تنده" جاء الرضى عن المياه ما بين (راضي)، و(راضي الى حد ما) الاعلى بين الخدمات بنسبة 86.6٪ من إجمالي المبحوثين، يليها خدمات التراخيص بنسبة 73.3٪ لكل منها، ويليها كل من خدمات الكهرباء والامن الصناعة بنسب 66.7٪ لكل منها، ثم كل من الصرف الصحي، والصحة بنسبة 60٪ لكل منها، اما خدمات النظافة فجاءت بنسبة 46.6%.

وعن (غير الراضين)، و(غير الراضين تماماً) جاءت النظافة بنسبة 53.3٪، ثم كل من الصرف الصحي، والصحة بنسبة 40٪ ، ثم خدمات الكهرباء والامن الصناعي، بنسبة 33.3٪ لكل منها، ثم خدمات الترخيص بنسبة 26.7٪، واخيرا خدمات المياه بنسبة 13.3٪.

جدول رقم (3-90)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقا لدرجة الرضا عن الخدمات المقدمة

من الادارة المحلية للمشروعات في قرية تنده

الخدمات	راضي		راضي الى حد ما		غير راضي		غير راضي تماما		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
التراخيص	3	20	8	53.30	3	20	1	6.70	15	100
الكهرباء	3	20	7	46.70	4	26.7	1	6.70	15	100
المياه	5	33.3	8	53.30	0.0	0.0	2	13.30	15	100
الصرف الصحي	3	20	40	40	3	20	3	20	15	100
الامن الصناعي	4	26.7	6	40	2	13.3	3	20	15	100
المخلفات	2	13.3	5	33.3	6	40	2	13.30	15	100
الصحة	5	33.3	4	26.70	5	33.3	1	6.70	15	100

المصدر: الدراسة الميدانية

3-8: دور المنظمات الريفية بالقرية

يستعرض هذا الجزء من الدراسة الدور الذى تقوم به المنظمات الريفية داخل القرى وقد تم قياس الدور من خلال محوربن:

أ- محور**مدى وجود النشاط او الخدمة داخل المنظمة** رأى المبحوثين فى الانشطة التى تقوم بها المنظمات الريفية المختلفة داخل القرية من جيث وجود تلك الانشطة او عدم وجودها.

ب- **مستوى اداء االنشاط او الخدمة** وقد تضمن تقييمالمبحوثين لمستوى الخدمة او الانشطة المقدمة من تلك القرية وتم وضع ثلاث تقييمات مستوى اداء ضعيف / متوسط /او جيد

3-8-1 دور الوحدة الصحية الريفية:

3-8-1-1 مدى وجود النشاط او الخدمة داخل الوحدة الصحية

تحددت الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الصحية في ثلاثة عشر نشاطا وجاءت أعلى الأنشطة تواجداً بقريتي الدراسة نشاط تطعيم الأطفال 100% بقرية البحيرة، و97.1% بقرية المنيا، ثم الرعاية الصحية للحوامل 94.3% بالبحيرة مقابل 80% بالمنيا، ثم خدمات تنظيم الأسرة 85.7% بالبحيرة مقابل 70% بالمنيا، ثم نشاط صرف الأدوية من صيدلية الوحدة الصحية 78.6% بالبحيرة مقابل 60% بالمنيا، ثم علاج المرضى 58.6% بالبحيرة مقابل 27.1% بالمنيا، بينما كانت أقل الأنشطة تواجداً بمحافظة البحيرة التوعية الصحية للريفيين، ورش المساكن بالمطهرات ورش المستنقعات والمجاري المائية، وكانت أقل الانشطة تواجداً بالوحدة الصحية في محافظة المنيا الرقابة الصحية على الاسواق، والتوعية الصحية للريفيين، ورش المساكن بالمطهرات.

3-8-1-2 مستوى اداء الوحدة الصحية بعينة الدراسة

وبالنسبة لمستوى أداء المنظمة الصحية لا أنشطتها تبين بصفة عامة انخفاض مستوى أداء الوحدة الصحية لمعظم أنشطتها، حيث كانت أعلى نسبة في فئة مستوى الأداء الجيد لنشاط تطعيم الأطفال وبلغت 58.6% بمحافظة البحيرة مقابل 54.3% بمحافظة المنيا، في حين كانت أعلى نسب المبحوثين في فئة مستوى الأداء المنخفض، وكانت لأنشطة التوعية الصحية للريفيين 98.6% بالمنيا مقابل 68.6% بالبحيرة، ورش المستنقعات 98.6% بالمنيا مقابل 82.9% بالبحيرة.

وعليه يتضح قلة تواجد الأنشطة التي تقوم بها الوحدات الصحية بقريتى الدراسة، وأن كانت الوحدة الصحية بالبحيرة تتفوق على الوحدة الصحية بالمنيا من حيث تواجد الأنشطة بها، وكذلك من حيث مستوى أداء الوحدات الصحية لأنشطتها ويرجع ذلك الى العديد من اسباب ضعف الأداء والتي كشفت عنها نتائج الدراسة ومنها عدم وجود اطباء متخصصون 95.7% بالبحيرة، و94.3% بالمنيا، وعدم وجود اجهزة طبية للفحص 87.1% بالبحيرة مقابل 85.7% بالمنيا، وسوء معاملة العاملين بالوحدة للمرضى 84.3% بالبحيرة مقابل 75.7% بالمنيا، ونقص الأدوية بالصيدلية 67.1% بالبحيرة زادت الى 92.9% بالبحيرة.

جدول رقم (3-91)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء الوحدة الصحية بالقرية

م	خدمات المنظمة الصحية	ابو الشقاف								تندة							
		التواجد				مستوى الأداء				التواجد				مستوى الأداء			
		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		جيد		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		جيد	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	الرعاية الصحية للحوامل	66	94,3	عدد	%	36	51,4	24	34,3	10	14,3	56	80	14	20	46	65.7	24	34.3	0	0
2	خدمات تنظيم الأسرة	60	85,7	4	5,7	30	42,9	28	40	12	17,1	49	70	21	30	42	60	26	37.1	2	2.9
3	توليد السيدات	19	27,1	10	14,3	50	71,4	16	22,9	4	5,7	8	11.4	62	88.6	60	85.7	6	8.6	4	5.7
4	تطعيم الأطفال	70	1000	51	72,9	14	20	15	21,4	41	58,6	68	97.1	2	2.9	17	24.3	15	21.4	38	54.3
5	علاج المرضى	41	58,6	0	0	39	55,7	21	30	10	14,3	19	27.1	51	72.9	69	98.6	1	1.4	0	0
6	فحص طبي للتلاميذ	23	32,9	29	41,4	57	81,4	13	18,6	0	0	3	4.3	67	95.7	67	95.7	3	4.3	0	0
7	الرقابة الصحية علي الأسواق	20	28,6	47	67,1	59	84,3	11	15,7	0	0	0	0	70	100	69	98.6	1	1.4	0	0
8	التوعية الصحية للريفيين	10	14,3	50	71,4	48	68,6	21	30	1	1,4	0	0	70	100	69	98.6	1	1.4	0	0
9	رش المساكن بالمطهرات	12	17,1	60	85,7	56	80	14	20	0	0,0	3	4.3	67	95.7	66	94.3	4	5.7	0	0
10	التحاليل الطبية	36	51,4	58	82,9	39	55,7	20	28,6	11	15,7	24	34.3	46	65.7	55	78.6	14	20	1	1.4
11	وجود سيارة إسعاف	34	48,6	34	48,6	45	64,3	16	22,9	9	12,8	3	4.3	67	95.7	64	91.4	6	8.6	0	0
12	رش المستنقعات والمجاري المائية	14	20,0	36	51,4	58	82,9	10	14,3	2	2,9	4	5.7	66	94.3	69	98.6	1	1.4	0	0
13	صرف الأدوية	55	78,6	56	80	43	61,4	15	21,4	12	17,2	42	60	28	40	60	85.7	8	11.4	2	2.9

المصدر: الدراسة الميدانية

وعلى ذلك تكون الوحدات الصحية رغم اهميتها لتحقيق التنمية الريفية من حيث الحفاظ على صحة الإنسان و علاج المرضى منهم فان دورها يشوبه الكثير من القصور وبالتالي يجب العمل على تفعيل ورفع كفاءة الوحدة الصحية في أداء أنشطتها خاصة في صعيد مصر نتيجة القصور الواضح في الأنشطة ومستوى أدائها.

جدول رقم (3-92)

معوقات أداء الوحدة الصحية لخدماتها

م	أسباب تردى الخدمات الصحية:	ابو الشقاف		تندة	
		عدد	%	عدد	%
1	عدم وجود أطباء متخصصون	67	95.7	66	94.3
2	عدم وجود أجهزة فحص	61	87.1	60	85.7
3	نقص الأدوية بالصيدلية	47	67.1	65	92.9
4	سوء حالة مبنى الوحدة الصحية	53	75.7	35	50
5	ضعف التمويل المخصص للصحة	39	55.7	47	67.1
6	سوء معاملة العاملين بالوحدة للمرضى	59	84.3	53	75.7
7	عدم وجود متابعة ورقابة على الوحدة	67	95.7	51	72.9
8	كثرة تغيب الأطباء	61	87.1	59	84.3
9	عدم وجود أطباء متخصصون	47	67.1	66	94.3
10	عدم وجود أجهزة فحص	53	75.7	60	85.7

المصدر: الدراسة الميدانية

3-8-2 دور المنظمة التعليمية (المدرسة):

3-8-2-1 مدى وجود النشاط او الخدمة داخل المدرسة

تحددت الأنشطة التي تقوم بها **المدرسة**:في القرية في احدى عشر نشاطاً وقد تبين من النتائج جدول (3-93) أن أكثر الأنشطة تواجداً بقريتي الدراسة نشاط تعليم التلاميذ 100% بالبحيرة مقابل 98.6% بالمنيا، ثم نشاط الرحلات الترفيهية 54.3% بالبحيرة مقابل 51.4% بالمنيا، ثم نشاطى فتح ملاعب المدرسة للشباب، والمسابقات الثقافية 48.6% بالبحيرة مقابل 40.3%، 47.1% بالمنيا، بينما كانت أقل الأنشطة تواجداً بقريتى الدراسة التدريب على الصناعات البدائية 7.1% بالبحيرة مقابل 2.9% بالمنيا، ومعسكرات تشغيل الشباب 10% بالبحيرة مقابل 1.4% بالمنيا، وعمليات التشجير 15.7% بالبحيرة مقابل 1.4% بالمنيا.

وعليه يتضح قلة عدد الأنشطة التي تقوم بها المنظمة التعليمية بقريتى الدراسة وأن كان تواجد الأنشطة بقرية محافظة البحيرة أعلى من تواجد الأنشطة بقرية محافظة المنيا.

3-8-2-2 مستوى اداء المدرسة بعينة الدراسة: وعن مستوى أداء المنظمة التعليمية لأنشطتها تبين من النتائج انخفاض مستوى أداء المنظمة التعليمية لأنشطتها بقريتي الدراسة حيث جاءت أعلى نسب المبحوثين في مستوى الأداء المنخفض للأنشطة التالية التدريب على الصناعات، ومعسكرات تشغيل الشباب 95.7% بالبحيرة مقابل 100% بالمنيا، وعمليات التشجير 85.7% بالبحيرة مقابل 100% بالمنيا، ثم الرحلات الترفيهية 85.7% بالبحيرة مقابل 84.3% بالمنيا.

جدول رقم (3-93)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء المنظمة التعليمية (المدرسة) بالقرية

م	الأنشطـــة	ابو الشقاف								تندة							
		التواجد				مستوى الأداء				التواجد				مستوى الأداء			
		يوجد		لا يوجد		جيد		متوسط		ضعيف		يوجد		لا يوجد		جيد	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	تعليم التلاميذ	70	100	0	0	44	62,9	16	22,9	10	14,3	69	98.6	1	1.4	53	75.7	17	24.3	0	0
2	محو الأمية	26	37,1	44	62,9	55	78,6	12	17,1	3	4,3	25	35.7	45	64.3	62	88.6	7	10	1	1.4
3	إقامة أنشطة تثقيفية وترفيهية	17	24,3	53	75,7	61	87,1	9	12,9	0	0	8	11.4	62	88.6	68	97.1	2	2.9	0	0
4	فتح ملاعب المدرسة لشباب القرية	34	48,6	36	51,4	34	48,6	21	30	0	0	3	4.3	67	95.7	69	98.6	1	1.4	0	0
5	عمليات التشجير	11	15,7	59	84,3	60	85,7	7	10	0	0	1	1.4	69	98.6	70	100	0	0	0	0
6	تنظيف البيئة المحيطة بالمدرسة,	27	38,6	43	61,4	52	74,3	13	18,6	5	7,1	19	27.1	51	72.9	66	94.3	4	5.7	0	0
7	الرحلات الترفيهية	38	54,3	32	45,7	60	85,7	24	34,3	6	8,6	36	51.4	34	48.6	59	84.3	9	12.9	2	2.9
8	المسابقات الثقافية	34	48,6	36	51,4	50	71,4	20	28,6	0	0	33	47.1	37	52.9	60	85.7	10	14.3	0	0
9	التدريب علي الصناعات الريفية	5	7,1	65	92,9	67	95,7	3	4,3	0	0	2	2.9	68	97.1	70	100	0	0	0	0
10	معسكرات تشغيل الشباب الصيفية	7	10	63	90,0	67	95,7	3	4,3	0	0	1	1.4	69	98.6	70	100	0	0	0	0
11	مجموعات تقوية التلاميذ	23	32,9	47	67,1	47	67,1	16	22,9	7	10,0	3	4.3	67	95.7	67	95.7	3	4.3	0	0

المصدر: الدراسة الميدانية.

وعليه يتضح انخفاض مستوى أداء المنظمة التعليمية بقريتى الدراسة لأنشطتها يرجع ذلك الى العديد من الأسباب والمعوقات التي كشفت عنها نتائج الدراسة ومنها نقص عدد المدرسين المتخصصين 78.1% بالبحيرة و95.7% بالمنيا، وعدم توفر أماكن لممارسة الأنشطة المدرسية 84.3% بالبحيرة مقابل 94.3 بالمنيا، ثم ارتفاع كثافة الفصول، وعدم توفر الامكانات المادية بالمدرسة 81.4 بالبحيرة مقابل 84.3%، 88.6% بالمنيا على الترتيب.

وعلى هذا يتضح تعدد المعوقات التي تؤثر على أداء المنظمة التعليمية لأنشطتها خاصة في صعيد مصر وهو ما يتطلب توجية المزيد من الجهود لدعم المنظمة التعليمية حتى تكون قادرة على أداء دورها التنموي على أفضل وجه خاصة في الوجة القبلي نتيجة الحرمان والتهميش الذي عانى منة لسنوات طويلة

جدول رقم (3-94)

معوقات أداء المنظمة التعليمية (المدرسة) لخدماتها

م		ابو الشقاف		تندة	
	الأسباب	عدد	%	عدد	%
1	نقص عدد المدرسين المتخصصين	61	87	67	95.7
2	ضعف الإدارة المدرسية	54	77.1	44	92.9
3	ارتفاع كثافة التلاميذ بالفصول	57	81.4	59	84.3
4	سوء معاملة بعض المدرسين للتلاميذ	51	72.9	47	67.1
5	عدم توفر الامكانات المادية بالمدرسة,	57	81.4	62	88.6
6	عدم توفر أماكن لممارسة الأنشطة المدرسية	59	84.3	66	94.3
7	سوء حالة مبنى المدرسة	48	68.6	55	78.6
8	صعوبة تنظيم الندوات والحفلات التثقيفية	45	64.3	53	75.7

المصدر: الدراسة الميدانية

3-8-3 دور الجمعية التعاونية الزراعية بعينة الدراسة:

3-8-3-1 مدى وجود النشاط او الخدمة داخل المدرسة

تحددت الأنشطة التي يجب أن تقوم بها الجمعية الزراعية في أربعة عشر نشاطاً، وتبين من النتائج جدول (3-94) أن أكثر الأنشطة تواجد بالجمعية الزراعية بقرية الدراسة كانت نشاط توفير الاسمدة الكيماوية وذلك بنسبة 78.6% بالبحيرة مقابل 50% بالمنيا، ثم نشاط تطهير الترع والمصارف 52.9% بالبحيرة مقابل 27.1% بالمنيا، ثم نشاط حماية الاراضي ومنع التعدي عليها 42.9% من البحيرة مقابل 30% بالمنيا.

بينما كانت أقل للأنشطة تواجداً بالجمعية الزراعية بقريتي الدراسة أنشطة توفير الميكنة الزراعية، والمحافظة على الجسور والطرق، وتشجير الشوارع بنسبة 92.9% بالبحيرة مقابل 87.1%، 92.9%، 100% على الترتيب بالمنيا. 100% من محافظة المنيا في فئة مستوى الأداء المنخفض.

3-8-3-2 مستوى اداء الجمعية التعاونية الزراعية بعينة الدراسة:

وعن مستوى أداء الجمعية الزراعية لأنشطتها تبين بصفة عامة انخفاض مستوى أداء الجمعية الزراعية بقريتي الدراسة لمعظم أنشطتها حيث جاءت اعلى نسب المبحوثين في فئة مستوى الأداء المنخفض لهذه الأنشطة تشجير الشوارع 100% بمحافظتي الدراسة، وتوفير الاعلاف 95.7% بالبحيرة مقابل 78.6% بالمنيا، وخدمات اجتماعية للأعضاء 94.3% بالبحيرة مقابل 100% بالمنيا، وفي فئة مستوى الأداء الجيد كانت اعلى نسبة 14.3% لنشاط توفير الاسمدة الكيماوية بالبحيرة، بينما لم يوجد اي مبحوث من محافظة المنيا في مستوى الأداء الجيد لأي نشاط من أنشطة الجمعية الزراعية، وفيما يتعلق بأهم المعوقات التى تواجه الجمعيات وتؤدى لانخفاض مستوى اداءخدماتها تمثلت فى نقص عدد المهندسين الزراعيين بالجمعية.95،7% فى البحيرة ، 88،6% فى المنيا ، منافسة القطاع الخاص للجمعية فى جودة وتوفير الخدمات 95,7% فى البحيرة ،70% فى المنيا، عدم توفر مستلزمات الانتاج الزراعي بالجمعية 67,1% فى البحيرة ، 92,9% فى المنيا ،عدم توفر مرشدين زراعيين بالجمعية 87,1% فى البحيرة ، 74و3% فى المنيا ، عدم توفر الامكانات المادية بالجمعية84,3%، البحيرة 75,7%فى المنيا، ضعف ثقة المزارعين فى التعاونيات70%، 81،4%.

جدول رقم (3–95)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية_

م	الأنشطة	ابو الشقاف								تندة							
		التواجد				مستوى الأداء				التواجد				مستوى الأداء			
		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		جيد		يوجد		لا يوجد		ضعيف	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	تنظيم الدورة الزراعية	55	78,6	15	21,4	50	71,4	15	21,4	5	7,1	61	87.1	9	12.9	65	92.9
2	تسويق المحاصيل	62	88,6	8	11,4	65	92,9	5	7,1	0	0	63	90	7	10.0	69	98.6
3	مقاومة الآفات والأمراض	44	62,9	26	37,1	50	71,4	16	22,9	4	5,7	55	78.6	15	21.4	65	92.9
4	توفير الأسمدة الكيماوية	15	21,4	55	78,6	34	48,6	26	37,1	10	14,3	35	50	35	50	65	92.9
5	توفير الأعلاف	61	87,1	9	12,9	67	95,7	2	2,9	1	1,4	62	88.6	8	11.4	55	78.6
6	توزيع الكتاكيت	55	78,6	15	21,4	65	92,9	5	7,1	0	0	66	94.3	4	5.7	67	95.7
7	تنظيم الندوات القافية	58	82,9	12	17,1	63	90	7	10	0	0	69	98.6	1	1.4	68	97.1
8	الإرشاد الزراعي	43	61,4	27	38,6	58	82,9	12	17,1	0	0	63	90	7	10	69	98.6
9	توفير الميكنة الزراعية	65	92,9	5	7,1	65	92,9	5	7,1	0	0	61	87.1	9	12.9	70	100
10	تطهير الترع والمصارف	33	47,1	37	52,9	50	71,4	15	21,4	5	7,1	51	72.9	19	27.1	65	92.9
11	المحافظة علي الجسور والطرق	65	92,9	5	7,1	70	100	0	0	0	0,0	65	92.9	5	7.1	65	92.9
12	خدمات اجتماعية للأعضاء	63	90	7	10	66	94,3	4	5,7	0	0	68	97.1	2	2.9	70	100
13	تشجير الشوارع	65	92,9	5	7,1	70	100	0	0	0	0	70	100	0	0	70	100
14	حماية الأراضي ومنع التعديات عليها	40	57,1	30	42,9	53	75,7	17	24,3	0	0	49	70	21	30	70	100

م	الأنشطة	تندة						ابو الشقاف							
		مستوى الأداء						التواجد							
		متوسط		جيد		ضعيف		متوسط		جيد		ضعيف		لا يوجد	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	تنظيم الدورة الزراعية	5	7.1	0	0	65	92.9	5	7,1	0	0	50	71,4	15	21,4
2	تسويق المحاصيل	1	1.4	0	0	69	98.6	0	0	0	0	65	92,9	8	11,4
3	مقاومة الآفات والأمراض	5	7.1	0	0	65	92.9	15	21.4	55	78.6	50	71,4	26	37,1
4	توفير الأسمدة الكيماوية	5	7.1	0	0	65	92.9	50	50	35	50	34	48,6	55	78,6
5	توفير الأعلاف	15	21.4	0	0	55	78.6	11.4	8	88.6	62	67	95,7	9	12,9
6	توزيع الكتاكيت	2	2.9	1	1.4	67	95.7	5.7	4	94.3	66	65	92,9	15	21,4
7	تنظيم الندوات القافية	2	2.9	0	0	68	97.1	1.4	1	98.6	69	63	90	12	17,1
8	الإرشاد الزراعي	1	1.4	0	0	69	98.6	10	7	90	63	58	82,9	27	38,6
9	توفير الميكنة الزراعية	0	0	0	0	70	100	12.9	9	87.1	61	65	92,9	5	7,1
10	تطهير الترع والمصارف	5	7.1	0	0	65	92.9	27.1	19	72.9	51	50	71,4	37	52,9
11	المحافظة علي الجسور والطرق	5	7.1	0	0	65	92.9	7.1	5	92.9	65	70	100	5	7,1
12	خدمات اجتماعية للأعضاء	0	0	0	0	70	100	2.9	2	97.1	68	66	94,3	7	10
13	تشجير الشوارع	0	0	0	0	70	100	0	0	100	70	70	100	5	7,1
14	حماية الأراضي ومنع التعديات عليها	0	0	0	0	70	100	30	21	70	49	53	75,7	30	42,9

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-96)

معوقات أداء الجمعية الزراعية لخدماتها

م	الأسباب	ابو الشقاف		تندة	
		عدد	%	عدد	%
1	قلة عدد المهندسين الزراعيين بالجمعية.	67	95.7	62	88.6
2	عدم توفر مرشدين زراعيين بالجمعية.	61	87.1	52	74.3
3	عدم توفر مستلزمات الانتاج الزراعي بالجمعية	47	68.1	65	92.9
4	سوء حالة مبنى الجمعية.	53	75.7	42	60
5	سيطرة أصحاب النفوذ على الجمعية.	39	55.7	52	74.3
6	عدم توفر الامكانات المادية بالجمعية.	59	84.3	53	75.7
7	عدم معرفة المزارعين بحقوقهم لدى الجمعية.	36	51.4	47	67.1
8	ضعف ثقة المزارعين فى التعاونيات.	49	70	57	81.4
9	منافسة القطاع الخاص للجمعية فى جودة وتوفير الخدمات	67	95.7	49	70

المصدر: الدراسة الميدانية

3-8- 4 دور بنك القرية بعينة الدراسة

3-8-4-1مدى وجود النشاط او الخدمة داخل البنك: **تحددت** الأنشطة التي يجب أن يقوم بها بنك القرية في احدى عشر نشاطاً، وتبين من النتائج أن أكثر هذه الأنشطة تواجداً بقريتى الدراسة جاءت على النحو التالي نشاط توفير سلعاً نقدية وذلك بنسبة 74.3% بالبحيرة مقابل 70% بالمنيا، ثم نشاط فتح حساب توفير 57.9% بالبحيرة مقابل50% بالمنيا، ونشاط توفير الاسمدة والمخصبات 48.6% بالبحيرة مقابل 20% بالمنيا.

بينما كانت أقل الأنشطة تواجداً نشاط تمويل مشروعات التصنيع الزراعي 87.1% بالبحيرة مقابل 97.1% بالمنيا، ثم نشاط توفير تمويل لشراء سيارة 84.3% بالبحيرة مقابل 98.6% بالمنيا، وعليه يتضح قلة عدد الأنشطة التي يجب أن يقوم بها بنك القرية في قريتي الدراسة حتى يمكن أن يكون له دور فعال في التنمية الريفية.

3-8-4-2 مستوى آداء بنك القرية بعينة الدراسة: وعن مستوى أداء بنك القرية لأنشطة بقريتي الدراسة تبين من النتائج انخفاض مستوى أداء بنك القرية لغالبية أنشطته، حيث أن أعلى نسبة من المبحوثين جاءت في فئة مستوى الأداء المنخفض ومنها نشاطي توفير تمويل المشروعات التصنيع الزراعي، وإقامة معارض بنسبة 100% من محافظة المنيا في فئة مستوى الأداء المنخفض

وعليه يتضح انخفاض أداء بنك القرية لأنشطة ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب والتي كشفت عنها نتائج الدراسة ومنها ارتفاع اسعار الفائدة على القروض 98.6% بالبحيرة و82.9% بالمنيا، وارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج بالبنك85,7% البحيرة، 92.9% المنيا، وكثرة وتعقد الضمانات70,0%فى

البحيرة،87.1% فى المنيا، وانخفاض جودة مستلزمات الانتاج التي يوفرها البنك64,3%البحيرة، 77.1% في المنيا ، وعدم وجود فترة سماح كافية للسداد98,6%فى البحيرة ، 55.7% فى المنيا.

جدول رقم (3-97)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء بنك القرية

م	الأنشطة	ابو الشقاف								تندة							
		التواجد				مستوى الأداء				التواجد				مستوى الأداء			
		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	توفير التقاوي	44	62,9	26	37,1	40	57,1	23	32,9	64	91.4	6	8.6	69	98.6	1	1.4
2	توفير الأسمدة والمخصبات	36	51,4	34	48,6	45	64,3	17	24,3	56	80	14	20	69	98.6	1	1.4
3	سلف نقدية	18	25,7	52	74,3	40	57,1	25	35,7	21	30	49	70	50	71.4	15	21.4
4	توفير التمويل لشراء الآلات الزراعية	38	54,3	32	45,7	47	67,1	14	20	58	82.9	12	17.1	64	91.4	3	4.3
5	فتح حسابات توفير	33	47,1	37	52,9	51	72,9	13	18,6	35	50	35	50	64	91.4	3	4.3
6	تسويق المحاصيل	47	67,1	23	32,9	57	81,4	13	18,6	50	71.4	20	28.6	70	100	0	0
7	توفير التمويل لشراء السيارات	59	84,3	11	15,7	62	88,6	8	11,4	69	98.6	1	1.4	70	100	0	0
8	تمويل مشروعات الثروة الحيوانية	38	54,3	32	45,7	50	71,4	20	28,6	68	97.1	2	2.9	70	100	0	0
9	تمويل مشروعات التصنيع الزراعي	61	87,1	9	12,9	70	100	0	0	68	97.1	2	2.9	70	100	0	0
10	إقامة معارض لبيع الأجهزة	57	81,4	13	18,6	70	100	0	0	68	97.1	2	2.9	70	100	0	0
11	توفير المبيدات الحشرية	56	80	14	20	66	94,3	4	5,7	67	95.7	3	4.3	70	100	0	0

جيد		متوسط		ضعيف		لا يوجد		يوجد		جيد		متوسط		ضعيف		لا يوجد		يوجد		م
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
0	0	1.4	1	98.6	69	8.6	6	91.4	64	10	7	32,9	23	57,1	40	37,1	26	62,9	44	1
0	0	1.4	1	98.6	69	20	14	80	56	11,4	8	24,3	17	64,3	45	48,6	34	51,4	36	2
7.1	5	21.4	15	71.4	50	70	49	30	21	7,1	5	35,7	25	57,1	40	74,3	52	25,7	18	3
4.3	3	4.3	3	91.4	64	17.1	12	82.9	58	12,9	9	20	14	67,1	47	45,7	32	54,3	38	4
4.3	3	4.3	3	91.4	64	50	35	50	35	8,6	6	18,6	13	72,9	51	52,9	37	47,1	33	5
0	0	0	0	100	70	28.6	20	71.4	50	0	0	18,6	13	81,4	57	32,9	23	67,1	47	6
0	0	0	0	100	70	1.4	1	98.6	69	0	0	11,4	8	88,6	62	15,7	11	84,3	59	7
0	0	0	0	100	70	2.9	2	97.1	68	0	0	28,6	20	71,4	50	45,7	32	54,3	38	8
0	0	0	0	100	70	2.9	2	97.1	68	0	0	0	0	100	70	12,9	9	87,1	61	9
0	0	0	0	100	70	2.9	2	97.1	68	0	0	0	0	100	70	18,6	13	81,4	57	10
0	0	0	0	100	70	4.3	3	95.7	67	0	0	5,7	4	94,3	66	20	14	80	56	11

المصدر: الدراسة الميدانية

ومن هذا يتضح وجود قصور كبير في أداء بنك القرية لدورة التنموي بالقرية المصرية، حيث أنه منوط بها توفير التمويل اللازم لخدمة التنمية الزراعية والريفية، لكن الملاحظ أن بنك القرية قد جاء عن هدفه وأصبح يسعى لتحقيق الربح اسوة بالبنوك التجارية، ووقع الكثير من المزارعين فريسة في فخ الاقراض وعدم القدرة على السداد، وبالتالي يجب اعادة النظر في اهداف وسياسة بنك القرية حتى يكون له دورة الرائد في تمويل عملية التنمية والنهوض بالزراعة والحياة الريفية

جدول رقم (3-98)

المعوقات التى تواجه المتعاملين مع بنك القرية

م	الأسباب	ابو الشقاف		تندة	
		عدد	%	عدد	%
1	ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.	69	98.7	58	82.9
2	كثرة وتعقد الضمانات المطلوبة.	49	70	61	87.1
3	ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بالبنك	60	85.7	65	92.9
4	صعوبة إنهاء اجراءات القروض.	37	52.9	32	45.7
5	سوء معاملة العاملين بالبنك للمترددين.	24	34.3	35	50
6	انخفاض جودة المستلزمات التى يوفرها البنك.	45	64.3	54	77.1
7	عدم وجود فترة سماح كافية للسداد.	69	98.6	39	55.7

المصدر: الدراسة الميدانية

3-8-5 دور الوحدة المحلية بعينة الدراسة:

3-8-5-1 مدى وجود النشاط او الخدمة داخل الوحدة المحلية

تحددت الأنشطة تحددت الأنشطة التي يجب أن تقوم بها الوحدة المحلية في احدى عشر نشاطا وقد تبين من النتائج أ أكثر الأنشطة تواجداً بقريتي الدراسة جاءت على النحو التالي جدول(3-101) نشاط توصيل المرافق (المياة- الكهرباء....) للقرية بنسبة 78.6% بالبحيرة مقابل بالمنيا، ثم نشاط تحصيل الرسوم المحلية 61.4% بالبحيرة مقابل 15.7% بالمنيا، ثم نشاط صيانة شبكات المياة والصرف 55.7% بالبحيرة مقابل 25.7% بالمنيا، أما أقل الأنشطة تواجداً بالوحدة المحلية مكان نشاط تدريب الشباب على الحرف اليدوية 98.6% بالبحيرة والمنيا، والتنسيق والإشراف علي مدارس القرية 84.3% بالبحيرة مقابل 88.6% بالمنيا.

3-8-5-2 مستوى اداء الوحدة المحلية بعينة الدراسة

وبالنسبة لمستوى أداء الوحدة المحلية لأنشطتها تبين انخفاض مستوى أداء الوحدة المحلية لمعظم أنشطتها حيث جاءت أعلى نسب المبحوثين في فئة مستوى الأداء المنخفض ومنها أنشطة الاشراف على الوحدة الصحية، والتنسيق والإشراف عن المدارس، والإشراف على مكتب التموين وذلك بنسبة 100% بمحافظتي الدراسة، وكانت أقل نسب المبحوثين في فئة مستوى الأداء المرتفع وذلك لأنشطة القيام بنظافة شوارع القرية، وإصدار تراخيص البناء بنسبة 7.1% بالبحيرة ولم يوجد اي مبحوث من المنيا الفئة مستوى الأداء الجيد لهذه الأنشطة، ولكن انخفاض مستوى أداء الوحدة المحلية لأنشطتها يرجع الى العديد من الأسباب كشفت عنها نتائج الدراسة ومنها انتشار الفساد الاداري بالوحدات المحلية 90% فى البحيرة،95.7% فى المنيا ، عدم توفر الامكانات للوحدة المحلية85,7% فى البحيرة ، 90% فى المنيا. وضعف الادارة بالوحدات المحلية81,4% فى البحيرة مقابل 87,1 فى المنيا ، وسيطرة أصحاب النفوذ من القرية على الوحدة المحلية75,7%، 87,1% فى المنيا ، والوساطة والمحسوبية في التعامل مع الوحدة المحلية80% فى البحيرة ، 84% فى المنيا ، وعدم وجود مجالس شعبية محلية تراقب وتشارك الوحدات المحلية70% فى البحيرة ، 81،4% فى المنيا.

وعلى هذا يتضح ضعف أداء الوحدات المحلية لأدوارها التنموية مع أنها المنظمة الأم بالقرية والمنوط بها أن تشرف وتوجه وتقود باقي منظمات القرية نحو تحقيق اهدافها التنموية وتقديم الخدمات لتحسين نوعية الحياة الريفية.

جدول رقم (3- 99)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء الوحدة المحلية بالقرية

م	الأنشطة	ابو الشقاف								تندة							
		التواجد				مستوى الأداء				التواجد				مستوى الأداء			
		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	القيام بنظافة شوارع القرية	36	51,4	34	48,6	46	65,7	19	27,1	5	7,1	45	64.3	25	35.7	65	92.9	5	7.1
2	إصدار تراخيص البناء بالقرية	35	50	35	50	46	65,7	17	24,3	5	7,1	53	75.7	17	24.3	66	94.3	4	5.7
3	توصيل المرافق (مياه- كهرباء للمساكن	15	21,4	55	78,6	43	61,4	23	32,9	4	5,7	15	21.4	55	78.6	53	75.7	15	21.4
4	الإشراف علي الأسواق بالقرية	53	75,7	17	24,3	57	81,4	13	18,6	0	0	59	84.3	11	15.7	66	94.3	4	5.7
5	منع التعديات علي شوارع القرية	55	78,6	15	21,4	65	92,9	5	7,1	0	0	56	80	14	20	67	95.7	3	4.3
6	الإشراف علي الوحدة الصحية بالقرية	60	85,7	10	14,3	70	100	0	0	0	0	67	95.7	3	4.3	70	100	0	0
7	التنسيق والإشراف علي مدارس القرية	59	84,3	11	15,7	70	100	0	0	0	0	62	88.6	8	11.4	70	100	0	0
8	الإشراف علي مكتب التموين	44	62,9	26	37,1	70	100	0	0	0	0	46	65.7	24	34.3	70	100	0	0
9	صيانة شبكات المياه والصرف بالقرية	31	44,3	39	55,7	49	70	14	20,0	7	10	52	74.3	18	25.7	66	94.3	4	5.7
10	تدريب الشباب علي الحرف اليدوية والأشغال	69	98,6	1	1,4	70	100	0	0	0	0	69	98.6	1	1.4	70	100	0	0
11	تحصيل الرسوم المحلية للإنفاق علي أنشطة الوحدة	27	38,6	43	61,4	46	65,7	19	27,1	5	7,1	59	84.3	11	15.7	61	87.1	9	12.9

جيد		متوسط		ضعيف		لا يوجد		يوجد		جيد		متوسط		ضعيف		لا يوجد		يوجد	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
0	0	5	7.1	65	92.9	25	35.7	45	64.3	5	7,1	19	27,1	46	65,7	34	48,6	36	51,4
0	0	4	5.7	66	94.3	17	24.3	53	75.7	5	7,1	17	24,3	46	65,7	35	50	35	50
2.9	2	15	21.4	53	75.7	55	78.6	15	21.4	4	5,7	23	32,9	43	61,4	55	78,6	15	21,4
0	0	4	5.7	66	94.3	11	15.7	59	84.3	0	0	13	18,6	57	81,4	17	24,3	53	75,7
0	0	3	4.3	67	95.7	14	20	56	80	0	0	5	7,1	65	92,9	15	21,4	55	78,6
0	0	0	0	70	100	3	4.3	67	95.7	0	0	0	0	70	100	10	14,3	60	85,7
0	0	0	0	70	100	8	11.4	62	88.6	0	0	0	0	70	100	11	15,7	59	84,3
0	0	0	0	70	100	24	34.3	46	65.7	0	0	0	0	70	100	26	37,1	44	62,9
0	0	4	5.7	66	94.3	18	25.7	52	74.3	7	10	14	20,0	49	70	39	55,7	31	44,3
0	0	0	0	70	100	1	1.4	69	98.6	0	0	0	0	70	100	1	1,4	69	98,6
0	0	9	12.9	61	87.1	11	15.7	59	84.3	5	7,1	19	27,1	46	65,7	43	61,4	27	38,6

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3- 100)

معوقات أداء الوحدة المحلية لخدماتها

م	الأسباب	ابو الشقاف		تندة	
		عدد	%	عدد	%
1	انتشار الفساد الادارى بالوحدة المحلية.	63	90	67	95.7
2	ضعف الإدارة بالوحدة المحلية.	57	81.4	61	87.1
3	سيطرة أصحاب النفوذ على الوحدة المحلية.	53	75.7	61	87.1
4	عدم توفر الامكانات للوحدة الملحية.	60	85.7	63	90
5	سوء حالة مبنى الوحدة المحلية.	43	61.4	41	58.6
6	ضعف التمويل المخصص للوحدة المحلية.	55	78.6	49	70
7	ضعف التنسيق بين الوحدة المحلية والمنظمات الأخرى بالقرية.	57	81.4	53	75.7
8	الوساطة والمحسوبية فى التعامل مع الوحدة المحلية.	56	80	59	84.7
9	قدم قوانين الإدارة المحلية وعدم مناسبتها للظروف الحالية	35	50	34	48.6
10	عدم وجود مجلس شعبى محلى بالوحدة المحلية.	49	70	57	81.4

المصدر : الدراسة الميدانية

3-8-6 دور جمعية تنمية المجتمع المحلى بعينة الدراسة:

3-8-6-1 مدى وجود النشاط او الخدمة بجمعية تنمية المجتمع المحلى: تحددت الأنشطة التي يجب أن تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلي في ثمانية عشر نشاطاً وقد تبين من النتائج جدول (3-102) أن أكثر الأنشطة تواجداً في قريتي الدراسة جاءت على النحو التالي إنشاء دار حضانة للأطفال وذلك بنسبة 54.3% بالبحيرة مقابل 25.7% بالمنيا، ثم إنشاء منحل 32.9% بالبحيرة مقابل 12.9% بالمنيا، ثم نشاط تنظيم فصول محو الامية 27.1% بالبحيرة مقابل 10% بالمنيا، اما الأنشطة التي لا توجد بجمعية تنمية المجتمع فكانت ثلاث أنشطة بالمنيا هي رصد و متابعة التطورات في مجال التنمية، إنشاء مكتبة ثقافية، المشاركة في البنية التحتية، اما الأنشطة التي لا توجد أو توجد بنسبة قليلة جدا بالبحيرة فهي رصد ومتابعة التطورات في مجال التنمية، تدريب اعضاء الجمعية على العمل التطوعي، المشاركة في المؤتمرات وورش العمل. وعلى هذا يتضح قلة عدد الأنشطة التي تقوم بها جمعية تنمية المجتمع المحلي في محافظتي الدراسة.

3-8-6-2 مستوى أداء جمعية تنمية المجتمع المحلى: وعن مستوى أداء جمعية تنمية المجتمع المحلي لأنشطتها تبين من النتائج انخفاض مستوى أداءها لأنشطتها حيث جاءت ثماني أنشطة بنسبة 100% من محافظة المنيا فى فئة مستوى الأداء المنخفض مقابل خمسة أنشطة من محافظة البحيرة في نفس فئة مستوى الأداء المنخفض، وكانت أقل نسبة من المبحوثين في فئة مستوى الأداء المرتفع لعدد قليل جدا من الأنشطة.

وفيما يتعلق بأسباب انخفاض أداء جمعيات تنمية المجتمع المحلي لأنشطتها اوضحت النتائج ان تلك الأسباب ومنها ضعف التمويل المخصص للجمعيات81,4%فى البحيرة ، 84.3ف ى المنيا ، وعدم اقبال أفراد المجتمع على المشاركة في أنشطة الجمعية81,4% في البحيرة ،84.3 فى المنيا ، وسيطرة أصحاب النفوذ على الجمعية67,1% فى البحيرة،88.6% في المنيا ، والقيود التي يفرضها القانون على جمعيات تنمية المجتمع المحلحيرة ، 6ي75,7% فى الب8.6% فى المنيا.

جدول رقم (3-101)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء جمعية تنمية المجتمع المحلى بالقرية

م	الأنشطة	ابو الشقاف								تندة							
		التواجد				مستوى الأداء				التواجد				مستوى الأداء			
		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		جيد		يوجد		لا يوجد		ضعيف	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	نشر وتنمية الوعي الثقافي والتعليمي والصحي	57	81,4	13	18,6	65	92,9	5	7,1	0	0	67	95.7	3	4.3	70	100
2	تدريب أعضاء الجمعية علي العمل التطوعي	65	92,9	5	7,1	70	100	0	0	0	0	68	97.1	2	2.9	70	100
3	انشاء مستوصف صحى	55	78,6	15	21,4	57	81,4	13	18,6	0	0	63	90	7	10	68	97.1
4	نشر أهمية العمل التطوعي والخدمي بين الأهالي	57	81,4	13	18,6	65	92,9	0	0	0	0	66	94.3	4	5.7	70	100
5	رصد ومتابعة التطورات في مجال التنمية الريفية	70	100	0	0	70	100	0	0	0	0	70	100	0	0	70	100
6	تبادل الزيارات والدراسات المشتركة مع الجهات المختلفة في مجال التنمية	60	85,7	10	14,3	67	95,7	0	0	0	0	70	100	0	0	70	100
7	المشاركة في المؤتمرات والإجتماعات وورش	65	92,9	5	7,1	70	100	0	0	0	0	68	97.1	2	2.9	70	100
8	إنشاء دار حضانة	32	45,7	38	54,3	30	42,9	28	40,0	12	17,1	52	74.3	18	25.7	59	84.3
9	انشاء مشغل تريكو	56	80	14	20	69	98,6	13	18,6	0	0	66	94.3	4	5.7	69	98.6
10	انشاء منحل	47	67,1	23	32,9	56	80	13	18,6	1	1,4	61	87.1	9	12.9	67	95.7
11	انشاء مكتب تحفيظ القرآن الكريم	53	75,7	17	24,3	64	91,4	5	7,1	1	1,4	54	77.1	16	22.9	65	92.9
12	تشجير شوارع القرية	59	84,3	11	15,7	61	87,1	9	12,9	0	0	68	97.1	2	2.9	70	100
13	عمل معسكرات نظافة	54	77,1	16	22,9	61	87,1	9	12,9	0	0	55	78.6	15	21.4	64	91.4
14	مساعدات متنوعة للفقراء	60	85,7	10	14,3	70	100	0	0	0	0	51	72.9	19	27.1	50	71.4
15	إنشاء ورش نجارة وحدادة	65	92,8	5	7,14	67	95,71	3	4,3	0	0	68	97.1	2	2.85	69	98.57
16	انشاء فصول محو الأمية	51	72,8	19	27,14	67	95,71	12	17,1	11	15,7	63	90	7	10	67	95.71
17	إنشاء مكتبة ثقافية	59	84,2	11	15,7	66	94,29	4	5,7	0	0	70	100	0	0	70	100
18	المشاركة فى تنمية البنية التحتية	63	90	7	10	70	100	0	0	0	0	70	100	0	0	70	100

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-102)

معوقات آداء جمعية تنمية المجتمع المحلى لخدماتها

م	الأسباب	ابو الشقاف		تنده	
		عدد	%	عدد	%
1	ضعف تمويل جمعية تنمية المجتمع المحلى.	57	81.4	59	84.3
2	سوء حالة مبنى الجمعية.	35	50	26	37.1
3	عدم توفر المدربين والفنيين بالجمعية	51	72.9	47	67.1
4	عدم توفر الامكانات المادية للجمعية.	40	57.1	62	88.6
5	سيطرة أصحاب النفوذ على الجمعية.	47	67.4	62	88.6
6	الوساطة والمحسوبية فى الاستفادة من الأنشطة	35	50	41	58.6
7	ضعف قدرات أعضاء مجلس الإدارة.	37	52.9	40	57.1
8	القيود التى يفرضها قانون الجمعيات الأهلية على الجمعية.	53	75.7	48	68.6
9	عدم إقبال أفراد المجتمع على المشاركة فى أنشطة الجمعية.	57	81.4	59	84.3

المصدر : الدراسة الميدانية

وعلى هذا يتضح ضعف أداء جمعيات تنمية المجتمع المحلي لأنشطتها وذلك بسبب العديد من الأسباب والتي تمثل معوقات تحد من قيامها الأنشطة المنوط بها، وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية المستهدفة بجمعيات تنمية المجتمع المحلي من دور فعال في التنمية الريفية بوصفها شريك للمنظمات الحكومية في عملية التنمية وتواجدها فى المجتمع المحلي، والمرونة التي تتصف بها في اهدافها وأنشطتها ولهذا كان من الضروري العمل على زيادة فعالية جمعيات تنمية المجتمع في عملية التنمية

3-8-7 دور مركز الشباب بعينة الدراسة

3-8-7-1 مدى وجود النشاط او الخدمة بمركز الشباب بعينة الدراسة

تحددت الأنشطة التي يجب أن يقوم بها مركز الشباب في احدى عشر نشاطا وتبين من النتائج جـدول (3-105) أن أكثر الأنشطة تواجداً بمركز الشباب في قريتي الدراسة أنشطة تنظيم المسابقات الرياضية بين الشباب بالنسبة 74.3% بالبحيرة مقابل 44.3% بالمنيا، ثم إنشاء مكتبة عامة بمركز الشباب 64.3% بالبحيرة مقابل2.9% بالمنيا، ثم القيام بالرحلات الترفيهية 41.4% بالبحيرة مقابل 37.1% بالمنيا، بينما كانت أقل الأنشطة تـواجداً بمراكز الشباب عقد الندوات والمؤتمرات للتوعية 91.4% بالبحيرة و100% بالمنيا، وبرامج تدريب الشباب على الحاسب الآلى، وتنظيم مجموعات تقوية للتلاميذ، وإنشاء مكتبة عامة بالمركز 97.1% بالمنيا مقابل 81.4%، 35.7% بالبحيرة.

ويتضح من هذه النتائج قلة عدد الأنشطة التي تقوم بها مراكز الشباب بقريتي الدراسة

3-8-7-2 مستوى اداء مركز الشباب بالقرية

وعن مستوى أداء مراكز الشباب لأنشطتها تبين من النتائج انخفاض مستوى أداء مراكز الشباب لأنشطتها حيث أن أعلى نسب المبحوثين جاءت في فئة الأداء المنخفض لغالبية الأنشطة حيث جاءت نسبة

100% من المبحوثين بمحافظة المنيا في فئة الأداء المنخفض لست من أنشطة مراكز الشباب مقابل نشاطين بمحافظة البحيرة في نفس فئة مستوى الأداء المنخفض.

جدول رقم (3-103)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء مركز الشباب بالقرية

م	الأنشطة	ابو الشقاف												تنده									
		التواجد				مستوى الأداء								التواجد				مستوى الأداء					
		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		جيد				يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		جيد	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	تنظيم المسابقات الرياضية بين الشباب	18	25,7	52	74,3	46	65,7	18	25,7	0	0			39	55.7	31	44.3	62	88.6	8	11.4	0	0
2	تنظيم المسابقات الثقافية بين الشباب	47	67,1	23	32,9	57	81,4	13	18,6	0	0			54	77.1	16	22.9	67	95.7	3	4.3	0	0
3	القيام بالرحلات الترفيهية	41	58,6	29	41,4	58	82,9	12	17,1	0	0			44	62.9	26	37.1	69	98.6	1	1.4	2	2.9
4	عقد برامج تدريبية للشباب علي الحاسب الآلي	57	81,4	13	18,6	62	88,6	8	11,4	0	0			68	97.1	2	2.9	70	100	0	0	0	0
5	تدريب الشباب علي الأعمال الحرفية	50	71,4	20	28,6	70	1000	0	0	0	0			54	77.1	16	22.9	70	100	0	0	0	0
6	تنظيم القوافل لنظافة القرية وتشجيرها	57	81,4	13	18,6	59	84,3	9	12,8	2	2,9			66	94.3	4	5.7	68	97.1	0	0	2	2.9
7	تنظيم حملات لمحو الأمية بين الريفيين	55	78,6	15	21,4	65	92,9	5	7,1	0	0			64	91.4	6	8.6	68	97.1	2	2.9	0	0
8	تنظيم مجموعات تقوية للطلاب	57	81,4	13	18,6	60	85,7	10	14,3	0	0			68	97.1	2	2.9	70	100	0	0	0	0
9	إنشاء مكتبة عامة بمراكز الشباب	25	35,7	45	64,3	45	64,3	15	21,4	10	14,3			68	97.1	2	2.9	70	100	0	0	0	0
10	عقد المؤتمرات والندوات للتوعية العامة بالقرية	64	91,4	6	8,6	70	100	0	0	0	0			70	100	0	0	70	100	0	0	0	0
11	دورها فى زيادة الانتماء الوطنى لدى الشباب	59	84,3	11	15,7	62	88,6	8	11,4	0	0			70	100	0	0	70	100	0	0	0	0

المصدر: الدراسة الميدانية

وعليه أتضح انخفاض أداء مراكز الشباب لأنشطتها، وأن مركز شباب المدروس بمحافظة المنيا أقل في عدد الأنشطة التي يقوم بها، وتنخفض أداؤه بهذه الأنشطة عن مراكز الشباب بالقرية المدرسة بمحافظة البحيرة وهو ما يؤكد على ضعف أداء المنظمات الريفية لأدوارها التنموية بصعيد مصر عن الوجه البحري وقد يرجع انخفاض أداء مركز مراكز الشباب لأنشطتها الى العديد من الأسباب والتي تمثل معوقات منها ما كشفت عنة نتائج الدراسة وأهمها ضعف التمويل المخصص لمراكز الشباب84,3% فى البحيرة ، 72.8 فى المنيا ،عدم توافر العاملين المدربين بالمركز 70% فى المنيا ، 78,6% فى المنيا ، وضعف الاشراف على مراكز الشباب،21،4 فى البحيرة ، 90% فى المنيا ، وسيطرة بعض الأعضاء على المركز65,7% فى البحيرة ، 74,3% فى المنيا ، وعلى هذا يتضح تعدد وتنوع الأسباب التي تعوق أداء مراكز الشباب لأنشطتها وخاصة في صعيد مصر، وعليه يكون من الضروري العمل على حل هذه المشكلات وزيادة الدعم الموجة لمراكز الشباب من اجل تفعيل دورها في عملية التنمية.

جدول رقم (3-104)

معوقات أداء مركز الشباب بالقرية لخدماته

م	الأسباب	ابو الشقاف		تنده	
		عدد	%	عدد	%
1	سوء حالة مبنى مركز الشباب بالقرية.	15	21.4	36	51.4
2	عدم وجود ملاعب بالمركز.	28	40	36	51.4
3	ضعف التمويل المخصص لمركز الشباب.	59	84.3	51	82.8
4	تأخر وضعف اشتراكات الأعضاء للمركز	45	64.3	35	50
5	سيطرة بعض الأعضاء على المركز.	46	65.7	52	74.3
6	قلة عدد الأنشطة المتوفرة بالمركز.	42	60	56	75.4
7	عدم توفر العاملين المدربين بالمركز	49	70	55	78.6
8	ضعف الإشراف على مراكز الشباب من الجهات المختصة.	15	21.4	63	90

المصدر: الدراسة الميدانية

3-8-8 دور المنظمة الريفية بعينة الدراسة

3-8-8-1 مدى وجود النشاط او الخدمة بالمنظمة الدينية بعينة الدراسة

تحددت الأنشطة التي يجب أن تقوم بها المنظمة الدينية في احدى عشر نشاطا وتبين من النتائج جدول(3-105) أن اكثر الأنشطة تواجداً بالمنظمة الدينية بقريتي الدراسة من الوجه البحري والقبلي جاءت على النحو التالي: حيث جاء نشاط التوعية الدينية بصفة دورية وذلك بالنسبة 88.6% بالبحيرة مقابل 92.9% بالمنيا، نشاط ثم نشاط فتح كتاب لتحفيظ القرآن الكريم بنسبة 85.7% بالبحيرة مقابل

82.9% بالمنيا، ثم نشاط التوعية الدينية للمراة الريفية بنسبة 70% بالبحيرة مقابل 67.1% بالمنيا، أما أقل الأنشطة تواجداً بالمنظمة الدينية فكان نشاط تنظيم رحلات الحج والعمرة بالنسبة 92.9% بالبحيرة مقابل 95.7% بالمنيا، ثم نشاط وجود سيارة لتكريم الإنسان (دفن الموتى) بنسبة 81.4% بالبحيرة مقابل 97.1% بالمنيا وعليه يتضح انخفاض تواجد الأنشطة بالمنظمات الدينية بقريتي الدراسة من الوجهين البحري والقبلي.

3-8-8-2 مستوى اداء المنظمة الدينية

وعن مستوى أداء المنظمة الدينية لأنشطتها في الوجهين البحري والقبلي تبين من النتائج انخفاض مستوى الأداء حيث جاءت اعلى نسب المبحوثين في فئة مستوى القيام المنخفض لمعظم الأنشطة ومنها أنشطة تنظيم رحلات الحج والعمرة، وتوزيع المساعدات العينية على الفقراء، ووجود سيارة تكريم الإنسان، والاحتفال بالمناسبات الدينية، وتراوحت تنسب المبحوثين بين 90%-100%، وكانت أعلى نسب من نسبة من المبحوثين في فئة مستوى الأداء الجيد لنشاط فتح كتاب لتحفيظ القرآن 21.4% لقريتي الدراسة، وعن اسباب انخفاض أداء المنظمة الدينية لأنشطتها تبين من النتائج وجود بعض الأسباب التي تعوق أداء المنظمة الدينية عن أداء أنشطتها منها عدم توفر التمويل الكافي للقيام بالأنشطة المختلفة78,6% في البحيرة ، 81.4% في المنيا وانشغال المسئولين عن المسجد بأمورهم الحياتية67,1% ،64.3% ، وضعف ثقة أفراد المجتمع في القائمين علي امر المنظمات الدينية72,9% فى البحيرة ،68.6% فى المنيا ، ضعف التبرعات الموجهة للمسجد61,4% فى البحيرة ، 75.7% فى المنيا.

جدول رقم (3-105)

رأى عينة الدراسة في مستوى أداء المسجد (المنظمة الدينية) بالقرية

م	الأنشطة	ابو الشقاف								تندة							
		التواجد				مستوى الأداء				التواجد				مستوى الأداء			
		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط		يوجد		لا يوجد		ضعيف		متوسط	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	التوعية الدينية بصفة دورية	8	11.4	62	88.6	52	74,3	18	25,7	0	0	5	7.1	33	47.1	28	40	9	12
2	التوعية الدينية للمرأة الريفية	21	30.0	49	70	67	95,7	2	2,9	1	1,4	23	32.9	55	78.6	12	17.1	3	4
3	فتح كتاب لتحفيظ القرآن	10	14.3	60	85.7	40	57,1	15	21,4	15	21,4	12	17.1	41	58.6	14	20	15	21
4	تنظيم رحلات الحج والعمرة	65	92.9	5	7.1	65	92,9	5	7,1	0	0	67	95.7	69	98.6	1	1.4	0	0
5	تنظيم المسابقات الدينية	37	52.9	33	47.1	52	74,3	12	17,1	6	8,6	38	54.3	56	80	14	20	0	0
6	توزيع المساعدات العينية	45	64.3	25	35.8	65	92,9	5	7,1	0	0	48	68.6	65	92.9	5	7.1	0	0
7	تقديم خدمات طبية	41	58.6	29	41.4	57	81,4	13	18,6	0	0	44	62.9	68	97.1	2	2.9	0	0
8	تنظيم مجموعات تقوية للتلاميذ	51	72.9	19	27.1	60	85,7	10	14,3	0	0	64	91.4	70	100	0	0	0	0
9	توفير سيارة تكريم الإنسان	57	81.4	13	18.6	63	90,0	5	7,1	2	2,9	68	97.1	68	97.1	0	0	2	2
10	توفير أكفان للموتى	47	67.1	23	32.9	43	61,4	17	24,3	10	14,3	67	95.7	70	100	0	0	0	0
11	إقامة الاحتفالات بالمناسبات الدينية	54	77.1	16	22.9	63	90,0	7	10	0	0	53	75.7	69	98.6	1	1.4	0	0

المصدر: الدراسة الميدانية

وعلى هذا يتضح ضعف أداء المنظمات الدينية لدورها في مجتمع الدراسة رغم أن المنظمة الدينية من اهم المنظمات الريفية في عملية التنمية لأنها المسئولة عن توضيح وشرح قواعد الدين الصحيح، ومواجهة الفكر المتطرف والذي يعد من أخطر معوقات التنمية والاستقرار في اي مجتمع لهذا يجب توجيه المزيد من الدعم والاهتمام بالمنظمات الدينية خاصة في المناطق الريفية والفقيرة والتي تكون بيئة صالحة لنشر افكار التطرف والإرهاب.

جدول رقم (3-106)

معوقات أداء مسجد بالقرية لخدماته

م	الأسباب	ابو الشقاف		تنده	
		عدد	%	عدد	%
1	**ضعف الثقة بين أفراد المجتمع والمسئولين عن المسجد.**	51	72.9	48	68.6
2	**عدم توفر التمويل الكافي للقيام بالأنشطة المختلفة.**	55	78.6	57	81.4
3	**انشغال المسئولين عن المسجد بأمورهم الحياتية.**	47	67.1	45	64.3
4	**عدم توفر الأماكن الملحقة بدور العبادات لأداء الخدمات الصحية والتعليمية.**	39	55.7	53	75.7
5	**ضعف التبرعات الموجهة للمسجد**	43	61.4	53	75.7

المصدر : الدراسة الميدانية

معنوية الفروق بين المبحوثين من حيث رأيهم في أداء المنظمات المدروسة لأنشطتها

ينص الفرض الإحصائي الثاني على أنه " لا يوجد فرق معنوي بين رأي المبحوثين من محافظتي الدراسة (البحيرة – المنيا) من حيث أداء المنظمات المدروسة وهي: الوحدة الصحية، المدارس، الجمعية الزراعية، جمعية تنمية المجتمع المحلي، بنك القرية، الوحدة المحلية، مركز الشباب، المنظمة الدينية، لأنشطتها المدروسة إجمالاً.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للفرق بين متوسطين، وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (3-107).

- تبين وجود فروق معنوية بين رأي المبحوثين من محافظتي الدراسة من حيث أداء المنظمات التالية لأنشطتها المدروسة إجمالاً، الوحدة الصحية، المدارس، جمعية تنمية المجتمع المحلي، بنك القرية، الوحدة المحلية، مركز الشباب، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة على الترتيب 3.18 ، 2.78، 2.95، 4.47، 4.51، 6.19، هذا الفرق لصالح المبحوثين من محافظة البحيرة، حيث كان المتوسط الحسابي لرأي المبحوثين من محافظة البحيرة أعلى من المتوسط الحسابي لرأي المبحوثين من محافظة المنيا.

- عدم وجود فرق معنوي بين رأي المبحوثين من محافظتي الدراسة فيما يتعلق بأداء كل من الجمعية التعاونية الزراعية، والمنظمة الدينية لأنشطتهما، حيث بلغت قيمتي "ت" المحسوبة 1.06، 0.635 على الترتيب.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة للمنظمات التي ثبت معنوية الفرق بين رأي المبحوثين في أداء أنشطتها بمحافظتي الدراسة وهي الوحدة الصحية، المدارس، جمعية تنمية المجتمع المحلي، بنك القرية، الوحدة المحلية، مركز الشباب، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المنظمات.

وتؤكد هذه النتائج على ضعف أداء المنظمات الريفية لدورها التنموي في ريف صعيد مصر، ربما نتيجة ضعف الامكانات البشرية، والمادية المخصصة لهذه المنظمات، وضعف الرقابة والإشراف عليها، والإهمال والتهميش الذي عانى منه صعيد مصر لسنوات طويلة مما زاد من معاناته، وأصبح طارد للهجرة سواء الداخلية والخارجية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود ورصد الموارد لتنمية الريف المصري بصفة عامة وريف الوجه القبلي بصفة خاصة لتخفيف المعاناة على سكانه، ويُسهم في عملية التنمية لما يملكه من موارد بشرية وطبيعية كبيرة.

جدول (3-107)

قيمة اختبار (T) لمعنوية الفروق بين رأي المبحوثين

من البحيرة والمنيا في درجة أداء المنظمات المدروسة لأنشطتها المختلفة

المنظمات	المتوسط الحسابي		قيمة T المحسوبة
	ابو الشقاف	تندة	
الصحية	16.04	14.91	3.18**
التعليمية	11.81	10.16	2.78**
الزراعية	14.88	14.21	1.06
جمعية تنمية المجتمع المحلي	18.55	17.03	2.95**
بنك القرية	11.62	9.41	4.47**
الوحدة المحلية	11.65	9.78	4.51**
مركز الشباب	11.27	8.19	6.19**
المنظمة الدينية	12.35	12.11	0.635

المصدر: الدراسة الميدانية

3-9 تمسك الريفيون بالقيم المدروسة

تمثل التنمية الاجتماعية أحد جناحي التنمية في المجتمع، وأن التركيز على التنمية الاقتصادية وحدها لا يحقق التنمية الشاملة في المجتمع ولهذا كان محور التنمية الاجتماعية أحد المحاور الأساسية التي ركزت عليها هذه الدراسة وخاصة محور القيم في المجتمع لما تمثله القيم في أي مجتمع من دعامة أساسية لاستقراره ونجاحه ويرى الكثير من المحللين والباحثين أن تجاوز الازمات المادية والاقتصادية في المجتمع امر سهل وسريع، لكن تجاوز ازمة القيم في المجتمع يكون في غاية الصعوبة ولا يستغرق وقتا طويلا ولهذا ركزت هذه الدراسة على التعرف على مدى تمسك الريفيون بالقيم الاجتماعية

ويستعرض هذا الجزء النتائج التى تحصلت على النحو التالي جدول (3-117)

3-9-1 قيمة المشاركة الاجتماعية تبين من النتائج ارتفاع مستوى تمسك المبحوثين من المحافظتين بقيمة المشاركة الاجتماعية ففي قرية الشقاف بلغت 75.7%، اما تندة فقد بلغت 71.4%، الامر الذي يتضح منه تمسك الريفيون بقيمة المشاركة الاجتماعية لبعضهم البعض في مناسباتهم الاجتماعية المختلفة مما يزيد من تماسك المجتمع ويساعده على تجاوز المنح والأزمات وأن التغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع الريفي لم تؤثر على قيمة المشاركة الاجتماعية بين الريفيين.

3-9-2 قيمة الانتماء

تبين من النتائج أن حوالي نصف المبحوثين بالمجتمعين تمسكهم متوسط بقيمة الانتماء وبلغت نسبتهم 50% بقرية الشقاف، وارتفعت عنها قليلا بتندة، وبلغت54.3%، وكانت أقل نسبة من المبحوثين بالقريتين مستوى انتمائهم منخفض وتراوح نسبتهم بين7.1% الى 8.6%.

ويتضح من هذه النتائج تذبذب مستوى إنتماء الريفيون بين المتوسط والمرتفع، وهو ما قد يرجع الى الضغوط الاقتصادية والاضطرابات الامنية التي عاشها المجتمع المصري عقب ثورة 25 يناير، وأصبح البعض يتمنى الحصول على فرصة سفر أو حتى هجرة دائمة، لكن في نفس الوقت يتمسك البعض بالوطن ويدافع عنة والعمل ما يموت من أجل استقراره وتجاوز هذه المحن، كذلك يتطلب الأمر دراسة أسباب ضعف الانتماء لدي البعض والعمل على زرعه وتقويته لديهم.

3-9-3 قيمة الطموح: تشير نتائج الدراسة الى وجود تقارب المبحوثين المجتمعين في قيمة الطموح، حيث تقاربت نسبة المبحوثين بالوجه القبلي والوجه البحري في مستوى الطموح المرتفع وبلغت 48.6%، 47.1% على الترتيب، وكانت أقل نسبة من المبحوثين بالمجتمعين مستوى طموحهم منخفض وبلغت 4.3% في المجتمعين.

3-9-4 قيمة احترام كبار السن: توضح النتائج ارتفاع تمسك الريفيون المبحوثون من المجتمعين بقيمة احترام كبار السن وكانت أعلاها لدي المبحوثين من محافظة البحيرة 90% ثم المبحوثين من محافظة المنيا88.6%.

وعلى هذا تصبح قيمة احترام كبار السن من القيم الاصيلة في المجتمعات الريفية والتي ترتفع التمسك الريفيون بها، وذلك قد يرجع الى أهمية وقيمة كبار السن في المجتمع الريفي على أنهم مصدر الخبرة والمعرفة، ومع أن الشواهد تشير الى انخفاض هذه القيمة لدي الشباب، هو ما يتطلب دراسة تمسك الاجيال المختلفة لهذه القيمة والعمل على تدعيمها خاصة لدي جيل الشباب، إذا تبين انخفاض تمسكهم بها.

3-9-5 قيمة التعاون توضح النتائج أن مستوى تمسك الريفيون بمجتمعي الدراسة بكلمة التعاون واقع في فئتي مستوى التمسك المتوسط والمرتفع، وبلغت نسبتهم على الترتيب في فئة المستوى المتوسط 54.3% بالوجه البحري و58.6% بالوجه القبلي، وفي فئة المستوى المرتفع جاءت النسب على النحو التالي45.7%، 41.4%، وكانت أقل النسب في فئة مستوى التمسك المنخفض وعليه يتضح أن قيمة التعاون بالمجتمع الريفى لا زالت مرتفعة الى حد ما، وقد يرجع وجود نسبة كبيرة في فئة المستوى المتوسط الى تغير النظم الزراعية وزيادة الاعتماد على الميكنة الزراعية مما قلل من العامل البشري، والذي كان يتم توفيره من خلال المزاملة والتعاون بين الريفيين، ومع ذلك يصبح التعاون في بعض الأمور قائم وموجود.

3-9-6 قيمة التعليم :أتضح من النتائج أن نصف المبحوثين 50% من الوجه البحري والقبلي مستوى تمسكهم بقيمة التعليم مرتفع، اما فى فئة مستوي التمسك المتوسط فقد تساوت نسبة المبحوثين ايضا من الوجه البحري والقبلي وبلغت 48.6% وكانت أقل نسبة من المبحوثين تقع في فئة مستوى التمسك المنخفض بقيمة التعليم ، وعلية يتضح أن غالبية المبحوثين بمجتمعي الدراسة مستوى تمسكهم بقيمة التعليم تقع في فتى التمسك المتوسط والمرتفع وقد يرجع وجود نسبة كبيرة من فئة مستوى التمسك المتوسط الى رغبة الكثير من الريفيين في حصول ابنائهم على مستوى معين من التعليم يسمح لة معرفة القراءة والكتابة، ثم التوجه نحو الأعمال الحرفية اليدوية التي تضمن له فرصة عمل والحصول منها على دخل مناسب بعد أن تزايدت معدلات البطالة خاصة بين خريجي التعليم العالي.

3-9-7 قيمة العمل: أتضح من النتائج ارتفاع نسبة تمسك المبحوثين بالوجه البحري بقيمة العمل وذلك بنسبة 58.6% بينما تنخفض نسبة تمسك المبحوثين بالوجه القبلي بقيمة العمل الى 42.9%، في فئة من مستوى التمسك المتوسط بقيمة العمل كانت أعلى نسبة من المبحوثين في فئة مستوى التمسك المتوسط بقيمة العمل وبلغت 65.7% وانخفضت عنها نسبة المبحوثين من الوج القبلي وبلغت 54.3% وإنخفضت عنها كذلك نسبة المبحوثين من الوجه البحري وبلغت 41.4%.

وعليه يتضح أن غالبية المبحوثين من مجتمعى الدراسة مستوى تمسكهم بقيمة العمل متوسط ومرتفع ويمكن تفسير ذلك بأن هجرة البعض وحصولهم على دخول كبيرة لا تناسب حجم العمل الذي يقومون به، وكذلك عمل البعض ببعض الاعمال الهامشية كالسمسرة والمضاربة كان له آثر سلبي على

تمسك البعض بقيمة العمل وأصبح الهدف لدي الكثير الحصول على أعلى دخل من اي عمل سهل حتى لو كان غير شرعي. ، وقد انعكس ذلك إلى تدنى النظرة إلى العمل بصفة عامة.

3-9-8 <u>قيمة العمل الحرفي:</u> تبين من النتائج أن أعلى نسبة من مجتمعي الدراسة مستوى تمسكهم بقيمة العمل الحرفي متوسط، وبلغت نسبتهم 67.1% بالوجه البحري، و78.6% بالوجه القبلي، وفي فئة مستوى التمسك المرتفع بقيمة العمل الحرفي ارتفعت تلك النسبة في البحيرة وبلغت 32.9% بينما انخفضت عنها نسبة المبحوثين من الوجه القبلي وبلغت 18.6%. وعليه يتضح أن غالبية المبحوثين بمجتمعي الدراسة مستوى تمسكهم بقيمة العمل الحرفي ما بين متوسط ومرتفع، وهو ما يمكن تفسيره بأن البعض والذي فشل في الحصول على فرصة عمل بشهادته وتخصصه قد يقبل بالعمل الحرفي ويصبح لديه اتجاه ايجابي نحوه للحصول على دخل يضمن له المعيشة الكريمة أما البعض الآخر يرفض العمل الحرفي لأن أسرته لا تقبل به، و لديها القدرة المالية على الإنفاق على ابنائها حتى لو كانوا متعطلين عن العمل افضل من العمل الحرفي لهم حيث النظرة الدونية للعمل الحرفي.

3-9-9 <u>الهجرة الداخلية</u> :تبين من النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثين بمجتمعى الدراسة لديهم اتجاه محايد نحو الهجرة الداخلية وبلغت نسبتهم 57.1% بالوجه البحري، 61.4% بالوجه القبلي، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين لهم اتجاه إيجابي للهجرة الداخلية بالوجه البحري 30%، وبالوجه القبلي 25.7%. وعليه يتضح حدوث تغير في اتجاه الريفيين نحو الهجرة الداخلية حيث يرغب البعض منهم في ترك قريته والهجرة الى أي مكان اخر داخل مصر يوفر له فرصة عمل مناسبة وحياة كريمة وتعتبر تلك نتيجة ايجابية يمكن الاعتماد عليها وإنشاء مجتمعات جديدة ونقل الريفيين اليها لتخفيف الكثافة السكانية المرتفعة جبرا بالوادي وبالتالي حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالمجتمعات الريفية القديمة

3-9-10 <u>الهجرة الخارجية</u>

تبين من النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثين بالوجه البحري والقبلي لديها اتجاه ايجابي نحو الهجرة الخارجية وبلغت نسبتها على الترتيب 45.7%، 40.28%، فى حين بلغ نسبة من لديهم اتجاه سلبى نحو الهجرة الخارجية 28.6% بالوجه القبلي، و22.9% بالوجه البحري.

وعليه يتضح ارتفاع رغبة الريفيين بالوجهين القبلي والبحري نحو الهجرة الخارجية وهو ما يمكن تفسيره بأن قلة فرص العمل بالريف خاصة المجتمعات التي تعمل بالزراعة، ولد الدافع لدي الكثيرين نحو الهجرة الخارجية خاصة أن من خاض تجربة الهجرة الخارجية بهذه المجتمعات تحسن مستوى معيشته وشجع الآخرين على التقليد والبحث عن فرصة سفر والهجرة الى الدول الأخرى.

جدول رقم (3-108)

التوزيع النسبي لدرجة تمسك المبحوثين من عينة الدراسة بالقيم المدروسة

م	القيم	ابو الشقاف						تندة					
		منخفض		متوسط		مرتفع		منخفض		متوسط		مرتفع	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	المشاركة المجتمعية	–	–	17	24.3	53	75.7	–	–	20	28.6	50	71.4
2	الانتماء	5	7.1	35	50	30	42.9	6	8.6	38	54.3	26	37.1
3	الطموح	3	4.3	34	48.6	33	47.1	3	4.3	33	47.1	34	48.6
4	احترام كبار السن	2	2.9	5	7.1	63	90	2	2.9	6	8.6	62	88.6
5	التعاون-	–	–	38	54.3	32	45.7	–	–	41	58.6	29	41.4
6	التعليم	1	1.4	34	48.6	35	50	1	1.4	34	48.6	35	50
7	العمل	–	–	29	41.4	41	58.6	2	2.9	38	54.3	30	42.9
8	العمل الحرفي	–	–	47	67.1	23	32.9	2	2.9	55	78.6	13	18.6
9	الهجرة الداخلية	9	12.9	40	57.1	21	30	9	12.9	43	61.4	18	25.7
10	الهجرة الخارجية	16	22.9	22	31.4	32	45.7	20	28.6	22	31.4	28	40

المصدر: الدراسة الميدانية

معنوية الفروق بين المبحوثين من حيث تمسكهم بالقيم المدروسة

ينص الفرض الإحصائي الأول على أنه " لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من محافظتي الدراسة (البحيرة والمنيا) من حيث تمسكهم بالقيم المدروسة وهي المشاركة الاجتماعية، الانتماء للمجتمع، احترام كبار السن، التعاون، التعليم، العمل، العمل الحرفي، الهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" للفرق بين متوسطين وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (3-108)

- تبين وجود فرق معنوي بين المبحوثين من محافظتي البحيرة والمنيا من حيث تمسكهم بالقيمة التالية: احترام كبار السن، التعاون، العمل الحرفي، الهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية، وبلغت قيم "ت" المحسوبة على الترتيب 3.69، 7.28 ، 3.55، 4.54، 1.99.
- عدم وجود فروق معنوية بين المبحوثين من محافظتي الدراسة (البحيرة والمنيا) من حيث تمسكهم بالقيم التالية: المشاركة الاجتماعية، الانتماء، الطموح، التعليم، العمل، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة على الترتيب 0.647، 0.475، 0.529، 0.041، 1.07.

وبناء على هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة للقيمة التي ثبت معنوية الفروق من حيث تمسك المبحوثين بها وهي احترام كبار السن، التعاون، العمل الحرفي، الهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية.

وقد كان هذا الفرض المعنوي لصالح المبحوثين من محافظة المنيا، وهو ما يعكس تمسك الريفيون بالوجه القبلي بهذه القيم أكثر من الريفيين بالوجه البحري، وقد يرجع ذلك إلى أن تمسك الريفيون بهذه القيم جزء أصيل من الثقافة الريفية المصرية، ولكن شهد ريف الوجه البحري موجة تغييرات كبيرة نتيجة التعليم والانفتاح الثقافي والجغرافي أثرت على الثقافة الريفية بما تتضمنه من التمسك بهذه القيم، على العكس من ريف صعيد مصر وحتى أن شهد هو أيضا تغيرات إلا أنها لم تكن بقوة التغيرات في الوجه البحري، إضافة إلى العادات والتقاليد الريفية بصعيد مصر والتي يصعب تغييرها أو الاقتراب منها مهما حصل الشخص على أعلى درجات التعليم وتقلد المناصب، ومنها احترام كبار السن، والتعاون كما أن معاناة صعيد مصر من مشكلات عديدة تشجعه على الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، وبالفعل تضيف بعض محافظات صعيد مصر على أنها محافظات طاردة للسكان.

جدول (3-109)

قيمة اختبار (T) لمعنوية الفروق بين رأي المبحوثين

من البحيرة والمنيا في درجة أداء المنظمات المدروسة لأنشطتها المختلفة

القيم المدروسة	المتوسط الحسابي		قيمة T المحسوبة
	ابو الشقاف	تندة	
المشاركة الاجتماعية	15.05	15.25	0.647
الانتماء	13.60	13.91	0.475
الطموح	12.18	12.35	0.529
احترام كبار السن	10.97	12.15	**3.69
التعاون	9.70	11.95	**7.28
التعليم	14.34	14.03	0.041
العمل	14.12	14.68	1.07
العمل الحرفي	12.81	14.53	**3.55
الهجرة الداخلية	5.65	7.43	**4.54
الهجرة الخارجية	4.30	5.46	*1.99

المصدر: الدراسة الميدانية

نتائج الدراسة الميدانية

غطى البحث عينة استطلاعية من المزارعين ممن يمارسون النشاط الزراعي على ارض زراعية (مملوكة/ مستأجرة / تزرع بالمشاركة) بعدد (70 مبحوث) في كل من قرية "ابو الشقاف" بمركز حوش عيسى بمحافظة البحيرة، وقرية "تنده" بمركز ملوى بمحافظة المنيا، بالإضافة لعدد من اصحاب المشروعات بالقرية بلغ عددهم15 في كل من قرية "ابو الشقاف" بمركز حوش عيسى بمحافظة البحيرة، وقرية "تنده" بمركز ملوى بمحافظة المنيا، وقد اسفر البحث عن النتائج التالية:

1. **ارتفاع نِسبة الامية:** حيث تبين ان 20٪، 24.3٪ من أجمالي المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب من (الاميين)، كما ان نسبة الاميين في اسر المبحوثين بلغت 62.9٪، و 64.3٪ في قريتي البحث على الترتيب.
2. **ضعف مستوى التعليم في اسر المبحوثين:** 88.6٪، و78.6٪ من اسر المبحوثين في قريتي البحث على الترتيب غير حاصلين على مؤهلات علمية، وان كان الحال افضل من قرية "تنده" الا ان نسبة غير الحاصلين على مؤهلات علمية ايضا مرتفعة.
3. **ممارسة اعمال اضافية بجانب الزراعة:** 51.4٪، و 42.9٪ في قريتى البحث على الترتيب يعملون في اعمال اضافية بجانب العمل في الزراعة، ويعود ذلك الى انخفاض دخولهم بسبب صغر حجم الحائزات الزراعية، وقد تبين ايضا انخفاض الاجور المتحصل عليها من الاعمال الاضافية، حيث ان 30.6٪ و 23.3٪ ممن يعملون عملا اضافيا في قريتى البحث يقعون في نفس فئة الأجر (اكثر من 801 جنيه).
4. **ارتفاع عدد افراد الاسرة:** حيث تبين ان 28.6٪ ، و 34٪ من إجمالي عدد المبحوثين على الترتيب في قريتى البحث تراوح عدد افراد اسرهم بين (5-8) فرد.
5. **ارتفاع نسبة البطالة في اسر المبحوثين:** حيث ان 61.4٪، و 58.6٪ من اسر المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب ليس بدون عمل.
6. **انخفاض مساحة مساكن المبحوثين:** 40٪، و30٪ من إجمالي المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب مساحة مساكنهم (اقل من 100 متر).
7. **انخفاض مستوى المرافق والخدمات العامة:** المرافق والخدمات منخفضة الى حد ما في وجودها، او كفاءة اداءها، (فيما عدا مرفق الكهرباء) في قريتى البحث على السواء، وان كانت اكثر انخفاضا في اتاحتها في قرية "تنده" بمركز ملاوي بمحافظة المنيا.
8. **مشكلات مساكن المبحوثين:** وفقا لنتائج البحث الميداني تبين ان المبحوثين يعانون من عدد من المشاكل الخاصة بمساكنهم، منها ما يتعلق بمساحة وحالة المسكن، ومنها ما يتعلق بالمرافق وعدم وجودها، او عدم استمراريتها، هذه المشاكل التي صرح بها المبحوثين تعد تفسيرا اشاروا اليه من

اتاحة المرافق، او مدى استمراريتها، او مدى كفايتها. ففي قرية "ابو الشقاف" يعانى (43) مبحوثاً من صغر مساحة المسكن، و(36) مبحوثاً من سوء حالة المسكن، بينما يعانى (21) مبحوثاً من تكرار انقطاع الكهرباء، و(10) مبحوثين من ان مياه الشرب غير نقية، بينما يعانى (14) مبحوثاً من عدم وصول المياه الى داخل المسكن، و(34) مبحوثاً من تكرار انقطاع المياه في مصدرها، و(38) مبحوثاً من صعوبة الحصول على البوتاجاز، و(53) مبحوثاً من عدم وجود شبكة صرف صحى، و(47) مبحوثاً يعانون من عدم انتظام التخلص من المخلفات.

وفي قرية "تنده" يعانى (55) مبحوثاً من صغر مساحة المسكن، و(42) مبحوثاً من سوء حالة المسكن، بينما يعانى (25) مبحوثاً من تكرار انقطاع الكهرباء، و(12) مبحوثين من ان مياه الشرب غير نقية، بينما يعانى (38) مبحوثاً من عدم وصولد المياه الى داخل المسكن، و(55) مبحوثاً من تكرار انقطاع المياه في مصدرها، و(49) مبحوثاً من صعوبة الحصول على البوتاجاز، وجميع المبحوثين يعانون من عدم وجود شبكة صرف صحى، و(54) مبحوثاً يعانون من عدم انتظام التخلص من المخلفات.

9. **انخفاض النشاط الريفي:** في قرية "ابو الشقاف" تبين **ان** 33٪ من اسر المبحوثين ليس لديهم ماشية، و61٪ ليس لديهم اغنام، و23٪ ليس لديهم طيور، وفى قرية تندة" يتبين ان 28٪ من اسر المبحوثين ليس لديهم ماشية، و53٪ ليس لديهم اغنام، و21٪ليس لديهم طيور، وهو ما يعنى ان هناك تحول معنوي قد حدث في انماط حياة المزارعين بالمقارنة بما كان معروف في فترات سابق، خاصة بما يتعلق بتعبير القرية المنتجة، وقد ساعد على ذلك بالدرجة الاولى، استخدام الآلات الزراعية مقبل استخدام الماشية في العمل المزرعى سابقا، والخلل الذى تشهده اسواق الماشية، والاغنام، والطيور بين وقت وآخر، فضلا عن الاعتماد الاسر الريفية على شراء احتياجات الغذائية من الأسواق، حيث تبين حيث تبين ان اسر المبحوثين يحصل اغلبهم على احتياجاتهم الغذائية من الاسواق.

10. **انخفاض حجم الحيازات الزراعية:** 59.4٪، و 55.6٪ من الملاك في قريتى البحث على الترتيب يقعون في فئة الحيازة الزراعية الصغيرة (اقل من فدان).

11. **انخفاض جودة مستلزمات الانتاج الزراعي:** وفقا لنوع المستلزمات يرى ما بين 38.6٪، و42.9٪ من المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" انها رديئة، وفى قرية "تنده ما بين 28.6٪، و37.1٪ من المبحوثين انها رديئة.

12. **ارتفاع اسعار مستلزمات النتاج الزراعي:** وفقا لنوع المستلزمات ما بين 42.9٪، و48.6٪ في "ابو الشقاف"، وما بين 44.3٪، و47.1٪ في "تنده" ان اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي مرتفعة.

13. **المعدات الزراعية:** ما بين 4.3٪، و7.1٪، وما بين 1.4٪ ، و2.8٪ فقط من إجمالي المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب لديهم معدات زراعية، ويرجع ذلك الى انخفاض حجم الحيازات الزراعية، وضعف القدرة التمويلية لدى المزارعين.
14. **ضعف التعامل مع البنك الزراعي:** ثلث عدد المبحوثين لا يتعاملون مع البنك، وبنسب 28.6٪ في قرية "ابو الشقاف"، و 37.1٪ في قرية "تنده" من إجمالي عدد المبحوثين في كل قرية لأسباب عديده منها: ارتفاع اسعار الفائدة، وقيمة الرسوم الادارية، وتعقد الاجراءات، وكثرة الضمانات، وغيرها من الاسباب التي اشار اليها المبحوثين.
15. **عدم الرضا عن التعامل مع البنوك:** 65٪ في قرية "ابو الشقاف" و26.9٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية غير راضين عن تعاملهم مع البنك، و10٪ قرية "ابو الشقاف"، و57.7٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية راضين الى حد ما عن تعاملهم مع البنك.
16. **عدم تفعيل الزراعة التعاقدية:** تفاوتت قناعة المبحوثين بالزراعة التعاقدية فمنهم من يرى انها تحقق له مميزات، بينما يرى اخرين انها غير مفيدة وينتابها العديد من اوجه القصور، رغم انه حتى الان لم يتم تفعيل الزراعات التعاقدية بالشكل المطلوب رغم وجود قانون ومركز للزراعات التعاقدية، **وفي** ابو الشقاف" اشار 84٪، و 73٪ من المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب انه لم يسبق لهم الزراعة التعاقدية، وقد اشار هؤلاء الى عدة اسباب منها صعوبة تحديد سعر البيع، او عدم مناسبة اسعار التعاقد، او ان مقدم التعاقد غير مناسب، او انه لا يوجد سلف أثناء الزراعة.

وبالنسبة لطبيعة المشروعات الموجودة بالقرية وفي ضوء النتائج المتحصل عليها من بحث عينة عشوائية من المشروعات تبلغ عددها 15 فى كل قرية ، تبين ان:

1. المشروعات المبحوثة هي مشروعات صغيرة، ومتناهية الصغر، حيث ان عدد (18) مشروعاً في قريتى البحث من إجمالي (30) مشروع، بنسبة 60% من هذه المشرعات يوجد بها عامل واحد، و40% اقل من (4) عمال، وهو ما صاحبه ايضا انخفاض الاجور، حيث انه في (13) مشروعاً بنسبة 43.3% من المشروعات المبحوثة، كان اجورهم اقل من 3000 جنيه، الامر الذى يحد الى درجة كبيرة من التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشروعات على اصحابها، والعاملين بها، وهو ما جاء متسقا مع نتائج البحث ذات العلاقة.
2. فيما يتعلق بالتأثير على تحسن مساكن اصحاب المشروعات وحالتهم التعليمية في قرية "ابو الشقاف، والذى جاء (ضعيفا) بنسبة 73.3%، لكليهما، جاء تحسن مساكن العاملين، وحالتهم التعليمية ضعيفا ايضا بنسبة 66.7%، و86.6% في كل منهما على الترتيب، وفي قرية "تنده"، جاء التأثير على مساكن اصحاب المشروعات وحالتهم التعليمية (ضعيفا) بنسبة 46.7%،

و66.7% لكليهما عل الترتيب، جاء تحسن مساكن العاملين، وحالتهم التعليمية ضعيفا ايضا بنسبة 66.7%، و93.3% في كل منهما على الترتيب.

3. عدم كفاية الاستثمارات الموجودة في المشروعات لدى 60% من المشروعات المبحوثة في قرية "ابو الشقاف" ، 73.3% من المشروعات المبحوثة في قرية "تنده" مما ينعكس على انخفاض الطاقة الانتاجية، وكفاءة اداء العمليات، وضعف القدرة على خلق قيمة مضافة تساعد على التوسع المستقبلي، فضلا عن احداث تأثير معنوي على أحوال اصحاب المشروعات والعاملين بها.
4. عدم كفاية تكاليف التشغيل المستخدمة في المشروعات بنسبة 60% في قرية "ابو الشقاف"، و80% في قرية "تنده" وهو ما يعكس انخفاض الطاقة الانتاجية للمشروعات، ويخل بالحجم الاقتصادي المناسب لهذه المشروعات، وبالتالي انخفاض إيراداتها، وقدرتها على تلبية المطلوب منها.
5. على الرغم من ان توفير التمويل، والائتمان يعد من اهم اسباب نجاح وتطور الانشطة الاقتصادية، خاصة في ظل تدنى التراكم الرأسمالي لدى المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وارتفاع اسعار المدخلات، وتقلب اسعار المنتجات، الا ان الصورة الذهنية لدى كثير من اصحاب المشروعات تجاه التعامل مع البنوك خاصة في القرية المصرية، تحد الى حد كبير من امكانية هذا التعامل فضلا عن الاسباب الخاصة بهذا التعامل والتي تدفع الكثير من اصحاب المشروعات بعيدا عن هذا التعامل، حيث اشارت النتائج ان 80% من اصحاب المشروعات في قرية "ابو الشقاف"، و60% في قرية "تنده" لا يتعاملون من البنوك، فضلا عن غالبية من تعاملوا مع البنوك (غير راضين)، و(غير راضين الى حد ما) بنسبة كبيرة في قريتى البحث.
6. اخفاض نسبة من تعاقدوا على النتاج مسبقا بنسبة 66.7% في قرية "ابو الشقاف"، و73.3% في قرية "تنده" ويرجع ذلك الى الصورة الذهنية عن عدم جدوى التعاقد ووجود عيوب به، او عدو توفر الفرص الجيدة لهذا التعاقد.
7. تواجه المشروعات مشاكل تتعلق بتسويق منتجاتها، من اهمها عدم حصولها على القيمة العادلة لما ينتجونه من سلع او ما يقدمونه من خدمات.
8. تواجه المشروعات مشاكل تتعلق بتعاملهم مع الادارة المحلية، ومدى رضاه عن هذا التعامل، في مجالات التراخيص، والكهرباء، والمياه، والصرف، والتخلص من المخلفات.

فيما يتعلق بمستوى اداء المنظمات الريفية فقد اتضح الاتي:

تم تحديد عدد 8من المنظمات العاملة بالقرية وتم تحدد مجموعة من الانشطة والخدمات التي تقزم بها كل منظمة وسؤال المبحوثين عن مدى تواجد النشاط من عدمه بالإضافة الى مستوى جودة النشاط في حالة وجوده وقد تم التوصل للنتائج التالية:

1. **بالنسبة للمنظمة الصحية** اقتصرت الانشطة الموجودة بها على تطعيم الاطفال تطعيم الأطفال 100% بقرية البحيرة، و97.1% بقرية المنيا ، ثم الرعاية الصحية للحوامل 94.3% ابو الشفاف مقابل 80% تندة، ثم خدمات تنظيم الأسرة 85.7% بالبحيرة مقابل 70% بالمنيا والرعاية الصحية للحوامل وخدمات تنظيم الاسرة ، فيما كانت اقل الانشطة الصحية تواجدا التوعية الصحية للريفيين ورش المساكن بالمطهرات. وبالنسبة لمستوى اداء المنظمة الصحية تبين انخفاض مستوى اداء معظم انشطتها وان هناك فرق بين القريتين محل الدراسة من حيث مستوى الاداء لصالح قرية ابو الشقاف ، وارجعت الدراسة اسباب انخفاض مستوى الاداء الى عدم وجود اطباء متخصصون ، وعدم وجود اجهزة طبية للفحص ، وسوء معاملة العاملين بالوحدة للمرضى ، ونقص الأدوية صيدلية الوحدة.
2. **بالنسبة للمدرسة كمنظمة تعليمية** تبين ان تعليم التلاميذ هو النشاط الرئيسي لها واكثر الانشطة تواجدا في قريتي الدراسة بنسبتى 100% ،98.6 ، ثم نشاط الرحلات الترفيهية 54.3% ، 51.4% ، ثم الرعاية الصحية للحوامل 94.3% ،80% وذلك من الاحدى عشر نشاطا المذكور، يليه نشاط الرحلات الترفيهية بينما كان اقل الانشطة تواجدا هو التدريب على الصناعات التقليدية، وعمليات التشجير. كما تبين انخفاض مستوى اداء المنظمة التعليمية لأنشطتها بقرى الدراسة، وارجعت الدراسة اسباب انخفاض الاداء الى نقص عدد المدرسين المتخصصين ،وعدم توفر أماكن لممارسة الأنشطة المدرسية ، ارتفاع كثافة الفصول، وعدم توفر الامكانات المادية بالمدرسة.
3. **بالنسبة للجمعية الزراعية** تم تحديد 14 نشاطا يجب ان تقوم بهم لخدمة القرية وبسؤال المبحوثين تبين ان نشاط توفير الاسمدة الكيماوية كان من اكثر الانشطة بقريتي الدراسة 78.6% ،50% ، ثم نشاط تطهير الترع والمصارف 52.9% ، 27.1% بالمنيا، ثم نشاط حماية الاراضي ومنع التعدي عليها 42.9%، 30%، اما اقل الانشطة تواجدا بالجمعية الزراعية بقريتي الدراسة فكان توفير المكينة الزراعية.وفيما يتعلق بمستوى اداء الجمعية التعاونية الزراعية فقد بينت نتائج الدراسة أن مستوى اداء الجمعية الزراعية بقريتى الدراسة لمعظم انشطتها كان منخفض جدا ، ويرجع ذلك الى المعوقات التى تعانى منها الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرية واهمها قلة عدد المهندسين الزراعيين بالجمعية، منافسة القطاع الخاص للجمعية في جودة وتوفير الخدمات ،عدم توفر مرشدين زراعيين

بالجمعية عدم توفر مستلزمات الانتاج الزراعي بالجمعية ، سيطرة اصحاب النفوذ على الجمعية ، عدم توفر الامكانات المادية بالجمعية.

4. **بالنسبة لبنك القرية** تحددت الأنشطة التي يجب أن يقوم بها بنك القرية في احدى عشر نشاطاً، ان اكثر تلك الأنشطة تواجداً بقريتى الدراسة نشاط توفير السلف النقدية بنسبة 74.3% بابو الشقاف ، 70%بتندة، ثم فتح حساب توفير 57.9% بابو الشقاف، 50%بتندة بينما كانت أقل الأنشطة تواجداً نشاط تمويل مشروعات التصنيع الزراعي. وبالنسبة لمستوى أداء بنك القرية للأنشطة بقريتي الدراسة تبين من النتائج انخفاض هذا المستوى لغالبية أنشطته، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب اهمها ارتفاع اسعار الفائدة على القروض، وارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج بالبنك ،وكثرة وتعقد الضمانات، وانخفاض جودة مستلزمات الانتاج التي يوفرها البنك، وعدم وجود فترة سماح كافية للسداد.

5. **بالنسبة للوحدة المحلية القروية** فقد تحددت الأنشطة التي يجب أن تقوم بها الوحدة المحلية في احدى عشر نشاطا وقد تبين من النتائج أن أكثر الأنشطة تواجداً نشاط توصيل المرافق (المياه– الكهرباء.) للقرية بنسبة 78.6% بالبحيرة مقابل بالمنيا، ثم نشاط تحصيل الرسوم المحلية 61.4% بالبحيرة مقابل 15.7% بالمنيا، ثم نشاط صيانة شبكات المياة والصرف 55.7% بالبحيرة مقابل 25.7% بالمنيا، ، وبالنسبة لمستوى أداء الوحدة المحلية لأنشطتها تبين انخفاض هذا المستوى في قرى الدراسة ويرجع انخفاض الاداء لمجموعة من الاسباب من اهمها: انتشار الفساد الاداري بالوحدات المحلية، وضعف الادارة بالوحدات المحلية، وسيطرة أصحاب النفوذ من القرية على الوحدة المحلية، والوساطة والمحسوبية في التعامل مع الوحدة المحلية، وعدم توفر الامكانات المادية للوحدات المحلية، وعدم وجود مجالس شعبية محلية تراقب وتشارك الوحدات المحلية.

6. **بالنسبة لجمعية تنمية المجتمع المحلى** تحددت الأنشطة التي يجب أن تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلي في ثمانية عشر نشاطاً ،وكانت أكثر الأنشطة تواجداً في قريتي الدراسة دار الحضانة للأطفال بنسبة 54.3% بالبحيرة مقابل 25.7% بالمنيا، ، كما تبين انخفاض مستوى أداء الجمعية لأنشطتها في محافظة المنيا بالمقارنة بالبحيرة، وفيما يتعلق بأسباب انخفاض أداء جمعيات تنمية المجتمع المحلي لأنشطتها تمثل اهمها في ضعف التمويل المخصص للجمعيات، وعدم اقبال أفراد المجتمع على المشاركة في أنشطة الجمعية، وسيطرة أصحاب النفوذ على الجمعية، والقيود التي يفرضها القانون على جمعيات تنمية المجتمع المحلي. الوساطة والمحسوبية في الاستفادة من الأنشطة ،

7. **بالنسبة لمركز الشباب بالقرية** تحددت الأنشطة التي يجب أن يقوم بها مركز الشباب في احدى عشر نشاطا وتبين من النتائج أن أكثر الأنشطة تواجداً بمركز الشباب في قريتي الدراسة أنشطة تنظيم المسابقات الرياضية بين الشباب ويتضح من ذلك قلة عدد الأنشطة التي تقوم بها مراكز

الشباب بقريتي الدراسة، كما تبين انخفاض مستوى أداء مراكز الشباب لأنشطتها وخاصة في قرية تنده محافظة المنيا بالمقارنة بقرية ابو الشقاف محافظة البحيرة و يرجع انخفاض أداء مركز الشباب لأنشطته الى العديد من الأسباب والتي تمثل معوقات منها ما كشفت عنة نتائج الدراسة وأهمها ضعف التمويل المخصص لمراكز الشباب، وضعف الاشراف على مراكز الشباب، وسيطرة بعض الأعضاء على المركز.

8. **المنظمة الدينية:**تحددت الأنشطة التي يجب أن تقوم بها المنظمة الدينية في احدى عشر نشاطا وكان اكثر الأنشطة تواجداً بالمنظمة الدينية بقريتي الدراسة التوعية الدينية وتحفيظ القرآن الكريم ،التوعية الدينية للمرأة الريفية، وبالنسبة لمستوى أداء المنظمة الدينية لأنشطتها تبين انخفاض هذا المستوى في قرى الدراسة وخاصة في قرية تندة وعن اسباب انخفاض أداء المنظمة الدينية لأنشطتها تبين من النتائج وجود بعض الأسباب التي تعوق أداء المنظمة الدينية عن أداء أنشطتها منها عدم توفر التمويل اللازم للمنظمة الدينية، وانشغال المسئولين عن المسجد بأمورهم الحياتية، وعدم توفر اماكن ملحقة بدور العبادة لأداء الأنشطة، وضعف ثقة أفراد المجتمع في القائمين علي امر المنظمات الدينية.

وفيما يتعلق بمستوى تمسك المبحوثين من عينة الدراسة بالقيم:

1. تبين من النتائج ارتفاع مستوى تمسك المبحوثين من مجتمعى الدراسة بقيمة المشاركة الاجتماعية وخاصة في مناسباتهم الاجتماعية المختلفة مما يزيد من تماسك المجتمع.
2. وبالنسبة لقيمة **الانتماء** بينت النتائج أن حوالي نصف المبحوثين بالمجتمعين تمسكهم متوسط بقيمة الانتماء وترتفع تلك النسبة بمحافظة المنيا. وان ذلك يرجع الى قد يرجع الى الضغوط الاقتصادية والاضطرابات الامنية التي عاشها المجتمع المصري عقب ثورة 25 يناير، وأصبح البعض يتمنى الحصول على فرصة سفر أو حتى هجرة دائمة، لكن في نفس الوقت يتمسك البعض بالوطن ويدافع عنة ،كما تبين النتائج وجود تقارب بين مجتمعي الدراسة في قيمة الطموح.
3. كذلك ثبت ارتفاع تمسك الريفيون المبحوثون من المجتمعين بقيمة احترام كبار السن وارتفت تلك القيمة لدي المبحوثين من محافظة البحيرة 90% ثم المبحوثين من محافظة المنيا88.6%.
4. كذلك تبين النتائج أن مستوى تمسك الريفيون بمجتمعي الدراسة بمفهوم التعاون يقع في المستوى المتوسط ، وتنخفض تلك النسبة في الوجه البحرى 54.3% مقابل 58.6% بالوجه القبلي، ويرجع ذلك الى تغير النظم الزراعية وزيادة الاعتماد على الميكنة الزراعية مما قلل من العامل البشري، والذي كان يتم توفيره من خلال المزاملة والتعاون بين الريفيين، ومع ذلك يصبح التعاون في بعض الأمور قائم وموجود.

5. أتضح من النتائج أن تزايد تمسك المبحوثين فى المجتمعين بقيمة التعليم98,6% من الوجه البحري والقبلي كما تساوت النسبة بين المبحوثين ايضا من الوجه البحري والقبلي و يرجع وجود نسبة كبيرة من فئة مستوى التمسك المتوسط الى رغبة الكثير من الريفيين في حصول ابنائهم على مستوى معين من التعليم يسمح لة معرفة القراءة والكتابة، ثم التوجه نحو الأعمال الحرفية اليدوية التي تضمن له فرصة عمل والحصول منها على دخل مناسب بعد أن تزايدت معدلات البطالة خاصة بين خريجي التعليم العالي.
6. بالإضافة الى ذلك اثبتت النتائج ارتفاع نسبة تمسك المبحوثين بالوجه البحري بقيمة العمل وذلك بنسبة 58.6% بينما تنخفض نسبة تمسك المبحوثين بالوجه القبلي بقيمة العمل الى 42.9 في المنيا. وعليه يتضح أن غالبية المبحوثين من مجتمعى الدراسة ينخفض مستوى تمسكهم بقيمة العمل ويمكن تفسير ذلك بأن هجرة البعض وحصولهم على دخول كبيرة لا تناسب حجم العمل الذي يقومون به، وكذلك عمل البعض ببعض الاعمال الهامشية كالسمسرة والمضاربة كان له آثر سلبي على تمسك البعض بقيمة العمل وأصبح الهدف لدي الكثير الحصول على أعلى دخل من اي عمل سهل حتى لو كان غير شرعي. ، وقد انعكس ذلك إلى تدنى النظرة إلى العمل بصفة عامة.
7. وبالنسبة لقيمة العمل الحرفي بينت النتائج ان غالبية المبحوثين بمجتمعي الدراسة مستوى تمسكهم بقيمة العمل الحرفي ما بين متوسط ومرتفع، وهو ما يمكن تفسيره باتجاه البعض والذين فشلوا في الحصول على فرصة عمل بشهادتهم وتخصصهم قد يقبلون بالعمل الحرفي ويصبح لديهم اتجاه ايجابي نحوه للحصول على دخل يضمن لهم المعيشة الكريمة أما البعض الآخر يرفض العمل الحرفي لأن أسرته لا تقبل به، و لديها القدرة المالية على الإنفاق على ابنائها حتى لو كانوا متعطلين عن العمل افضل من العمل الحرفي لهم حيث النظرة الدونية للعمل الحرفي.
8. وبالنسبة للهجرة الداخلية فقد حدث تغير في اتجاه الريفيين نحو حيث يرغب البعض منهم في ترك قريته والهجرة الى أي مكان اخر داخل مصر يوفر له فرصة عمل مناسبة وحياة كريمة وتعتبر تلك نتيجة ايجابية يمكن الاعتماد عليها وإنشاء مجتمعات جديدة ونقل الريفيين اليها لتخفيف الكثافة السكانية المرتفعة جبرا بالوادي وبالتالي حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالمجتمعات الريفية القديمة

وعليه يتضح ارتفاع رغبة الريفيين بالوجهين القبلي والبحري نحو الهجرة الخارجية وهو ما يمكن تفسيره بأن قلة فرص العمل بالريف خاصة المجتمعات التي تعمل بالزراعة، ولد الدافع لدي الكثيرين نحو الهجرة الخارجية خاصة أن من خاض تجربة الهجرة الخارجية بهذه

المجتمعات تحسن مستوى معيشته وشجع الآخرين على التقليد والبحث عن فرصة سفر والهجرة الى الدول الأخرى.

- تبين وجود فرق معنوي بين المبحوثين من محافظتي البحيرة والمنيا من حيث تمسكهم بالقيمة التالية: احترام كبار السن، التعاون، العمل الحرفي، الهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية، وبلغت قيم "ت" المحسوبة على الترتيب 3.69، 7.28 ، 3.55، 4.54، 1.99.
- عدم وجود فروق معنوية بين المبحوثين من محافظتي الدراسة (البحيرة والمنيا) من حيث تمسكهم بالقيم التالية: المشاركة الاجتماعية، الانتماء، الطموح، التعليم، العمل، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة على الترتيب 0.647، 0.475، 0.529، 0.041، 1.07.

الفصل الرابع

مستقبل القرية المصرية فى اطار رؤية 2030

4-1 مقدمة:

على الرغم من الجهود المبذولة عبر الزمن لتطوير والنهوض بالقرية المصرية من خلال المشروعات والبرامج المختلفة والتي كان من ابرزها برنامج شروق للتنمية الريفية الا ان القرية ما زالت تعانى من الفقر والبطالة والتهميش وغيرها من المشاكل التي تحول دون تنميتها بالشكل المرغوب ، وقد اهتمت رؤية مصر 2030 بضرورة تبنى مشاريع قومية للنهوض بالقرية وتنميتها من خلال البرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية بهدف تحسين جودة حياة أهل القري بمشاركتهم الفعلية، لتجد كل قرية نصيباً عادلاً من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية، والخدمات العامة، وأيضاً نصيباً عادلاً في المشروعات الاقتصادية ليتحسن دخل أبناء القرى ويجدوا فرصاً للعمل الشريف المنتج، ومن ثم تتحسن احوالهم ، ومع اطلاق البرنامج منذ عام 2014 الا انه لم تظهر له أي اثار على القرى التي ارتفع بها معدلات الفقر وفقا لتعداد 2016 يعانى 88% من قرى الصعيد من ارتفاع مستوى الفقر بها ، ومن ثم تهدف الدراسة الى التعرف على متطلبات واحتياجات التنمية بتلك القرى من خلال دراسة ميدانية واقعية تعكس احوال تلك القرى واحتياجاتها الفعلية في اطار رؤية 2030 للتنمية المستدامة وقد اجريت الدراسة على عينة استطلاعية من القرى المصرية للتعرف على الواقع الفعلي للقرى المصرية واليات وسبل التطوير وذلك من خلال الانشطة الريفية الموحودة في القرية و طبيعة المشروعات الموجودة بالقرية والمنظمات الريفية ومستوى ادائها والقيم الريفية ومدى تمسك الريفيون بها ، وخلصت الى ارتفاع مستوى الامية بين المبحوثين ، وانخفاض المستويات التعليمية وارتفاع معدلات البطالة هذا علاوة على انخفاض الخدمات الاساسية من كهرباء ومياه شرب نقية وصرف صحى وانخفاض كفائتها في حالة وجودها وسوء حالة المساكن وضيق مساحتها ، هذا بالإضافة الى انخفاض حجم الحيازات الزراعية وانخفاض جودة مستلزمات الانتاج الزراعى وارتفاع اسعارها في ظل ضعف القدرة التمويلية للمزارعين وعزوفهم عن التعامل مع البنوك نتيجة الصورة الذهنية السيئة لديهم عن البوك ومن ثم تزايد درجة عدم الرضا عن تلك البنوك ، وقد اثر ذلك بشكل كبير على المشروعات التى انخفضت طاقتها الانتاجية نتيجة ضعف الاستثمارات وعدم كفاية تكاليف التشغيل لتلك المشروعات ، وتدنى الصورة الذهنية لدى اصحاب تلك المشروعات بشان التعاقد على الانتاج ومن ثم صعوبة تسويق الانتاج ، والمعوقات التى تواجهها اصحاب تلك المشروعات في تعاملها مع الادارة المحلية في مجالات التراخيص والكهرباء والمياه والغاز وهو ما يعنى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعانى من سوء التخطيط سواء من حيث المكان او النوع او الحجم او التمويل او الدعم الفني او فرص التوسع او التكامل وانه لا توجد استراتيجية تنظم عمل تلك

المشروعات في الريف، من ناحية اخرى اوضحت الدراسة انخفاض عدد الانشطة التي تؤديها المنظمات داخل القرى التي تعمل بها علاوة على انخفاض مستوى اداء تلك الانشطة ان وجدت وذلك بسبب انخفاض امكانيات هذه المنظمات، وفيما يختص بالقيم الريفية فقد بينت نتائج الدراسة ان هناك قيم لم تتأثر بالمتغيرات التي يمر بها المجتمع مثل قيمة المشاركة والتعاون واحترام كبير السن في حين تأثرت قيم اخرى مثل العمل الحرفي والهجرة الداخلية والخارجية حيث ساهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تزايد الاتجاه نحو تلك القيم.

ونستنتج من خبرات التنمية الريفية السابق استعراضها ومن نتائج الدراسة الميدانية ان الفصل بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية كان سببا هاما من اسباب تخلف التنمية الريفية والقرية المصرية فإهمال الزراعة والذى نجم عنه انخفاض الناتج الزراعي ومن ثم تفاقم معدلات الفقر الريفي وتراجع مستوى معيشة الريفيين علاوة على نصرة المدينة على حساب الريف كان له اثره الكبير على سيادة النظرة الدونية الى الريف المصري باعتبار انه فقط المصدر الرئيسي للمواد الخام الاولية الزراعية وان دوره يقتصر على امداد المدينة بتلك الموارد وذلك دون النظر الى الموارد والاصول الأخرى العديدة والذاتية او الكامنة فيه سواء من حيث راس المال البشرى او النقدي او الاجتماعي او منظومة القيم الريفية بأبعادها ومكوناتها للاستفادة منها وتوظيفها فتم حرمان الريف من الخدمات الاساسية ومن مميزات المدينة. ونتيجة لما سبق يمكن القول بان اى جهود لتنمية الريف لابد ان تنطلق من نظرة شمولية تأخذ في اطارها كل العوامل المساندة والخاصة بالنهوض بالقرية وان ترتكز في المقام الاول على تحقيق الاستدامة في التنمية من خلال تغيير مفهوم التنمية الريفية الى مفهوم التحول الريفي[1] الشمولي والذى يتضمن نمو الإنتاجية الزراعية، تنويع أنماط الإنتاج وسبل العيش في القطاع الزراعي والقطاع الريفي غير الزراعي، بالإضافة إلى توجيه العمالة في قطاعات اخرى كالصناعة التحويلية والخدمات، وتلعب التشابكات القطاعية التى تضمن نمو وتنوع الطلب من الاقتصاد الريفى دور كبير في دعم التنمية الريفية واستدامتها ويحد من القيود التي تواجهها. اذ انه يولد تأثيرات إيجابية وسلبية للسكان الريفين حيث يتغير وفقا لذلك هيكل حيازات الأراضي والتكنولوجيا المستخدمة وتوزيع قوة العمل، مما قد يؤدى للعديد الأثار الاجتماعية الإيجابية من ارتفاع مستويات الدخول وارتفاع متوسط العمر المتوقع وتحسن في التعليم والتغذية والصحة وتمكين المرأة.

مع الاخذ في الاعتبار ان التحول او الريفى لا يضمن الحد من الفقر الريفي وتحقيق التنمية الريفية ما لم يكن مقروناً بتحول ريفي سريع يقوم على السكان الريفين باعتبارهم محور التنمية وصانعين

[1] عملية يفضي فيها ارتفاع مستوى الإنتاجية الزراعية، وازدياد الفوائض القابلة للتسويق، واتساع فرص العمل غير الزراعي، وتحسن فرص الحصول على الخدمات، والوصول إلى البنية الأساسية الجيدة، واكتساب القدرة على التأثير في السياسات، إلى المساهمة في تحسين الدخول في المناطق الريفية وتحقيق نمو شامل، ويشكل بالتالي التحول الريفي الشمولي مكوناً حاسماً للنمو الشامل ككل، والتنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية

لهـا ومشـاركين فيهـا ومسـتفيدين منهـا ، مـن خـلال النهـوض بأوضـاعهم ومواجهـة التحـديات المتعلقـة بالحصول على الموارد الطبيعية ومدخلات الإنتاج والتكنولوجيا. كما يعتمد التحول الريفي على سياسات زراعية تختلف وتتنوع بتنوع مستويات التحول فمثلاً في **المستويات المنخفضة نسبياً في التحول** تظهر الحاجة إلى سياسات تهدف إلى تعزيز الزراعة وتحفيز نمو الإنتاجية الزراعية السريع وهى سياسات خاصة بدعم الفلاح والمزارع الصغير وتوفير مستلزمات الانتاج بجودة عالية واسعار مناسبة)، ومع وصول التحول إلى مستويات أعلى يبرز دور السياسات التي تهدف إلى تحديث الزراعة بتوفير التكنولوجيا لحديثة والمساندة للمزارع واهمها السياسات الخاصة بالتحول الرقمى في الزراعة ورقمنة الزراعة وخدمات الارشاد الزراعى وغيرها ، بينما على المستويات العليا للتحول ينبغي التركيز على سياسات الحفاظ على الزراعة والقيم وغيرها. وحتى يمكن تحقيق التحول الريفي الشمولي، يتعين على الدول أن تتخذ إجراءات محددة، لتمكين سكان الريف من الاستفادة من الفرص، والتغلب على التهديدات التي تصاحب عمليات التحول، وتشير خبرة "الايفاد"[1] على امتداد ما يناهز أربعة عقود من الزمان، الى أنه عندما يتمكن السكان الريفيون من تنظيم أنفسهم، وعندما تتاح لهم سبل وصول موثوقة إلى الأراضي، والموارد الطبيعية الأخرى، والتكنولوجيا، والتمويل، والاسواق، فإن سبل كسب عيشهم، ومجتمعاتهم ستكون حينئذ قادرة على الازدهار وعندها يمكننا القول ان هناك تحولا حقيقيا حدث في القرية لمصرية.ولا شك ان تجربة برنامج الاتحاد الأوروبي المشترك للتنمية الريفية في مصر[2] والذى بدأ العمل من عام 2014 تنتهج هذا النهج من خلال تعزيز البنية التحتية الزراعية والمؤسسات الزراعية واتحادات المنتجين و لا تكتفى بمنح القروض فقط وانما تهتم بتحفيز المزارعين الفقراء والمهمشين للبحث عن مصادر اخرى بديلة للدخل، وتقوم فلسفة البرنامج على اشعار المنتفعين من البرنامج بملكيتهم للمشروعات بدافع المشاركة ، كما يسعى البرنامج لمواجهة احتياجات المبحوثين الحقيقية والعمل على الوفاء بها وذلك بمحافظات مطروح، والمنيا والفيوم ورغم ما يواجه البرنامج من تحديات سواء من حيث صغر الحيازات وعدم توافر المياه او صعوبة ادارة المشروعات الصغيرة الا انه يؤمل ان تحدث تأثيرا على التنمية الريفية اذا استمر في اداءه وفق هذا النهج.

واستكمالا لأهداف تلك الدراسة وبعد التعرف على احوال القرية المصرية والمعوقات التي تواجهها وكذلك الخبرات المختلفة للتغلب على تلك المعوقات فان هذا الفصل يستعرض بعض الحلول اللازمة لمواجهة المعوقات الخاصة بالدراسة الميدانية والمتطلبات والاحتياجات اللازمة للنهوض بأوضاع القرية المصرية وذلك في ظل استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 وما اسفرت عنه نتائج الدراسة:

---

[1] الايفاد، المصدر السابق.

[2] برنامج الاتحاد الأوروبي المشترك للتنمية الريفية http://www.eu-jrdp.org/strategy/?lang=ar

وفقا لنتائج الدراسة وبالنسبة **<u>للهدف الاول المتمثل في طبيعة المشروعات الموجودة بالقرية والمشاكل التى تواجه تلك المشروعات</u>** فان الدراسة توصي بما يلى:

- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فى القرى والعمل على نجاحها والجدير بالذكر ان استراتيجية التنمية المستدامة 2030 لوزارة الزراعة قد تضمنت المشروع القومي لتشجيع الاستثمار الزراعي ودعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية من خلال المشروعات الصغيرة التي تعتمد على الميزة النسبية للمنتجات الزراعية المختلفة وحفز وتشجيع الاستثمار في المشروعات التصنيعية والحرفية المرتبطة والمتكاملة لتدعيم القدرة التنافسية والترويج لها في الأسواق المحلية والخارجية ويتطلب تحقيق ذلك التخطيط الجيد لتلك المشروعات وخاصة في القرى وفقا للمزايا النسبية لكل قرية وحل المشاكل والمعوقات التي تواجه اصحابها سواء مشاكل تمويلية او تسويقية او مشاكل خاصة بالتعامل مع الادارات المحلية سواء بالترخيص او غيره وان تتضمن الاستراتيجية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات الريفية.وان يتم ذلك من خلال:
- إعداد خرائط استثمارية للاسترشاد بها في انشاء المشروعات الجديدة والمستقبلية ونوعيتها وأماكن إقامتها والموارد المتاحة والمجتمعات السكانية وتسهيل الاطلاع عليها بتكاليف رمزية. والتحديث المستمر لتلك الخرائط وتوافر قواعد للبيانات يتم الاستفادة منها في عملية التحديث.
- تخفيض اسعار الفائدة على القروض الخاصة ببنك التنمية وتيسير عملية الاقراض وتغيير الصورة الذهنية لدى الفلاحون عن البنك وضرورة انشاء صناديق أو مؤسسات إقراضية متخصصة، والتوسع في القروض العينية وتوفيرها بالحجم المناسب لطبيعة المشروعات الصغيرة فترات السماح مناسبة
- توفير مراكز للتدريب على تلك المشروعات وخاصة الصناعات الحرفية واستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في تطوير منتجات تلك المشروعات بما يتفق والتطورات العالمية في هذا الموضوع.
- تشجيع التسويق التعاقدي من خلال تنظيمات تعاونية متخصصة، والتقليل من القيود المفروضة على التصدير.
- ضرورة وجود نشرات دورية بأحوال السوق، والتوسع في انشاء المنافذ التسويقية، والاهتمام بالمعارض، والاهتمام بالطرق، والتواجد الأمني خاصة في المناطق البعيدة والمتطرفة، والاستفادة من مخلفات المشروعات الكبيرة كالورق والمواد البلاستيكية
- التأمين على المشروعات ضد المخاطر المستقبلية ضماناً للاستمرارية وعدم التوقف
- التوسع فى القروض الحسنة وفى مبادرات التكافل الاجتماعي التي من شانها سداد ديون اصحاب المشروعات.
- إعفاء المشروعات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة، ومد فترة الاعفاء الضريبي بما يتوافق وحجم المشروع

- خفض قيمة مستلزمات الانتاج وخاصة الطاقة والاستفادة من مخلفات المشروعات مثل المواد البلاستيكية والورقية والكارتونية، وإعفاء المشروعات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة، الاستفادة من المخلفات والمتبقيات الزراعية وغير الزراعية عبر تدريب المزارعين على اعادة استخدامها
- تشجيع ريادة الاعمال في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالريف وبناء سلاسل القيمة في هذا المجال ومواكبة التطور التكنولوجي في هذا الشأن وتشجيع وجود رواد اعمال في هذا المجال
- تسهيل إجراءات استخراج التراخيص، وفتح مكاتب بالإدارات المحلية بنظام الشباك الواحد استخراج التراخيص وكافة الاوراق اللازمة للمشروعات.
- ضرورة توافر قواعد للبيانات والمعلومات عن أحوال الاسواق المحلية والخارجية، والمزايا النسبية لكل سوق وظروف العرض والطلب، وأن تتسم هذه البيانات بالدقة والحداثة، وأن تكون متاحة بشكل مستمر وبسهولة، وأن تقدم بالمجان أو بمقابل رمزي.

تهيئة البيئة التسويقية وخاصة للمنتجات القروية ومنتجات المشروعات الصغيرة

ثانيا: الاهتمام بالسكان الريفيين والقضاء على مشكلة الامية المرتفعة بينهم من خلال استثمار جهود الشباب والمتعلمين والذين لا تتوافر لهم فرص عمل للإسهام في حل تلك المشكلة في قراهم ومنحهم حوافز مناسبة وضرورة وجود الية متابعة في هذا الموضوع حيث ان برامج محو الامية التى تم تعميمها على الريف المصري عبر المشروعات التنموية المختلفة لم تؤتى ثمارها بدليل ارتفاع استمرار ارتفاع معدلات الامية بالقرى المصرية.

- والاهتمام بنشر فصول محو الامية في القرى المختلفة والتركيز على النساء والفئات الاكبر سنا.
- الاهتمام بمشروعات البنية الاساسية في الريف وادخال الكهرباء والمياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي.
- رفع كفاءة خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي والاهتمام بمد شبكات الطرق الى جميع القرى وتحسين تلك المتهالكة في القرى الاخرى البنية التحتية للقرى والنجوع لما لذلك من تأثير على نوعية حياة الافراد للمجتمع
- زيادة وعى المزارعين بأهمية الزراعة التعاقدية ودورها في تسويق المحاصيل الزراعية من خلال إجراء حملة توعية للأطراف الأساسية للتعاقد وهم صغار المزارعين والتجار وشركات التصنيع والمصدرين لشرح المزايا التى يحققها نظام الزراعة التعاقدية لكل طرف من الأطراف علاوة على ما تحققه من نتائج ايجابية للاقتصاد القومي.
- دعم ايجاد سوق للمنتجات عالية الجودة والمنتجات عالية القيمة وضمان الالتزام بمعايير الجودة والسلامة الغذائية.
- انشاء منصات لتبادل المعلومات وهذه يمكن ان تنشئها المنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك لتبادل المعلومات الخاصة بالشراكات بين المزارعين وقطاعات الأعمال لتبادل خبرات الزراعة

التعاقدية والهدف من ذلك هو ايجاد منصة تمكن الادارات الحكومية ذات الصلة وقطاعات الاعمال والتعاونيات والمجتمعات والأوساط الاكاديمية من تبادل الخبرات للمساعدة فى الحد من مخاطر وتكاليف الزراعة التعاقدية وتعزيز وتطوير الشراكات بين المزارعين وقطاعات الاعمال.

- تفعيل دور التعاونيات في الربط بين المزارعين والأسواق المحلية والخارجية بما يؤدى لزيادة التنافسية الزراعية. ويرجح نسب التصدير والتصنيع مع خلق قيمة مضافة وفرص عمل منتجة.
- اقتراح آلية الدعم المشروط لصغار المزارعين لكل استثماراً انتاجياً لتحسين الانتاجية والجودة الزراعية.
- . تغيير الصورة الذهنية لدى الريفيين عن موضوع التعاقدات الانتاجية من خلال زيادة وعيهم بأساليب التعاقد وكيفية الحصول على حقوقهم وما تنص عليه العقود.
- الاهتمام بالسياحة الريفية من اجل تنويع مصادر دخول المزارعين.

رابعا:النهوض بالمنظمات الريفية

بالرغم من اهمية دور المنظمات الريفية محل الدراسة الا انه في الوقت الراهن اصبح دورها يشوبه الكثير من القصور الامر الذى يستدعى العمل على رفع كفاءتها وتحسين مستوى ادائها كالتالي:

1. الارتقاء بالوحدات الصحية بالقرى ورفع مستوى ادائها في خدمة القرى.والاهتمام بتوفير الخدمات الصحية الاساسية في جميع القرى والمراكز ودعم الوحدات الصحية بالريف بالإمكانيات اللازمة لا داء تلك الخدمات بكفاءة والتوسع في الخدمة الصحية لتشمل مجالات التوعية الصحية للريفيين ورش المساكن والطرقات بالمطهرات وخاصة في حالة وجود اوبئة او امراض مفاجئة (كورونا) مثلا حيث لوحظ قيام أهالي القري بالدور الاكبر في تطهير ورش القرى بالمطهرات وذلك بالجهود الذاتية ولم يكن هناك دور للوحدات الصحية في هذا الشأن ، بجانب تفعيل الخدمات الاخرى من تحاليل طبية لأهالي القرية وصرف الادوية وغيرها من الخدمات الصحية الاساسية التي يحتاجها افراد القري هذا بالإضافة الى توفير الاطباء المتخصصون ومن ذوى الكفاءة للعمل بتلك الوحدات وتوفير بيئة عمل مناسبة لهم عبر وسائل نقل واعاشة محترمة تمكنهم من استمرارية العمل بتلك الوحدات والا يكون تعيين الأطباء تلك الوحدات من باب العقاب الوظيفي لهم بالنفي للمناطق الريفية ، وتوفير الامكانات اللازمة لعمل تلك الوحدات من اجهزة فحص وادوية ومستلزمات طبية وتوفير العلاجات والادوية اللازمة بالإضافة الى التدريب المستمر للكوادر التمريضية العاملة بتلك الوحدات وضرورة ان يكون هناك رقابة ومتابعة على أداء الوحدات الصحية بالقرية
2. توجيه الجهود لدعم المدارس كمنظمات تعليمية حتى تكون قادرة على أداء دورها التنموي على أفضل وجه خاصة في الوجه القبلي نتيجة الحرمان والتهميش الذي عانى منة لسنوات طويلة وذلك من خلال توفير عدد كافي من المدرسين الاكفاء في التخصصات المختلفة مع مراعاة التدريب والتعليم المستمر لهؤلاء المدرسين وتهيئة البيئة المدرسية المناسبة لعمل المدرسين،

والعمل على الاهتمام بالأبنية المدرسية واصلاح السيىء منها وانشاء العديد من المدارس والفصول الدراسية المجهزة لاستيعاب العدد الهائل من التلاميذ في المراحل الدراسية المختلفة وذلك للقضاء على كثافة الفصل الدراسية والتي وصلت في بعض المدارس لا كثر من 80 طالب في الفصل حيث تنخفض نسبة استيعاب التلاميذ وتنتشر الامراض بينهم بالإضافة الى عدم كفاية الامكانيات لهؤلاء التلاميذ ومن ثم لا تكون بيئة مناسبة للتعليم ، هذا بجانب توفير الملاعب والمساحات اللازمة لممارسة التلاميذ للأنشطة المدرسية المختلفة والعمل على تنظيم الحفلات التثقيفية والندوات التعليمية والتوعوية للتلاميذ من اجل رفع وعيهم ووعى اولياء امورهم ، كما يجب دعم المدارس لتقوم بدورها ايضا فى محو الامية واقامة الانشطة التثقيفية لأفراد المجتمع.

3. يلاحظ ان الجمعيات الزراعية فى القرى اصبحت ما هي الا هياكل فقط لا تقوم بدورها المنوط به الامر الذى كان له تأثيراته السلبية على الانتاج الزراعي ، فاقتصر دور الجمعيات على توزيع الاسمدة الكيماوية فقط ومن ثم لكى تقوم الجمعية الزراعية بأدوارها في خدمة القرى لابد من توفرالمرشدين والمهندسين الزراعيين والعمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية بتلك الجمعيات من مهندسين زراعيين ومرشدين زراعيين وان تعود للجمعية دورها في تنظيم الدورة الزراعية ومتابعة التراكيب المحصولية وان تقوم بدورها التوعوي للمزارعين لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وذلك حتى تستعيد ثقة المزارعين بها وبأدائها ومن ثم لابد من تفعيل قانون الجمعيات والتدخل السريع لإصلاحها وإصدار قانون جديد للتعاون الزراعي بعيد له وللجمعيات دورها التنموي وتسهم في زيادة الانتاج الزراعي و تحسين نوعية الحياة الريفية.
4. اعادة النظر في اهداف وسياسة بنك القرية حتى يكون له دوره الرائد في تمويل عملية التنمية والنهوض بالزراعة والحياة الريفية وتخفيض اسعار الفائدة على القروض وتيسير الاجراءات الخاصة بالحصول على القروض والعمل على مد فترات السماح وخاصة للمزارعين من ذوى الدخول المنخفضة بالإضافة الى التدريب المستمر للمتعاملين بالبنك على احدث الوسائل الإقراضية، وتفعيل مبدا الشمول المالي بالبنوك الزراعية وذلك لتمكين المزارعين وخاصة المرأة من تحسين مستوى معيشتها.ولا شك ان ذلك سيؤدى لثقة المتعاملين مع البنك.
5. تركيز المزيد من الاهتمام بالوحدات المحلية بداية من اصدار قانون جديد للحكم المحلي، وتوفير الدعم المالي اللازم لها، واختيار العناصر الصالحة للعمل بالوحدات المحلية، وتطهيره من الفساد المنتشر منذ سنوات طويلة ويسبق ذك زيادة التمويل المخصص للوحدات لمحلية.
6. زيادة فعالية جمعيات تنمية المجتمع في عملية التنمية من خلال زيادة التمويل المقدم لتلك الجمعيات حتى يمكنها التوسع في انشطتها ، وتوفير التمويل اللازم والامكانيات اللازمة لها لقيامها بدورها ، وتفعيل المسئولية الاجتماعية لتلك الجمعيات في خدمة اهل القرية والقضاء على كافة صور الفساد الموجودة بتلك الجمعيات.

7. زيادة التمويل الموجه لتلك المراكز وامدادها بالإمكانيات اللازمة لتسهيل العمل بها بالإضافة للقوى البشرية الى جانب زيادة عدد الانشطة والرقابة على تلك المراكز.
8. يجب توجيه المزيد من الدعم والاهتمام للمنظمات الدينية خاصة في المناطق الريفية والفقيرة والتي تكون بيئة صالحة لنشر افكار التطرف والإرهاب.

وبالنسبة للقيم الريفية والتي تمثل الجزء غير المادي وغير المنظور في تنمية القرية المصرية فانه يجب العمل على احياء القيم الأصيلة بالريف المصري مثل قيم: تملك الأرض – العمل– التعاون– الانتماء – التماسك الأسرى – العدالة وغيرها من القيم التي كانت صمام امان ليس للريف فقط بل للمجتمع المصري عامة وذلك من خلال مشاركة كل المجتمع بداية من الأسرة فى قيامها بوظيفة التنشئة الاجتماعية حيث تعلم وتدرب ابنائها على التمسك بهذه القيم من الصغر، ثم يأتي دور المدرسة وذلك من خلال تضمين بعض المقررات الدراسية موضوعات لغرس هذه القيم في عقول التلاميذ، إضافة الى بعض الانشطة الطلابية التي تنمى فيهم قيم التعاون والانتماء وحب العمل، ويكون المعلم قدوة لتلاميذه فى التمسك بهذه القيم والعمل بها. ثم الدور الأهم والأخطر وهو دور وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها والتي كانت سببا في هدم وضياع القيم الأصيلة للمجتمع المصري من خلال ما تقدمه من تصورات خاطئة ومنافية للواقع للشباب حيث تجعل من اللصوص والنصابين والمرتشين قدوة ومثل اعلى للشباب، ولهذا يجب تشديد الرقابة على هذه الاعمال ومنعها من الظهور وتشجيع تقديم الاعمال الراقية التى تزرع القيم الأصيلة وتقدم نماذج مشرفة للمجتمع وتفعيل برامج المشاركة الشعبية وتكاملها وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية امام جميع فئات المجتمع زيادة وعى الافراد باحتياجات قراهم ودورهم كقوى بشرية في تغطية تلك الاحتياجات

ويتطلب تحقيق التوصيات السابقة وجود الاجراءات والمتطلبات التى تلزم لتحقيقها وهى:

4-2: متطلبات تخطيطية: في ضوء التجارب الدولية والخبرات المكتبية في مجال التنمية الريفية توصى الدراسة بأهمية تبنى رؤية مصر 2030 استراتيجية للتنمية الريفية تعتمد على منهج سبل العيش المستدام sustainable livelihood approach [1] في برامج ومشروعات التنمية الريفية من اجل تعزيز التقدم فى مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر بكافة صوره واشكاله من خلال تعزيز الاصول والموارد التي يمتلكها الريفيون واهمها رأس المال البشرى human capital وراس المال الفيزيقى او المادي physical capital وراس المال النقدي

[1] لمزيد من الاطلاع انظر :1. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا (الاسكوا) ، دليل تطبيق نهج سبل العيش المستدام فى منطقة الاسكوا ، ، نيويورك، 2011. **لمزيد من الاطلاع:**

- منظمة الاغذية والزراعة ، الفاو ، تعزيز الدعم لسبل العيش الريفي المستدامة ، لجنة الزراعة ، الدورة السابعة عشر ن روما 2003

والمالي financial. Capital وراس المال الطبيعي natural capital واخيراً رأس المال الاجتماعي social capital. **وترجع اهمية تطبيق هذا المنهج لأنه:**

أ:يأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على حياة الريفيين خاصة تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية والتعرض لمختلف اشكال الصدمات مثل الجفاف والامراض والأوبئة وما يتبع ذلك من اثار كارثية على حياة الريفيين واسلوب التعامل معها بأقل قدر من الاضرار

ب:ارتكاز مناهج سبل التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ ثبتت جدواها عند التطبيق العملي في مختلف دول العالم ، وتبنتها العديد من المنظمات الامم المتحدة مثل منظمة الاغذية والزراعة اهمها أن التنمية محورها الانسان، تستجيب لحاجات الناس وتشاركيه، متعددة المستويات لضمان تكامل الانشطة التنموية على المستوى المحلى مع السياسات الكلية ، ومشاركة مختلف القطاعات التنموية (القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني) في التنفيذ.

ج:واخيرا الديناميكية حيث يتسم منهج سبل العيش المستدام بالمرونة اذ يستجيب للتغيرات واوضاع الفقراء ويطور التغيرات طويلة المدى لكافة صور الدعم الخارجي.

ووفقا لهذا المنهج فمن المفيد في هذه الحالة ان تكون هناك اولويات يجب مراعاتها عند وضع استراتيجية للتنمية الريفية وهى:

1. ضرورة تحقيق العدالة بين الريف والحضر وتعزيز التوسع الريفي، جنبًا إلى جنب مع التوسع الحضري و أن يتمتع قاطنو القرى والمدن بالمساواة في الحقوق من حيث الحصول على الموارد، والخدمات العامة، والرخاء الاجتماعي، فسكان الريف يحتاجون إلى مشروعات يمكنهم من خلالها الحصول على عمل، أو إنشاء أعمالهم الخاصة، مع رعاية عائلاتهم ومزارعهم في الوقت ذاته، وتوفير خدمات التعليم، والصحة، والمعلومات، والخدمات الإدارية، كما يجب على الدولة أن تقوم بتطوير استراتيجيات، لجذب المشروعات والأعمال، مع تقديم امتيازات ضريبية، وتخفيض أسعار الأراضي، بل وتقديم أراض بالمجان، والمياه النظيفة، ودعم منتجات زراعية معينة، وتشجيع الريفيون على تطوير مهاراتهم، ومتابعة التغيرات في الأسواق، ومعرفة تفضيلات المستهلكين.
2. تشجيع المبادرات التي تنطلق من القاعدة، حيث تتطلب تنمية الريف مجموعة متفانية وبعيدة النظر من أصحاب المصلحة المحليين، ومنهم رواد الأعمال، ومالكو الورش، والمزارعون الراغبون في العمل معاً بغير أنانية، ويجب احترام العدالة والمساواة، إذ يجب تطوير القرى من أجل مصلحة المواطنين، وليس المستثمرين.
3. حتمية نقل القرى الفقيرة جدا والواقعة في اماكن نائية و غير مناسبة للعيش ضمن استراتيجيتها الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، خاصة القرى الموجودة في الوديان العميقة أو المناطق الجبلية ذات الطرق السيئة، والتي تعانى إمدادات المياه غير المستقرة، والأراضي غير الخصبة، والظروف الطبيعية القاسية (ولا شك ان تجربتنا مع السيول الأخيرة وغرق قرى بأكملها في لمياه

يحتم ذلك)، فيمكن لسكان تلك المناطق الاندماج في المجتمعات الريفية القريبة التي تمتلك وسائل مواصلات وأراض أفضل، وقدرة أعلى على الحصول على الخدمات العامة بشكل مناسب، ولابد من الاتفاق مع هؤلاء واحترام رغباتهم ، وينبغي على المواطنين اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن الأماكن التي سينتقلون إليها، مع تقديم النصح والتمويل من جانب الحكومة المحلية، كما يجب توفير السكن، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، والتوظيف، وريادة الأعمال، كل ذلك في آن واحد.

4. وجود خطة علمية لتوجيه عملية إعادة احياء الريف، نابعة من تشخيص اوضاعه ومعرفة خصائصه ومعوقاته والامكانيات المتاحة به والتي يمكن من الاستفادة منها في التطوير، وكذلك ردود أفعال سكان الريف على القضايا المحيطة بهم من تغيرات مناخية ، وان تكون هناك معلومات وبيانات متوفرة تتيح تحليلات وعمليات محاكاة للبيانات الضخمة، لمراقبة تنمية الريف، كما ينبغي معرفة الصيغ المختلفة لتجميع الحيازات والأراضي ، والتنسيق والتعاون بين الوزارات، والمعاهد، ومشروعات الابحاث متعددة التخصصات، التي تتضمن التخطيط، والإدارة، والهندسة، بهدف الوصول لسياسات تعمل على تحسين سبل العيش في المناطق الريفية.

4-3 متطلبات اقتصادية:

- العمل على تخصيص ميزانيات خاصة بالقرى والمراكز وزيادة نصيبها من استثمارات الدولة للحصول على نصيب عادل من تلك الاستثمارات بالشكل الذى يحقق حصول قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات على نصيب عادل يسهم في توفير فرص العمل المتاحة ويؤدى ل زيادة دخل المواطنين ويقلل من حجم الهجرة الريفية الحضرية.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتبار انه مفتاح التنمية الريفية ومنحه الأولوية اللائقة به مجتمعيا بشكلً رئيسي وثابت من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع في مجالات الري والبنية الاساسية والبحوث الزراعية والارشاد الزراعي وذلك من اجل زيادة الانتاجية الزراعية ، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم الزراعي بمستوياته وتنمية مهارات الشباب في المجالات الزراعية، وادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة مع ضرورة ادراك ان التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي تقلل من الاعتمادعلى العنصر البشرى والذى يقتصر دوره على المتابعة والمراقبة والمراجعة والتدقيق، وخفض مستلزمات الانتاج الزراعي وحل المشاكل الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية بالإضافة لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية من خلال تشجيع الزراعة التعاقدية و التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي، تخفيض حجم التعديات على الأراضي الزراعية
- الاهتمام بالتصنيع الريفي والتوسع في الصناعات الريفية ونشرها والاستفادة من تجارب الدول الناجحة (الصين) حيث يسهم ذلك في زيادة دخول الريفيين ويجذبهم للعودة لمهنة الزراعة ومن ثم يخفض من معدلات الهجرة ، كما يحقق الامن العذائى و لاشك ان هناك ضرورة فى تلك الاونة للاهتمام

بالقرى الانتاجية المتخصصة كآلية لتوطين التصنيع الزراعى الريفى والعمل على تطبيقها مثل نموذج (قرية واحدة –منتج واحد) كما ورد باستراتيجية التنمية الزراعية 2030.

- الاهتمام بمنظور القرى المنتجة المتخصصة والعمل على تطبيقها مثل نموذج (قرية واحدة – منتج واحد) كما ورد باستراتيجية التنمية الزراعية 2030.
- الاهتمام بالتجميع الزراعى والتسويق التعاونى للتغلب على مشكلة تفتت الحيازات والتمتع بمزايا الانتاج الكبير والحصول على سعر مجزى للحاصلات الاستراتيجية.
- تنويع الانشطة الاقتصادية بالريف مثل السياحة الريفية فقد اوضحت تجارب الدول ان السياحة والزراعة من الانشطة المكملة لبعضها من خلال الانشاءات المختلفة والمشروعات والانشطة كما انهما من اهم الاستراتيجيات البديلة التي تسعى العديد من الدول لتبنيها من اجل تحسين حياة الريفيين وتحسين قدراتهم
- تفعيل دور المرشد الزراعى نظراً لأنه حلقة الوصل بين الجهات البحثية ودعمه ماليا وفنيا من خلال التدريب والتعليم.

4-4 متطلبات خاصة بالبنية الاساسية:

- زيادة الاستثمارات المخصصة للبنية الريفية التحتية من مرافق وشبكات مياه ورى وصرف وتقنيات حديثة حيث يتضمن ذلك:

.تحسين كفاءة البنية التحتية الريفية الموجودة فعلا والتوسع في الجديد منها.

رصف مداخل القرى لتتصل بأقرب طريق رئيسي مرصوف وذلك لتسهيل الوصول الى اى منطقة بالمحافظة.

. دعم البنية التحتية لشبكات الانترنت بالريف وذلك حتى يمكن تطوير وتحديث الأساليب الزراعية وتسهيل التحول الرقمى فى القطاع الزراعي

.توفير سيارات كسح بالقرى (نظرا لعدم وجود شبكة صرف صحى) وتخفيض رسوم استخدامها نظرا لارتفاع تكلفتها بالنسبة للمزارعين.

.توفير أراضي وأماكن لإقامة المشروعات الصغيرة تتوافق مع المتطلبات البيئية وحمايتها، ومراعاة أن تكون المشروعات قريبة من التجمعات السكانية وليست في أماكن متطرفة أو بعيد أو يصعب الوصول إليها.

5-4: متطلبات تشريعية

مراجعة كل التشريعات والقوانين الخاصة بالريف المصري سواء منها ما يتعلق بالزراعة والتعاونيات والائتمان والتأمين واتحادات الفلاحين وغيرها، وتنقية هذه القوانين بالغاء القديم منها وغير المفعل، ووضع تشريعات جديدة تتوافق مع معطيات العصر والمتغيرات الحادثة ، ويضمن ويحقق للريف مطالبه في كافة

مجالات الحياة الريفية، على أن يشارك اصحاب الشأن وهم الريفيون من خلال ممثليهم فى وضع هذه التشريعات والقوانين.

4-6 متطلبات خاصة بالقطاع الخاص:

01 تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تطوير المناطق الريفية سواء من حيث البنية التحتية (مياه نظيفة، صرف صحى، رصف طرق وخلافه) بدافع المسئولية الاجتماعية، والعمل على خلق الحوافز المتنوعة في هذا المجال، وبالرغم من هناك بعض المبادرات للقطاع الخاص في هذا المجال الا انها غير كافية ومن ثم يجب تعميمها على المناطق الريفية وخاصة المتضررة او الاكثر فقرا.

02 العمل على وضع مبادرات القطاع الخاص التطوعية في خدمة المناطق الريفية لتكون ضمن خطة الدولة للتنمية الاجتماعية.

03 التنسيق بين كل من القطاع الخاص والحكومي فى نشر التكنولوجيات الخاصة بتحديث الزراعة واقناع المزارعين بأهمية تبنى وتطبيق التكنولوجيا الذكية في توجهاتهم الانتاجية.

04 مساهمة القطاع الخاص في دعم الابحاث العلمية ذات الجوانب التطبيقية التى تتضمن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديث لتحقيق التنمية الزراعية والريفية

05 المساهمة فى انتاج التكنولوجيات الزراعية الحديثة وطرحها بأسعار مناسبة للمزارعين وذلك من واقع المسئولية الاجتماعية.

06 توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بأسعار مناسبة للمزارعين وزيادة جودتها.

07 والجدير بالذكر ان توفير البيئة المناسبة والمحفزة للاستثمار والداعمه له كفيلة بتشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى تنمية وتطوير المناطق الريفية.

4-7 متطلبات بالمجتمع المدني (المنظمات الاهلية)

01 توفير البيئة التشريعية والسياسية المناسبة لحفز المجتمع المدني في تنفيذ برامج تنموية ريفية.

02 اعفاء منظمات المجتمع المدني من الضرائب واجمارك لتحفيزها على المشاركة في التنمية.

03 وجود إلية للتنسيق والتعاون بين الجمعيات والمتطلبات الأهلية بالقري وبعضها البعض وبين الدولة.

04 توفير لبيئة الداعمة للجمعيات الأهلية والعمل الأهلي والتطوعي، وخاصة فى الريف من خلال تأمين الدولة لأنشطها وتوفير التشريعات الملاءمة لها.

05 وجود آلية للرقابة على أعمال الجمعيات الأهلية وخاصة في الريف بدون التدخل في عمل هذه الجمعيات حتى لا تتعارض مع الهدف من إنشاءها وهو أن يكون محور للنشاط الأهلي معد من تدخل الحكومة.

4-8 متطلبات خاصة بالمزارعين والسكان الريفيين

01 المشاركة في برامج التنمية وفى عملية التحول الريفي من خلال تحفيزهم للمشاركة في جميع مراحل اعداد المشروعات التنموية بدءا من تحقيق الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ والتقييم لها واشعارهم بانهم هم المستفيدون من تلك المشروعات.

02 تنمية الاعتماد على الذات لدى الريفيين وغرس قيمة ان التنمية هما صانعوها والمستفيدين منها.

03 دعم التغذية المدرسية فى القرى الاكثر فقرا للتقليل من حدة التسرب من التعليم وتحسين الحالة الغذائية للاطفال.

04 تشجيعهم على تبنى المستحدثات والتكنولوجيات الحديثة وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة لزيادة انتاجيتهم الزراعية وتقديم الدعم لهم عبر طرح التكنولوجيات الزراعية الذكية لهم بأسعار مناسبة مما يحسن من انتاجيتهم ويزيد دخولهم.

05 تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية بالريف وتوسيع نطاق تغطيتها لتحقيق الاستفادة الكاملة لجميع الريفيين على مستوى الجمهورية.

06 تحسين فرص التعلم المستمر لمواكبة التغيرات في العرض والطلب على الوظائف والمهارات وخاصة تنمية مهارات التشبيك وذلك من خلال الاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمدارس.

07 تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الريفية عبر تمكينها تعليميا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وذلك للنهوض بالمستوى المعيشي للأسر الريفية، وضرورة ضمان وصول المرأة الى الموارد والاصول والمستلزمات الزراعية من خلال منحها حق التملك والارث، وحل المشكلات التي تواجهها سواء تلك المتعلقة بالعادات والتقاليد الريفية والتي تدنى من قيمتها او تلك التي تحد من وصولها للموارد والاصول الانتاجية ، وتمكينها من الاستفادة من المبادرات المختلفة كمبادرة الشمول المالي مثلا.

4-9 متطلبات تنظيمية وادارية:

تشكل الادارة العنصر الحاسم والمحدد لمدى نجاح الجهود المختلفة (افراد وجماعات ومؤسسات) في تحقيق الاهداف المنوطة ، فمن خلال الادارة الواعية القادرة على بلورة اهداف التنمية الريفية وصياغة الاستراتيجية الخاصة بها والتي تحقق حاجات المجتمع المنفذة له ووفقا للإطار التنظيمي توجد مستويات كثيرة يمكن من خلالها تحقيق التنمية الريفية او التحول الريفي الشمولي فبدءا من المستوى القومي الذى يحدد فلسفة ورؤية التنمية ووضع الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الريفية فى اطار الاستراتيجية العامة للدولة، أما المستوى الإقليمي والذى يختص بإرساء قواعد الخطة على صعيد الاقليم وهنا المقصود خطة التنمية الزراعية العربية المستدامة, والمستوى القاعدي وهو المختص بوضع الخطة وتنفيذها من خلال البرامج والمشروعات التي تحققها.

4-10 المتطلبات الخاصة ببرامج ومشروعات الاستراتيجية

01 التصميم والاعداد الجيد لبرامج ومشروعات التنمية الريفية بالكيفية التي تسمح بالتعامل مع المشاكل والمحددات القائمة في كل مجتمع ريفي.

02 ان تلبى المشروعات والبرامج التنموية الحاجات الملحة والعاجلة للمستهدفين بها

03 تخفيض التكاليف ومناسبة تلك البرامج للإمكانيات المتوفرة

04 ان تكون عوائدها سريعة و يشعر بها جميع افراد المجتمع

05 تحديد المعايير التي يتم على اساسها تحديد القرى التي تشملها البرامج والمشروعات المختلفة.

4-11 متطلبات بيئيــة:

ينبغي الخروج من مفهوم ان القرية تشكل عبئ على المجتمع والنظر ليها على انها مصدر دائم للخيرات اذا ما احسن ادارتها فالقرية كم كانت السند الحقيقي للدولة في احلك الظروف ومن ثم فان الامر يستدعى:

- عدم النظر الى القرية على انها مجرد مصدر لا نتاج الغذاء والمساهمة في الدخل ولكن يجب النظر اليها على انها سلعة عامة تخدم المجتمع وخاصة في المجال البيئي بمعنى انها منظومة بيئية متكاملة (فراغ متكمل يخدم البيئة)
- نشر الوعى المجتمعي بأهمية المسطحات الخضراء لصحة الانسان وفى احداث التوازن البيئي ودور الحفاظ على القرية في تحقيق ذلك.

4-12متطلبات بحثية:

تزداد اهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في القطاع الزراعي والريفي اذ ان البحث العلمي يعتبر حل لعديد من المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي والريفي والذى يعانى من انخفاض الانتاجية وارتفاع معدلات الفقر وسوء مستويات المعيشة للأفراد الريفيين وعليه فان ابتكار اساليب وممارسات زراعية حديثة وجيدة وتكنولوجيات جديدة من شانه ان يزيد القيمة المضافة من الموارد والامكانيات الزراعية النادرة كما يؤدى لتخفيض معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة الافراد وتنويع مصادر ارزاقهم ويحتاج البحث العلمي حتى يقوم بدوره في خدمة التنمية الزراعية والريفية الى زيادة المخصصات المالية لمراكز البحوث والجامعات حتى تقوم بدورها والتنسيق بين تلك المراكز البحثية والشركات والمصانع المستفيدة من نتائج البحث العلمي.

موجـــز ونتائج الدراسة

مما لا شك فيه أن الكثير من المشكلات التي تعانى منها القرية المصرية في الوقت الراهن تعد انعكاسات لتراكمات تاريخية طويلة, فخلال العقدين الماضيين طرأت على القرية المصرية تغيرات كبيرة وعميقة، جاءت انعكاسا لتطورات اقتصادية واجتماعية محلية وخارجية بالغة السرعة، والتأثير، فأثرت بشكل سلبى على بيئة القرية، ونسيجها العمراني، والاجتماعي، والثقافي، وعلى انشطتها الاقتصادية.

وعلى مدى العقود الماضية بذلت الدولة جهودا متعددة بهدف احداث تغيير ارتقائي مخطط لأوضاع القرية المصرية اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافياً، ومؤسسياً، كان من اهمها برنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق"، الذى بدء مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وقام به جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وبدعم كبير من كافة اجهزة الدولة، واستمر لما يزيد عن 10 سنوات مستهدفاً احداث تطور كبير في البنية الاساسية، والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، بجهود حكومية، ومشاركة شعبية، في اطار منهجية متكاملة واضحة المعالم. ولكن نظرا لعدم وجود رؤية واضحة من الدولة تجاه تحقيق تنمية الريف تلاشت اثار تلك الجهود وضاعت، وفي الفترة الأخيرة عادت الدعوة مرة اخرى إلى تبنى مشاريع قومية للنهوض بالقرية المصرية وتنميتها، مع البرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية والذى يهدف إلى تنمية وتطوير جميع القرى المصرية. وآيا كانت المشروعات والدعوات سواء الحالية او المستقبلية لتطوير وتنمية القرية المصرية فانه يلزم ان يتحقق فيها شرط اساسي وجوهري وهو انها تكون موجهة لتغطية احتياجات فعلية للقرى ويتطلب ذلك التعرف اولا على الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للقرية المصرية ولأبنائها حتى يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومتوازنة للقرية المصرية تأخذ في إطارها جميع الابعاد التنموية. وفى هذا السياق تأتى هذه الدراسة انطلاقا من دور معهد التخطيط القومي، ومركز التخطيط والتنمية الزراعية من المشاركة في تحقيق التنمية الريفية في اطار رؤية مصر 2030، ووفق التوجهات الحالية للدولة.وتجدر الاشارة الى ان النتائج التى خرجت بها هذه الدراسة ما هى الا مؤشرات عن اوضاع بعض القرى المصرية ولكنها غير معبرة عن مجمل القرى المصرية نظر كما سبق القول لمحدودية عينة الدراسة نتيجة محدودية الامكانيات المادية والبشرية القائمة بها. وعموماً تمثلت اهم نتائج الدراسة فى:

أولاً: فيما يتعلق بطبيعة المشروعات الريفية الموجودة فى القرية تبين:

1- **ارتفاع نِسبة الامية:** حيث تبين ان 20٪، 24.3٪ من أجمالي المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب من (الاميين)، كما بلغت نسبة الاميين في اسر المبحوثين بلغت 62.9٪، و 64.3٪ في قريتي البحث على الترتيب.

2- **ضعف مستوى التعليم في اسر المبحوثين:** 88.6٪، و78.6٪ من اسر المبحوثين في قريتي البحث على الترتيب غير حاصلين على مؤهلات علمية، وان كان الحال افضل من قرية "تنده" الا ان نسبة غير الحاصلين على مؤهلات علمية ايضا مرتفعة.

3- **ارتفاع عدد افراد الاسرة:** حيث تبين ان 28.6٪ ، و 34٪ من إجمالي عدد المبحوثين على الترتيب في قريتى البحث تراوح عدد افراد اسرهم بين (5-8) فرد.

4- **ارتفاع نسبة البطالة في اسر المبحوثين:** حيث ان 61.4٪، و 58.6٪ من اسر المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب ليس بدون عمل.

5- **انخفاض حجم الحيازات الزراعية:** 59.4٪، و 55.6٪ من الملاك في قريتى البحث على الترتيب يقعون في فئة الحيازة الزراعية الصغيرة (اقل من فدان).

6- **ممارسة اعمال اضافية بجانب الزراعة:** 51.4٪، و 42.9٪ في قريتى البحث على الترتيب يعملون في اعمال اضافية بجانب العمل في الزراعة، بسبب انخفاض دخولهم نتيجة صغر حجم الحيازات الزراعية، وقد تبين ايضا انخفاض الاجور المتحصل عليها من الاعمال الاضافية، حيث ان 30.6٪ و 23.3٪ ممن يعملون عملا اضافيا في قريتي البحث يقعون في نفس فئة الأجر (اكثر من 801 جنيه).

7- **انخفاض مستوى المرافق والخدمات العامة:** المرافق والخدمات منخفضة الى حد ما في وجودها، او كفاءة اداءها، (فيما عدا مرفق الكهرباء) في قريتى البحث على السواء، وان كانت اكثر انخفاضا في اتاحتها في قرية "تنده" بمركز ملاوي بمحافظة المنيا.

8- **انخفاض مساحة مساكن المبحوثين:** 40٪، و30٪ من إجمالي المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب مساحة مساكنهم (اقل من 100 متر).

9- **مشاكل مساكن المبحوثين** يعانى المبحوثين من عدد من المشاكل الخاصة بمساكنهم، منها ما يتعلق بمساحة وحالة المسكن، ومنها ما يتعلق بالمرافق وعدم وجودها، او عدم استمراريتها، هذه المشاكل التي صرح بها المبحوثين تعد تفسيرا اشاروا اليه من اتاحة المرافق، او مدى استمراريتها، او مدى كفايتها

10- **انخفاض النشاط الريفي:** في قرية "**ابو الشقاف**" تبين **ان** 33٪ من اسر المبحوثين ليس لديهم ماشية، و61٪ ليس لديهم اغنام، و23٪ ليس لديهم طيور، وفى قرية **تندة**" يتبين ان 28٪ من اسر المبحوثين ليس لديهم ماشية، و53٪ ليس لديهم اغنام، و21٪ليس لديهم طيور، وهو ما يعنى ان هناك تحول قد حدث في انماط حياة المزارعين بالمقارنة بما كان معروف في فترات سابقة، خاصة بما يتعلق بتعبير **القرية المنتجة**، وقد ساعد على ذلك بالدرجة الاولى، استخدام التكنولوجيا والآلات الزراعية مقابل استخدام الماشية في العمل الزرعي سابقا، والخلل الذى تشهده اسواق الماشية، والاغنام، والطيور بين وقت وآخر، فضلا عن اعتماد الاسر الريفية على شراء احتياجاتهم الغذائية من الأسواق، حيث تبين ان اسر المبحوثين يحصل اغلبهم على احتياجاتهم الغذائية من الاسواق.

11- **انخفاض جودة مستلزمات الانتاج الزراعي**: وفقا لنوع المستلزمات يرى ما بين 38.6٪، و42.9٪ من المبحوثين في قرية "ابو الشقاف" انها رديئة، وفى قرية "تنده ما بين 28.6٪، و37.1٪ من المبحوثين انها رديئة.

12- **ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي**: وفقا لنوع المستلزمات ما بين 42.9٪، و48.6٪ في "ابو الشقاف"، وما بين 44.3٪، و47.1٪ في "تنده"

13- **المعدات الزراعية**: ما بين 4.3٪، و7.1٪، وما بين 1.4٪ ، و2.8٪ فقط من إجمالي المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب لديهم معدات زراعية، ويرجع ذلك الى انخفاض حجم الحيازات الزراعية، وضعف القدرة التمويلية لدى المزارعين.

14- **ضعف التعامل مع البنك الزراعي**: ثلث عدد المبحوثين لا يتعاملون مع البنك، وبنسب 28.6٪ في قرية "ابو الشقاف"، و 37.1٪ في قرية "تنده" من إجمالي عدد المبحوثين في كل قرية لأسباب عديده منها: ارتفاع اسعار الفائدة، وقيمة الرسوم الادارية، وتعقد الاجراءات، وكثرة الضمانات، وغيرها من الاسباب التي اشار اليها المبحوثين.

15- **عدم الرضا عن التعامل مع البنوك**: 65٪ في قرية "ابو الشقاف" و26.9٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية غير راضين عن تعاملهم مع البنك، و10٪ قرية "ابو الشقاف"، و57.7٪ في قرية "تنده" من المبحوثين في كل قرية راضين الى حد ما عن تعاملهم مع البنك.

16- **عدم تفعيل الزراعة التعاقدية**: تفاوتت قناعة المبحوثين بالزراعة التعاقدية فمنهم من يرى انها تحقق له مميزات، بينما يرى اخرين انها غير مفيدة وينتابها العديد من اوجه القصور، رغم انه حتى الان لم يتم تفعيل الزراعات التعاقدية بالشكل المطلوب رغم وجود قانون ومركز للزراعات التعاقدية، وفي ابو الشقاف" اشار 84٪، و 73٪ من المبحوثين في قريتى البحث على الترتيب انه لم يسبق لهم الزراعة التعاقدية، وقد اشار هؤلاء الى عدة اسباب منها صعوبة تحديد سعر البيع، او عدم مناسبة اسعار التعاقد، او ان مقدم التعاقد غير مناسب، او انه لا يوجد سلف أثناء الزراعة.

ثانيا: بالنسبة لطبيعة المشروعات الموجودة بالقرية وفي ضوء النتائج المتحصل عليها من بحث عينة عشوائية من المشروعات تبلغ عددها 15 في كل قرية ، تبين ان:

1- المشروعات المبحوثة هي مشروعات صغيرة، ومتناهية الصغر، حيث ان عدد (18) مشروعاً في قريتى البحث من إجمالي (30) مشروع، بنسبة 60% من هذه المشروعات يوجد بها عامل واحد، و40% اقل من (4) عمال، وهو ما صاحبه ايضا انخفاض الاجور، حيث انه في (13) مشروعاً بنسبة 43.3% من المشروعات المبحوثة، كانت اجورهم اقل من 3000 جنيه، الامر الذى يحد الى درجة كبيرة من التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشروعات على اصحابها، والعاملين بها، وهو ما جاء متسقا مع نتائج البحث ذات العلاقة.

2- فيما يتعلق بتأثير المشروعات على تحسن مساكن اصحاب المشروعات وحالتهم التعليمية في قرية "ابو الشقاف، والذى جاء (ضعيفا) بنسبة 73.3%، لكليهما، جاء تحسن مساكن العاملين، وحالتهم التعليمية ضعيفا ايضا بنسبة 66.7%، و86.6% في كل منهما على الترتيب، وفي قرية "تنده"، جاء التأثير على مساكن اصحاب المشروعات وحالتهم التعليمية (ضعيفا) بنسبة 46.7%، و66.7% لكليهما على الترتيب، جاء تحسن مساكن العاملين، وحالتهم التعليمية ضعيفا ايضا بنسبة 66.7%، و93.3% في كل منهما على الترتيب.

3- عدم كفاية الاستثمارات الموجودة في المشروعات لدى 60% من المشروعات المبحوثة في قرية "ابو الشقاف" ، مقابل73.3% من المشروعات المبحوثة في قرية "تنده" مما ينعكس على انخفاض الطاقة الانتاجية، وكفاءة اداء العمليات، وضعف القدرة على خلق قيمة مضافة تساعد على التوسع المستقبلي، فضلا عن احداث تأثير معنوي على أحوال اصحاب المشروعات والعاملين بها.

4- عدم كفاية تكاليف التشغيل المستخدمة في المشروعات بنسبة 60% في قرية "ابو الشقاف"، و80% في قرية "تنده" وهو ما يعكس انخفاض الطاقة الانتاجية للمشروعات، ويخل بالحجم الاقتصادي المناسب لهذه المشروعات، وبالتالي انخفاض إيراداتها، وقدرتها على تلبية المطلوب منها.

5- على الرغم من ان توفير التمويل، والائتمان يعد من اهم اسباب نجاح وتطور الانشطة الاقتصادية، خاصة في ظل تدنى التراكم الرأسمالي لدى المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وارتفاع اسعار المدخلات، وتقلب اسعار المنتجات، الا ان الصورة الذهنية لدى كثير من اصحاب المشروعات تجاه التعامل مع البنوك خاصة في القرية المصرية، تحد الى حد كبير من امكانية هذا التعامل فضلا عن الاسباب الخاصة بهذا التعامل والتي تدفع الكثير من اصحاب المشروعات للعزوف عن هذا التعامل.

6- انخفاض نسبة من تعاقدوا على الانتاج مسبقا بنسبة 66.7% في قرية "ابو الشقاف"، و73.3% في قرية "تنده" ويرجع ذلك الى الصورة الذهنية عن عدم جدوى التعاقد ووجود عيوب به، او عدو توفر الفرص الجيدة لهذا التعاقد.

7- تواجه المشروعات مشاكل تتعلق بتسويق منتجاتها، من اهمها عدم حصولها على القيمة العادلة لما ينتجونه من سلع او ما يقدمونه من خدمات.

8- يواجه اصحاب المشروعات مشاكل تتعلق بتعاملهم مع الادارة المحلية، وعدم رضاهم عن هذا التعامل، في مجالات التراخيص، والكهرباء، والمياه، والصرف، والتخلص من المخلفات.

9- ان المشروعات الموجودة بالقرية غير مخططة لا من حيث المكان ولا النوع ولا يتم تقديم خدمات لها من الادارة المحلية ، كما انها لا تتكامل مع بعضها او مع غيرها من المشروعات الاخرى.

ثالثاً: فيما يتعلق بمستوى اداء المنظمات الريفية فقد اتضح الاتي:

تم تحديد عدد 8 من المنظمات العاملة بالقرية (الوحدة الصحية، المدرسة، الجمعية الزراعية، الوحدة المحلية، بنك القرية، الوحدة المحلية، مركز الشباب، جمعية تنمية المجتمع، المنظمة الدينية) وتم تحديد مجموعة من الانشطة والخدمات التي من المفترض ان تؤديها كل منظمة وسؤال المبحوثين عن مدى تواجد هذا النشاط من عدمه بالإضافة الى مستوى الجودة الذى يؤدى بها هذ النشاط في حالة وجوده وقد أظهرت النتائج بصورة عامة انخفاض وتقلص عدد الانشطة التي تقوم بها المنظمات كل على حدة بحيث يقتصر عدد الانشطة على نشاط او اثنين فقط بالإضافة الى تدنى وانخفاض مستوى الاداء بتلك المنظمات وان انخفاض مستوى الاداء يظهر اكثر في قرية تندة بمحافظة المنيا بالمقارنة بمحافظة البحيرة، وارجعت الدراسة انخفاض مستوى الاداء بالمنظمات نتيجة للمعوقات الخاصة بكل منظمة إلا أن معظم المنظمات تعانى من نقص الامكانيات وضعف التمويل الذى يمكنها من اداء مهمتها المطلوبة منها. **تبين وجود فروق معنوية** بين رأي المبحوثين من محافظتي الدراسة من حيث أداء المنظمات التالية لأنشطتها المدروسة إجمالاً، الوحدة الصحية، المدارس، جمعية تنمية المجتمع المحلي، بنك القرية، الوحدة المحلية، مركز الشباب، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة على الترتيب 3.18 ، 2.78، 2.95، 4.47، 4.51، 6.19، هذا الفرق لصالح المبحوثين من محافظة البحيرة، حيث كان المتوسط الحسابي لرأي المبحوثين من محافظة البحيرة أعلى من المتوسط الحسابي لرأي المبحوثين من محافظة المنيا.

عدم وجود فرق معنوي بين رأي المبحوثين من محافظتي الدراسة فيما يتعلق بأداء كل من الجمعية التعاونية الزراعية، والمنظمة الدينية لأنشطتهم.

رابعاً: فيما يتعلق بمستوى تمسك المبحوثين من عينة الدراسة بالقيم:

حيث تم استبيان اراء المبحوثين حول مدى تمسكهم بمجموعة من القيم الريفية ومنها المشاركة الاجتماعية،الانتماء، احترام كبار السن، الطموح، التعاون، التعليم، العمل، العمل الحرفي، الهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية حيث بينت الدراسة ارتفاع تمسك المبحوثين ببعض القيم مثل المشاركة الاجتماعية، احترام كبار السن، العمل، الهجرة الخارجية بنسب بلغت (75,7%، 71.4% للمشاركة الاجتماعية)، (90%، 88،6% احترام كبار السن) (76,1% ، 78،5% العمل الحرفي)، (77.11%،72% للهجرة الخارجية) على التولي لكلا القريتين فيما تنخفض درجة تمسك المبحوثين بقيم الطموح (48،6%، 47%) والتعليم (50%، 48,6%) لكلا المحافظتين حيث يفضل المبحوثين الاكتفاء بتعليم ابنائهم الكتابة والقراءة ثم الحاقهم بالأعمال الحرفية التي تتيح لهم مصدر للدخل، حيث يلاحظ انخفاض تلك القيم بالوجه القبلي مقارنة بالبحري في بعض القيم، وقد يرجع ذلك الى تغير الثقافات الذى حدث في مجتمع وجه قبلي نتيجة سفر الكثير من أبناءه للخارج واكتسابهم لثقافات وقيم أخرى مغايرة لقيم مجتمعاتهم الاصلية، وقد اشارت الدراسة الى أن موجة تغييرات كبيرة نتيجة التعليم والانفتاح الثقافي والجغرافي أثرت على الثقافة الريفية بما تتضمنه من التمسك بهذه القيم، وأن معاناة صعيد مصر من

العديد من المشكلات عديدة هي التي تشجع ابناءه على الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، لذا تصنف بعض محافظات صعيد مصر على أنها محافظات طاردة للسكان.

تبين وجود فرق معنوي بين المبحوثين من محافظتي البحيرة والمنيا من حيث تمسكهم بالقيمة التالية: احترام كبار السن، التعاون، العمل الحرفي، الهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية، وبلغت قيم "ت" المحسوبة على الترتيب 3.69، 7.28 ، 3.55، 4.54، 1.99.

عدم وجود فروق معنوية بين المبحوثين من محافظتي الدراسة (البحيرة والمنيا) من حيث تمسكهم بالقيم التالية: المشاركة الاجتماعية، الانتماء، الطموح، التعليم، العمل، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة على الترتيب 0.647، 0.475، 0.529، 0.041، 1.07.

التوصيات: توصى الدراسة وفقا للنتائج السابقة بما يلى:

أولا: الاهتمام بالسكان الريفيين وتيسير سبل وصولهم للموارد والاصول من خلال:

1. القضاء على مشكلة الامية المرتفعة بينهم من خلال استثمار جهود الشباب والمتعلمين والذين لاتتوافر لهم فرص عمل للإسهام في حل تلك المشكلة في قراهم ومنحهم حوافز مناسبة وضرورة وجود الية متابعة وتقييم مستمر لبرامج ومشروعات محو الامية حيث ان برامج محو الامية التي تم تعميمها على الريف المصري عبر المشروعات التنموية المختلفة لم تؤتى ثمارها بدليل ارتفاع استمرار ارتفاع معدلات الامية بالقرى المصرية. بالإضافة للاهتمام بنشر فصول محو الامية في القرى المختلفة والتركيز على النساء والفئات الاكبر سنا.
2. الاهتمام بالخدمات التعليمية ى الريف والعمل على رفع كفاءة الخدمة من خلال تطوير المدارس واصلاح المباني وتوفير عدد كبير من المعلمين المتخصصين وذوى المهارات وزيادة عدد الانشطة التعليمية والتربوية.
3. الاهتمام بمشروعات البنية الاساسية في الريف وادخال الكهرباء والمياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي للقرى المحرومة ورفع كفاءة خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي والاهتمام بمد شبكات الطرق الى جميع القرى وتحسين تلك المتهالكة في القرى الاخرى لما لذلك من تأثير على نوعية حياة الافراد بالمجتمع.
4. استمرار الجهود المؤدية لتقليص مستويات البطالة في الريف، وتحسين دخول الريفيين، بما يمكنهم من مواجهة مشكلة ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
5. ايجاد اسلوب للدعم لمشروط لصغار المزارعين لكل استثماراً انتاجياً لتحسين الانتاجية والجودة وذلك لتحفيزهم للرجوع لأراضيهم والاهتمام بزراعتها.
6. تحسين الية وصول المزارعين الى مستلزمات الإنتاج والاسواق المختلفة من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب الالكترونى و انشاء منصات لتبادل المعلومات وهذه يمكن ان تنشئها المنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك لتبادل المعلومات الخاصة بالشراكات بين المزارعين وقطاعات الأعمال لتبادل

خبرات الزراعة والهدف من ذلك هو ايجاد منصة تمكن الادارات الحكومية ذات الصلة وقطاعات الاعمال والتعاونيات والمجتمعات والأوساط الاكاديمية من تبادل الخبرات للمساعدة فى الحد من مخاطر وتعزيز وتطوير الشراكات بين المزارعين وقطاعات الاعمال.

7. زيادة وعى المزارعين بأهمية الزراعة التعاقدية ودورها في تسويق المحاصيل الزراعية من خلال إجراء حملة توعية للأطراف الأساسية للتعاقد وهم صغار المزارعين والتجار وشركات التصنيع والمصدرين لشرح المزايا التى يحققها نظام الزراعة التعاقدية لكل طرف من الأطراف علاوة على ما تحققه من نتائج ايجابية للاقتصاد القومي.
8. دعم ايجاد سوق للمنتجات عالية الجودة والمنتجات عالية القيمة وضمان الالتزام بمعايير الجودة والسلامة الغذائية.
9. تفعيل دور التعاونيات في الربط بين المزارعين والأسواق المحلية والخارجية بما يؤدى لزيادة التنافسية الزراعية. ويرجح التصدير والتصنيع مع خلق قيمة مضافة وفرص عمل منتجة.
10. تغيير الصورة الذهنية لدى الريفيين عن موضوع التعاقدات الانتاجية من خلال زيادة وعيهم بأساليب التعاقد وكيفية الحصول على حقوقهم وما تنص عليه العقود.
11. الاهتمام بالسياحة الريفية من اجل تنويع مصادر دخول المزارعين, حيث ثبت نجاحها في تجارب العديد من الدول.
12. ثانياً: الاهتمام بالمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وخاصة فى القرى والعمل على انجاحها في اطار رؤية 2030 من خلال التخطيط الجيد والذى يشمل:
13. إعداد خرائط استثمارية للاسترشاد بها في انشاء المشروعات الجديدة والمستقبلية ونوعيتها وأماكن إقامتها والموارد المتاحة والمجتمعات السكانية.
14. تخفيض أسعار الفائدة على القروض الخاصة ببنك التنمية وتيسير عملية الاقراض وتغيير الصورة الذهنية لدى الفلاحون عن البنك وضرورة انشاء صناديق أو مؤسسات إقراضية متخصصة، والتوسع في القروض العينية وتوفيرها بالحجم المناسب لطبيعة المشروعات الصغيرة فترات السماح مناسبة.
15. توفير مراكز للتدريب على تلك المشروعات وخاصة الصناعات الحرفية واستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في تطوير منتجات تلك المشروعات بما يتفق والتطورات العالمية في هذا الموضوع.
16. التأمين على المشروعات ضد المخاطر المستقبلية ضماناً للاستمرارية وعدم التوقف.
17. التوسع فى القروض الحسنة وفى مبادرات التكافل الاجتماعي التي من شانها سداد ديون اصحاب المشروعات.
18. إعفاء المشروعات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة، ومد فترة الاعفاء الضريبي بما يتوافق وحجم المشروع.

19. خفض قيمة مستلزمات الانتاج وخاصة الطاقة والاستفادة من مخلفات المشروعات مثل المواد البلاستيكية والورقية والكارتونية، وإعفاء المشروعات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة، الاستفادة من المخلفات والمتبقيات الزراعية وغير الزراعية عبر تدريب المزارعين على اعادة استخدامها.
20. تشجيع ريادة الاعمال في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالريف وبناء سلاسل القيمة في هذا المجال ومواكبة التطور التكنولوجي في هذا الشأن وتشجيع وجود رواد اعمال في هذا المجال
21. تشجيع التسويق التعاقدي لمنتجات المشروعات من خلال تنظيمات تعاونية متخصصة، والتقليل من القيود المفروضة على التصدير.
22. تسهيل إجراءات استخراج التراخيص، وفتح مكاتب بالإدارات المحلية بنظام الشباك الواحد استخراج التراخيص وكافة الاوراق اللازمة للمشروعات.
23. ضرورة توافر قواعد للبيانات والمعلومات عن أحوال الاسواق المحلية والخارجية، والمزايا النسبية لكل سوق وظروف العرض والطلب، وأن تتسم هذه البيانات بالدقة والحداثة، وأن تكون متاحة بشكل مستمر وبسهولة، وأن تقدم بالمجان أو بمقابل رمزي.
24. ضرورة وجود نشرات دورية بأحوال السوق، والتوسع في انشاء المنافذ التسويقية، والاهتمام بالمعارض، والاهتمام بالطرق، والتواجد الأمني خاصة في المناطق البعيدة والمتطرفة، والاستفادة من مخلفات المشروعات الكبيرة كالورق والمواد البلاستيكية.

ثانيا: تطوير والارتقاء بالمنظمات الريفية العاملة في القرى

1. الارتقاء بالوحدات الصحية بالقرى ورفع مستوى ادائها في خدمة القرى.والاهتمام بتوفير الخدمات الصحية الاساسية في جميع القرى والمراكز ودعم الوحدات الصحية بالريف بالإمكانيات اللازمة لإداء تلك الخدمات بكفاءة والتوسع في الخدمة الصحية لتشمل مجالات التوعية الصحية للريفيين ورش المساكن والطرقات بالمطهرات وخاصة في حالة وجود اوبئة او امراض مفاجئة (كورونا).
2. توجيه الجهود لدعم المدارس كمنظمات تعليمية حتى تكون قادرة على أداء دورها التنموي على أفضل وجه خاصة في الوجه القبلي نتيجة الحرمان والتهميش الذي عانى منة لسنوات طويلة وذلك من خلال توفير عدد كافي من المدرسين الاكفاء في التخصصات المختلفة مع مراعاة التدريب والتعليم المستمر لهؤلاء المدرسين وتهيئة البيئة المدرسية المناسبة لعمل المدرسين، والعمل على الاهتمام بالأبنية المدرسية واصلاح السيئ منها.
3. توفير المرشدين والمهندسين الزراعيين والعمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية بالجمعيات الزراعية من مهندسين زراعيين ومرشدين زراعيين وان تعود للجمعية دورها في تنظيم الدورة الزراعية ومتابعة التراكيب المحصولية وان تقوم بدورها التوعوي للمزارعين لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وذلك حتى تستعيد ثقة المزارعين بها وبأدائها ومن ثم لابد من تفعيل قانون الجمعيات و

التدخل السريع لإصلاحها وإصدار قانون جديد للتعاون الزراعي بعيد له وللجمعيات دورها التنموي وتسهم في زيادة الانتاج الزراعي و تحسين نوعية الحياة الريفية.

4. اعادة النظر في أهداف وسياسة بنك القرية حتى يكون له دورة الرائد في تمويل عملية التنمية والنهوض بالزراعة والحياة الريفية وتخفيض أسعار الفائدة على القروض وتيسير الإجراءات الخاصة بالحصول على القرض.
5. تركيز المزيد من الاهتمام بالوحدات المحلية بداية من إصدار قانون جديد للحكم المحلي، وتوفير الدعم المالي اللازم لها، زيادة فعالية جمعيات تنمية المجتمع في عملية التنمية من خلال زيادة التمويل المقدم لتلك الجمعيات حتى يمكنها التوسع في انشطتها،
6. زيادة التمويل الموجه لمراكز الشباب بالقرى وامدادها بالإمكانيات اللازمة لتسهيل العمل بها بالإضافة للقوى البشرية الى جانب زيادة عدد الانشطة والرقابة على تلك المراكز.
7. يجب توجيه المزيد من الدعم والاهتمام للمنظمات الدينية خاصة في المناطق الريفية والفقيرة والتي تكون بيئة صالحة لنشر افكار التطرف والإرهاب.

ثالثاً:الاهتمام بالقيم الريفية والحفاظ عليها

يجب العمل على احياء القيم الأصيلة بالريف المصري من خلال مشاركة كل المجتمع بداية من الأسرة فى قيامها بوظيفة التنشئة الاجتماعية حيث تعلم وتدرب ابنائها على التمسك بهذه القيم من الصغر، ثم يأتي دور المدرسة وذلك من خلال تضمين بعض المقررات الدراسية موضوعات لغرس هذه القيم في عقول التلاميذ، إضافة الى بعض الانشطة الطلابية التي تنمى فيهم قيم التعاون والانتماء وحب العمل، ويكون المعلم قدوة لتلاميذه في التمسك بهذه القيم والعمل بها. ثم الدور الأهم والأخطر وهو دور وسائل الإعلام.

ويتطلب تحقيق التوصيات السابقة وجود الاجراءات والمتطلبات التالية متطلبات تخطيطية واقتصادية وتشريعية وبيئية وبحثية وتنظيمية.

- **متطلبات تنمية القرية المصرية:**

وفقا للعرض والتوصيات السابقة ، يستلزم الامر لتنفيذ تلك التوصيات على ارض الواقع تحقيق المتطلبات التالية:

اولاً: متطلبات تخطيطية.

1. ضرورة تحقيق العدالة بين الريف والحضر وتعزيز التوسع الريفي، جنبًا إلى جنب مع التوسع الحضري و أن يتمتع قاطنو القرى والمدن بالمساواة في الحقوق من حيث الحصول على الموارد، والخدمات العامة، والرخاء الاجتماعي.
2. تشجيع المبادرات التي تنطلق من القاعدة، حيث تتطلب تنمية الريف مجموعة متفانية وبعيدة النظر من أصحاب المصلحة المحليين، ومنهم رواد الأعمال، ومالكو الورش، والمزارعون

الراغبون في العمل معاً بغير أنانية، ويجب احترام العدالة والمساواة، إذ يجب تطوير القرى من أجل مصلحة المواطنين، وليس المستثمرين.

3. حتمية نقل القرى الفقيرة جدا والواقعة في اماكن نائية و غير مناسبة للعيش ضمن استراتيجيتها الوطنية للتخفيف من حدة الفقر.
4. وجود خطة علمية لتوجيه عملية إعادة احياء الريف، نابعة من تشخيص اوضاعه ومعرفة خصائصه ومعوقاته والامكانيات المتاحة به والتي يمكن من الاستفادة منها في التطوير، وكذلك ردود أفعال سكان الريف على القضايا المحيطة بهم من تغيرات مناخية، وان تكون هناك معلومات وبيانات متوفرة تتيح تحليلات وعمليات محاكاة للبيانات الضخمة، لمراقبة تنمية الريف، كما ينبغي معرفة الصيغ المختلفة لتجميع الحيازات والأراضي، والتنسيق والتعاون بين الوزارات، والمعاهد، ومشروعات الابحاث متعددة التخصصات، التي تتضمن التخطيط، والإدارة، والهندسة، بهدف الوصول لسياسات تعمل على تحسين سبل العيش في المناطق الريفية.

ثانيا . متطلبات اقتصادية:

- العمل على تخصيص ميزانيات خاصة بالقرى والمراكز وزيادة نصيبها من استثمارات الدولة للحصول على نصيب عادل من تلك الاستثمارات بالشكل الذى يحقق حصول قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات على نصيب عادل يسهم في توفير فرص العمل المتاحة ويؤدى ل زيادة دخل المواطنين ويقلل من حجم الهجرة الريفية الحضرية.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتبار انه مفتاح التنمية الريفية ومنحه الأولوية اللائقة به مجتمعيا بشكلً رئيسي وثابت من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع في مجالات الري والبنية الاساسية والبحوث الزراعية والارشاد الزراعي وذلك من اجل زيادة الانتاجية الزراعية من خلال الاهتمام بالتعليم الزراعي بمستوياته وتنمية مهارات الشباب فى المجالات الزراعية، وادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة فى الزراعة مع ضرورة ادراك ان التكنولوجيا الجديدة المستخدمة في القطاع الزراعي تقلل من الاعتماد على العنصر البشرى والذى يقتصر دوره على المتابعة والمراقبة والمراجعة والتدقيق ، مما يتطلب زيادة التدريب فى تلك المجالات.

علاوة على ذلك يجب العمل على خفض أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وحل المشاكل الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية بالإضافة لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية من خلال تشجيع الزراعة التعاقدية والتجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي، تخفيض حجم التعديات على الأراضي الزراعية.

- تنويع الانشطة الاقتصادية بالريف مثل السياحة الريفية فقد أوضحت تجارب الدول ان السياحة والزراعة من الانشطة المكملة لبعضها من خلال الانشاءات المختلفة والمشروعات والانشطة كما انهما من أهم الاستراتيجيات البديلة التى تسعى العديد من الدول لتبنيها من أجل تحسين حياة الريفيين وتحسين قدراتهم.
- تحسين سبل الحصول على الطاقة والمياه لتنمية وذلك لدعم القطاعات المختلفة ذات الصلة بالريف.

ثالثاً: متطلبات خاصة بالبنية الاساسية:

زيادة الاستثمارات المخصصة للبنية الريفية التحتية من مرافق وشبكات مياه وري وصرف وتقنيات حديثة حيث لتشمل:.

- تحسين كفاءة البنية التحتية الريفية الموجودة فعلا والتوسع في الجديد منها.
- توفير سيارات كسح بالقرى(في حالة عدم وجود شبكة صرف صحى) وتخفيض رسوم استخدامها نظرا لارتفاع تكلفتها بالنسبة للمزارعين.
- رصف مداخل القرى لتتصل بأقرب طريق رئيسي مرصوف وذلك لتسهيل الوصول الى اى منطقة بالمحافظة.
- دعم البنية التحتية لشبكات الانترنت بالريف وذلك حتى يمكن تطوير وتحديث الأساليب الزراعية وتسهيل التحول الرقمي فى القطاع الزراعي.
- توفير أراضي وأماكن لإقامة المشروعات الصغيرة تتوافق مع المتطلبات البيئية وحمايتها، ومراعاة أن تكون المشروعات قريبة من التجمعات السكانية وليست في أماكن متطرفة أو بعيدة أو يصعب الوصول إليها.

رابعاً: متطلبات تشريعية:

مراجعة كل التشريعات والقوانين الخاصة بالريف المصري سواء منها ما يتعلق بالزراعة والتعاونيات والائتمان والتأمين واتحادات الفلاحين وغيرها، وتنقية هذه القوانين، أو وضع تشريعات جديدة تتوافق مع معطيات العصر والمتغيرات الحادثة تضمن وتحقق للريف مطالبه في كافة مجالات الحياة الريفية، على أن يشارك أصحاب الشأن وهم الريفيون من خلال ممثليهم في وضع هذه التشريعات والقوانين.

خامسا: متطلبات من الدولة (دور الدولة)

لا شك ان تعزيز التحول الريفي الشمولي يعتبر حلا أمثل لتنمية الريف المصري على غرار تجربة الصين من خلال تنويع القاعدة الزراعية والانتاج الريفي والبنية الشمولية الريفية كما سبق استعراض ذلك ولتحقيق التحول الشمولي بشكل اسرع لتنمية الريف فان ذلك مرهون بثلاث شروط وهى: تراكم راس المال، التقدم التكنولوجي، تنمية فكر ريادة الاعمال.

ولكى يمكن تحقيق التحول الشمولي على ارض الواقع فان ذلك يتطلب من الدولة:

- زيادة الاستثمارات اللازمة والمخصصة للريف ضمن موازنات الدولة، والاسراع في موضوع التحول الرقمي والبنية الرقمية الريفية وعمل التجهيزات اللازمة من بنية تحتية الكترونية ومؤسسية لتمكين الريفيين من التواصل مع الجهات والشركات المختلفة والدخول اليها للاستفادة في مجالات الحصول على مستلزمات الانتاج والتجارة والتسويق الإلكترونية.
- اتاحة التطبيقات التكنولوجية المختلفة امام المزارعين والريفيين من طائرات بدون طيار وروبوتات زراعية ومجسات تتبع بالإضافة الى جميع التطبيقات التكنولوجية التي تسهل من حياه الريفيين وتشجعهم على

الانتاج وتحسن اسلوب حياتهم وجعل تلك التطبيقات ميسره بشكل كبير امامهم ويمكن للقطاع الخاص المساهمة في ذلك عبر انتاج المزيد من تلك التكنولوجيات بأسعار مخفضة.

- تشجيع ريادة الاعمال الريفية من خلال دعم التحول للأنشطة ذات القيمة المضافة الاعلى والمنخفضة التكلفة، وتشجيع سلاسل القيمة في الانتاج الزراعي.

سادساً: متطلبات خاصة بالقطاع الخاص(دور القطاع الخاص)

01 تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تطوير المناطق الريفية سواء من حيث البنية التحتية (مياه نظيفة، صرف صحى، رصف طرق وخلافه) بدافع المسئولية الاجتماعية، والعمل على خلق الحوافز المتنوعة في هذا المجال، وبالرغم من هناك بعض المبادرات للقطاع الخاص في هذا المجال إلا أنها غير كافية ومن ثم يجب تعميمها على المناطق الريفية وخاصة المتضررة او الاكثر فقرا.

02 العمل على وضع مبادرات القطاع الخاص التطوعية في خدمة المناطق الريفية لتكون ضمن استراتيجية الدولة للتنمية الريفية.

03 التنسيق بين كل من القطاع الخاص والحكومي فى نشر التكنولوجيات الخاصة بتحديث الزراعة واقناع المزارعين بأهمية تبنى وتطبيق التكنولوجيا الذكية في توجهاتهم الانتاجية.

04 مساهمة القطاع الخاص في دعم الابحاث العلمية ذات الجوانب التطبيقية التى تتضمن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديث لتحقيق التنمية الزراعية والريفية.

05 المساهمة فى انتاج التكنولوجيات الزراعية لحديثة وطرحها بأسعار مناسبة للمزارعين وذلك من واقع المسئولية الاجتماعية.

06 توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بأسعار مناسبة للمزارعين وزيادة جودتها.

سابعاً: متطلبات خاصة بالمجتمع المدني (المنظمات الاهلية)

01 توفير البيئة التشريعية والسياسية المناسبة لحفز المجتمع المدني في تنفيذ برامج تنموية ريفية عبر التحول الريفي الشمولي.

02 اعفاء منظمات المجتمع المدني من الضرائب والجمارك لتحفيزها على المشاركة في التنمية.

03 وجود ألية للتنسيق والتعاون بين الجمعيات والمتطلبات الأهلية بالقري وبعضها البعض وبين الدولة.

04 توفير لبيئة الداعمة للجمعيات الأهلية والعمل الأهلي والتطوعي، وخاصة فى الريف من خلال تأمين الدولة لأنشطها وتوفير التشريعات الملاءمة لها.

05 وجود إلية للرقابة على أعمال الجمعيات الأهلية وخاصة في الريف بدون التدخل في عمل هذه الجمعيات حتى لا تتعارض مع الهدف من إنشاءها وهو أن يكون محور للنشاط الأهلي معد من تدخل الحكومة.

ثامناً: متطلبات خاصة بالمزارعين والسكان الريفيين

01 المشاركة في برامج التنمية وفى عملية التحول الريفي من خلال تحفيزهم للمشاركة في جميع مراحل اعداد المشروعات التنموية بدءا من تحقيق الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ والتقييم لها واشعارهم بانهم هم المستفيدون من تلك المشروعات.

02 تنمية الاعتماد على الذات لدى الريفيين وغرس قيمة أن التنمية هما صانعوها والمؤدين لها والمستفيدين منها.

03 تشجيعهم على تبنى المستحدثات والتكنولوجيات الحديثة وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة لزيادة انتاجيتهم الزراعية وتقديم الدعم لهم عبر طرح التكنولوجيات الزراعية الذكية لهم بأسعار مناسبة مما يحسن من انتاجيتهم ويزيد دخولهم.

04 تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية بالريف لتحقيق الاستفادة الكاملة للجميع.

05 تحسين فرص التعلم المستمر لمواكبة التغيرات في العرض والطلب على الوظائف والمهارات وخاصة تنمية مهارات التشبيك وذلك من خلال الاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمدارس.

06 تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الريفية عبر تمكينها تعليميا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وذلك للنهوض بالمستوى المعيشي للأسر الريفية، وضرورة ضمان وصول المرأة الى الموارد والاصول الزراعية من خلال منحها حق التملك والارث، وحل المشكلات التي تواجهها سواء تلك المتعلقة بالعادات والتقاليد الريفية والتي تدنى من قيمتها او تلك التي تحد من وصولها للموارد والاصول الانتاجية، وتمكينها من الاستفادة من المبادرات المختلفة كمبادرة الشمول المالي مثلا.

تاسعا: المتطلبات الخاصة ببرامج ومشروعات الاستراتيجية

01 التصميم والاعداد الجيد لبرامج ومشروعات التنمية الريفية بالكيفية التي تسمح بالتعامل مع المشاكل والمحددات القائمة في كل مجتمع ريفي.

02 ان تلبى المشروعات والبرامج التنموية الحاجات الملحة والعاجلة للمستهدفين بها.

03 تخفيض التكاليف ومناسبة تلك البرامج للإمكانيات المتوفرة.

04 ان تكون عوائدها سريعة و يشعر بها جميع افراد المجتمع.

05 تحديد المعايير التي يتم على اساسها تحديد القرى التى تشملها البرامج والمشروعات المختلفة.

عاشرا: متطلبات بيئية:

ينبغي الخروج من مفهوم ان القرية تشكل عبئ على المجتمع والنظر ليها على انها مصدر دائم للخيرات اذا ما احسن ادارتها فالقرية كم كانت السند الحقيقي للدولة في احلك الظروف ومن ثم فان الامر يستدعى:

- عدم النظر الى القرية على انها مجرد مصدر لا نتاج الغذاء والمساهمة في الدخل ولكن يجب النظر اليها على انها سلعة عامة تخدم المجتمع وخاصة في المجال البيئي بمعنى انها منظومة بيئية متكاملة (فراغ متكمل يخدم البيئة)
- نشر الوعى المجتمعي بأهمية المسطحات الخضراء لصحة الانسان وفى احداث التوازن البيئي ودور الحفاظ على القرية في تحقيق ذلك

حادى عشر: متطلبات بحثية:

تزداد اهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في القطاع الزراعي والريفي اذ ان البحث العلمي يعتبر حل لعديد من المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي والريفي والذى يعانى من انخفاض الانتاجية وارتفاع معدلات الفقر وسوء مستويات المعيشة للأفراد الريفيين وعليه فان ابتكار اساليب وممارسات زراعية حديثة وجيدة وتكنولوجيات جديدة من شانه ان يزيد القيمة المضافة من الموارد والامكانيات الزراعية النادرة كما يؤدى لتخفيض معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة الافراد وتنويع مصادر ارزاقهم ويحتاج البحث العلمي حتى يقوم بدوره في خدمة التنمية الزراعية والريفية الى زيادة المخصصات المالية لمراكز البحوث والجامعات حتى تقوم بدورها والتنسيق بين تلك المراكز البحثية والشركات والمصانع المستفيدة من نتائج البحث العلمي.

6- الآثار المتوقعــة للدراســة

- تتوقع ان تفضى نتائج الدراسة الى توجيه اهتمام الدولة وقطاعاتها المختلفة بالريف المصري والذى يشمل اكثر من نصف سكان مصر والعمل على الاستفادة من موارده وامكانياته بما يحقق تعظيم تلك الموارد والامكانيات ويعود عليه بالنفع الكامل.
- ان تكون هناك رؤية محددة وذات بعد زمنى لتنمية الريف و مع وجود الية للمتابعة والتقييم المستمر للخطط التي توضع في اطار هذه الرؤية لتنمية الريف.
- تزايد الاهتمام بالقطاع الزراعي خلال الفترات المقبلة وامكانية تحقيق الامن الغذائي الذاتي دون الاستيراد من الخارج.
- الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل الريفي من خلال قطاعات اخرى مثل التصنيع الزراعي. والسياحة الريفية وريادة الاعمال الريفية.

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. ابراهيم ابراهيم ريحان ، رؤية لتنمية القرية المصرية في اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2030، الملتقى العلمي للمشروعات الزراعية القومية ودور الارشاد الزراعي فيها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 ،25. 26 يونيو 2019.
2. ابراهيم محرم ، نهضة الريف ، مكتبة اسيوط الجامعية ، 2004
3. أحمد سمير الشاذلي, 2012. نحو نموذج مثالي للفروق الريفية الحضرية باستخدام مؤشرات التنمية البشرية. J. Agric. Economy. and Social Sci Vol.3 (8): 1203 – 1212
4. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام 2017.
5. **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (اكتوبر 2017– 30 سبتمبر 2018).**
6. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى، القاهرة 2019**
7. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، اهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2018/2017، اصدار يوليو 2019**
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام 2017، اصدار سبتمبر 2017.
9. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية: تعزيز التحول الريفي الشمولي. روما. إيطاليا2016
10. تقرير التنمية في العالم ، الزراعة من اجل التنمية ، يناير 2008
11. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، قسم بحوث الجريمة، مستقبل القرية المصرية – هدر موارد الأرض والمياه، دراسة استطلاعية لأربع قرى مصرية بمحافظتى الدقهلية والمنيا، القاهرة، 1993.
12. حسين عبد الحميد رشوان ، علم الاجتماع الريفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2005 ، القاهرة
13. حنان رجائي ، دور مؤسسات التمويل الصغير في التنمية الريفية بالتطبيق على صندوق التنمية المحلية، مذكرة خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2011م
14. حنان رجائي عبد اللطيف محمد واقع رأس المال الاجتماعي داخل المنظمات الريفية" دراسة حالة لبعض المنظمات الريفية بمركز المراغة محافظة سوهاج" مذكرة خارجية رقم (1657)، القاهرة 2017.
15. رباب أحمد محمود الخطيب (د)، دراسة اقتصادية تحليلية للدخل الزراعي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر 2017.

16. سعد علام واخرون ، التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية، المتطلبات والسياسات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (103) ، سبتمبر 1996.
17. سلوى عبد العزيز، ،" سياسات الحد من الفقر في الريف المصري: مع إشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري مقارنة بجرامين بنك بنجلاديش". جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2013
18. صقر النور ، نقد الاستهداف الجغرافي ، academia.edu ، 2011
19. عبد الصمد سعودي، وآخرين، إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، نوفمبر 2011م.

20. كمال الجنزوري واخرون ، الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية ، قضايا التخطيط والتنمية رقم (17) ، يونيو 1981
21. محمد عبد القادر سويدان واخرون ، دور الدولة في التنمية العمرانية للقرية المصرية ، المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري ، مركز التنمية الريفية ، كلية الهندسة شبين الكوم ، 23-25 اكتوبر 2007
22. محمد على ابو سعدة ، محددات اتجاه الشباب فى الاسرة الريفية نحو الهجرة للمناطق الحضرية ببعض قرى محافظة الاسكندرية ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية 93(1)، 2015
23. محمد نبيل جامع ، علم الاجتماع الريفي وتطبيقاته التنموية ،جامعة الاسكندرية ، 2019
24. مصطفى حمدي احمد وأخرون، اثر مواقع التواصل الاجتماعي على التغير القيمي لدى الشباب الريفي بمحافظة سوهاج ، مجلة جامعة اسيوط للعلوم الزراعية ، العدد 43 ، 03) 2017
25. معهد التخطيط القومي ، تقرير حالة التنمية فى مصر 2018.
26. معهد التخطيط القومي، استراتيجية التنمية الزراعية في مصر 2030 واهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ، اعمال المؤتمر الدولي السنوي " تعزيز الزراعة المستدامة " 20-21 ابريل 2019
27. منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة الأغذية والزراعة 2018، الهجرة والزراعة والتنمية الريفية، روما.
28. منظمة الأغذية والزراعة.. حالة الأغذية والزراعة 2017، تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، روما 2018
29. نادرة وهدان ،الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 210 ، معهد التخطيط القومي، 1998.
30. نصر محمد عارف ، مفهوم التنمية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت،2002
31. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2017.

32. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مجلس البحوث الزراعية والتنمية ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2020 ، يناير 2009

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

1- Ghanem, Hafez. 2014."Improving Regional and Rural Development for inclusive growth in Egypt". *Global Economy and Development*.
2- Ibrahim, Soliman. &Mohamed, Gaber. 2010. "Rural Development Policies in Egypt". *Sustainmed Working Paper* 2(2).
3- Janet Dwyer, The Rural Development Programme Experience in the UK 2007 - 2013: focus on England, Agriregionieuropa anno 13 n°48, Mar 2017
4- said, Marwa. "Planning for Sustainable Rural Development in Egypt". Urban Planning Department", Faculty of Engineering, Ain Shams University
5- said, Marwa. "Planning for Sustainable Rural Development in Egypt". Urban Planning Department", Faculty of Engineering, Ain Shams University
6- Rural Development In India – A way Forward, Kakatiya College, Hanamkonda, **Vijay Kumar Sarabu**,October 2018

ثالثا: مواقع الكترونية

1- يانسوي ليو، ويوهينج، إحياء الريف على مستوى العالم، ديسمبر،2017م https://www.nature.com/
2- ارقام الإلكتروني، المهمة التي بدت مستحيلة ـــــ كيف انتشلت الصين اكثر من 700 مليون من مواطنيها من الفقر في غضون 40 عاماً؟ نوفمبر 2017م[1] هوانغ تشنغ وى، مدير المركز الوطني للدعاية والتعليم لتخفيف حدة الفقر، موقع الصين اليوم، فبراير 2019م. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/sh/201902/t20190227_800157915.html
3- موقع موقع العين الاخبارية، سجلت الصين 1.51 مليار رحلة سياحية ريفية صينية خلال النصف الأول من عام 2019، بزيادة 10.2% على أساس سنوي، سبتمبر 2019م.
https://al-ain.com/article/china-records-1-51-billion-rural-tourism-trips
4- برنامج التنمية الريفية في إنجلترا ("RDPE")
5- الموقع الإلكتروني لصحيفة الوسيط، الهند تخطط للتخلص من الفقر بحلول العام 2012، العدد 1314، 11 أبريل 2006م، http://www.alwasatnews.com/news/555968.html
6- موقع صحيفة الشرق الاوسط، محنة الاقتصاد الزراعي الهندي تتفاقم، العدد رقم 14635، ديسمبر 2018م. https://aawsat.com/home/article/1516026
7- براكريتي غوبتا، نيودلهي، صحيفة الشرق الاوسط، يوليو 2018م، العدد 14480. https://aawsat.com/home/article/ 1338441
8- الموقع الالكتروني وزارة التنمية المحلية، المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية من سنة 2018 لسنة 2022.

الملاحـــق

ملحق رقم (1) استمارة المزارع

بحث متطلبات تنمية القرية المصرية في رؤية مصر 2030

استمارة جمع البيانات الميدانية

محافظة:

البيانات والمعلومات التي تتضمنها هذه الاستمارة سرية، ومخصصة لأغراض البحث العلمي فقط

اولاً: بيانات اساسية للمزارع

01 العمر:	☐ (30-20)	☐ (40-31)	☐ (50-41)	☐ (60-51)	☐ (60ـ)
02 **الحالة الاجتماعية:**	☐ أعزب	☐ متزوج	☐ مطلق	☐ ارمل	☐ عدد الاولاد ( )
03 **الحالة التعليمية:**	☐ امى	☐ يقرأ ويكتب	☐ يجيد القراءة والكتابة		
☐ **فوق الجامعى**	☐ جامعى	☐ فوق المتوسط	☐ متوسط	☐ أقل من المتوسط	
04 **عمل صاحب المشروع**	☐ مالك ارض زراعية	☐ مستأجر ارض زراعية	☐ عامل زراعي	☐ اخرى(تذكر):.....	

05 اعمال اضافية:

نوع العمل	مكان العمل		نوع العمل		عدد الساعات	فئة الاجر بالجنيه (لجملة الاعمال الاضافية)
	داخل القرية	خارج القرية	دائم	موسمي		
						☐ اقل من 500
						☐ 501 -600
						☐ 601-700
						☐ 7001-800
						☐ 801-900
						☐ 901-1000

ثانياً: معلومات خاصة بالأسرة:

1. **عدد افراد الاسرة:** ذكور ( ) ☐ اناث ( ) ☐
2. **الحالة التعليمية في الاسرة:**

افراد الاسرة	درجة القرابة	النوع	العمر	امى	يجيد القراءة والكتابة	مؤهل قبل المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي	مؤهل فوق الجامعي
1										
2										
3										
4										
5										

3. العمل في الاسرة:

م	درجة القرابة	العمل	مكان العمل		طبيعة العمل		عدد ساعات العمل اليومية	فئة الاجر الشهري بالجنيه
			داخل القرية	خارج القرية	دائم	موسمي		من ـــــ الى
1								
2								
3								
4								
5								

4. **البطالة في الاسرة:** هل يوجد افراد بدون عمل في الاسرة نعم ☐ لا ☐ (في حالة نعم)

م	درجة القرابة	الحالة التعليمية	سبب البطالة

5. **المسكن:**

نوع المسكن		حالة المسكن		مساحة مسكن الاسرة م2	مكونات وملحقات المسكن	اجهزة المنزل		مرافق المسكن		
								المرفق	متاح	غير متاح
☐	خاص	☐	قديم بالطوب اللبن			☐	ثلاجة	كهرباء	☐	☐
☐	جماعي عائلي	☐	قديم بالطوب		_____	☐	بوتاجاز	مياه نقية	☐	☐
☐	**جماعي غير عائلي**	☐	بناء حديث	---	_____	☐	غسالة كهربائية	غاز طبيعي	☐	☐
☐	اخرى:	☐	اخرى:		_____	☐	سخان	بوتاجاز	☐	☐
						☐	تليفزيون			
						☐	تكييف			

1.5 مشاكل المسكن: ----------

المرفق	المصدر	الاتاحة		الاستمرارية		الكفاية	
		متاحة	غير متاحة	مستمرة	غير مستمرة	كافية	غير كافية
كهرباء		☐	☐	☐	☐	☐	☐
مياه نقية		☐	☐	☐	☐	☐	☐
غاز طبيعي		☐	☐	☐	☐	☐	☐
بوتاجاز		☐	☐	☐	☐	☐	☐
الصرف الصحي		☐	☐	☐	☐	☐	☐
التخلص من المخلفات		☐	☐	☐	☐	☐	☐
خدمة التليفون الأرضي		☐	☐	☐	☐	—	—

اختيارات مصدر الكهرباء والمياه والصرف، والغاز: لا يوجد شبكة، شبكة عامة كاملة ـــ شبكة غير مكتملة

1.6 اسباب مشاكل المرافق بالمسكن ومقترحات حلها

الخدمة	يوجد مشكلة	لا يوجد مشكلة	اسباب المشكلة	مقترحات حل المشكلة
مياه الشرب				
الكهرباء				
الصرف الصحي				
الغاز				

7. النشاط الريفي للأسرة

النشاط	موجود	غير موجود	داخل المسكن	خارج المسكن	العدد التقريبي	مخصص لاستهلاك الاسرة	للبيع	العائد السنوي التقريبي بالجنيه في حالة البيع من --- الى
تربية ماشية								
تربية اغنام								
تربية طيور								
صناعات غذائية اخرى (تذكر) كجم/شهر								
منتجات البان								
.2								
.3								

8. مصادر الحصول على المنتجات الغذائية اللازمة للأسرة:

السلعة	اكتفاء ذاتي	يشترى من سوق القرية	يشترى من خارج القرية	السلعة	اكتفاء ذاتي	يشترى من سوق القرية	يشترى من خارج القرية
الخبز				الالبان			
اللحوم الحمراء				الخضر			
الدواجن				الفاكهة			
البيض				منتجات اخرى (تذكر)			

9. دخل الاسرة: ☐

	مصدر الدخل	شهري	سنوي	موسمي	تقريبي بالجنيه (اختياري)
☐	الأجور والرواتب	☐	☐	☐	
☐	المعاشات	☐	☐	☐	
☐	ايجارات مباني (مباني/ /ارضى، اخرى)	☐	☐	☐	
☐	ايجارات محلات	☐	☐	☐	
☐	تحويلات الابناء	☐	☐	☐	
☐	ضمان اجتماعي	☐	☐	☐	
☐	عوائد مشاركات	☐	☐	☐	
☐	ايجار الات زراعية	☐	☐	☐	
☐	معونات	☐	☐	☐	
☐	المزايا العينية كالغذاء والمسكن والملابس وغيرها	☐	☐	☐	
☐	دعم مدخلات وخدمات زراعية	☐	☐	☐	
☐	بيع مخلفات الزراعة	☐	☐	☐	
☐	اخرى (تذكر):	☐	☐	☐	

10. الزراعة والانتاج الحيواني:

الحيازة						نمط الانتاج	الوحدة	الانتاجية وحدة/فدان	الانتاج الحيواني والداجني	
ملك		ايجار		مشاركة		المحصول			النوع	العدد
فدان	قيراط	فدان	قيراط	فدان	قيراط					
حقوق الملكية			مياه الري							
موجود	غير موجود	متاحة	غير متاحة	منتظمة	غير منتظمة					

1.10 مشاكل الانتاج النباتي والحيواني والري واسبابها، ومقترحات حلها

الخدمة	يوجد مشكلة	لا يوجد مشكلة	اسباب المشكلة	مقترحات حل المشكلة
الانتاج الزراعي				
الانتاج الحيواني				
الري				

11. المدخلات الزراعية

نوع المدخل	مصدر الحصول عليها		الجودة				الاسعار				
	الجمعية الزراعية	السوق	صعب	جيد دائما	جيدة الى حد ما	ردى احيانا	مناسبة	مرتفعة دائما	مرتفعة احيانا	منخفضة دائما	منخفضة احيانا
اسمدة ازوتية											
اسمدة فوسفاتية											
اسمدة بوتاسية											
اسمدة عضوية											
تقاوى وبذور											
مبيدات											
وقود											

1.11 مشاكل المدخلات الزراعية واسبابها، ومقترحات حلها

المدخلات	يوجد مشكلة	لا يوجد مشكلة	اسباب المشكلة	مقترحات حل المشكلة
التقاوي				
الاسمدة				
المبيدات				
الوقود				

12. التكنولوجيا الزراعية:

	المعدات الزراعية	الوجود		نوع الحيازة			استخدام المعدات المملوكة		
		يوجد	لا يوجد	ملك	مشاركة	ايجار	ذاتي	تأجير للغير	المتوسط التقريبي لقيمة الايجار السنوي
1	سيارة نصف نقل								
2	جرار زراعي								
3	ماكينة رى								
4	محراث								
5	عزاقة								
	اخرى (تذكر)								

13. التمويل والائتمان:

1.13 التعامل مع بنك القري

هل سبق لك التعامل مع بنك القرية؟ نعم ☐ ☐

(في حالة نعم) ما هي مجالات ونوع التعامل ومدى الرضى عنه؟

مجالات التعامل		نوع التعامل		درجة الرضى		
		نقدى	عيني	راضي	راضي الى حد ما	غير راضي
☐	التقاوي					
☐	الأسمدة والمخصبات					
☐	المبيدات الحشرية					
☐	سلف نقدية					
☐	التمويل لشراء الآلات الزراعية					
☐	فتح حسابات توفير					
☐	تمويل تسويق المحاصيل					
☐	تمويل شراء المعدات الزراعية					
☐	تمويل شراء السيارات					
☐	تمويل مشروعات الثروة الحيوانية					
☐	تمويل مشروعات التصنيع الزراعي					
☐	إقامة معارض لبيع الأجهزة المنزلية					
☐	اخرى (تذكر)					

2.13 ما هي اسباب عدم الرضا؟

مجال التعامل	اسباب عدم الرضا

3.13 في حالة (لا) عدم التعامل مع بنك القرية (فضلاً اختار السبب مما يلى):

☐	القدرة على التمويل الذاتي.	☐	عدم مناسبة فترة السداد
☐	وجود مصادر بديلة افضل.	☐	ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بالبنك.
☐	لا افضل التعاون مع البنوك.	☐	انخفاض جودة المستلزمات التي يوفرها
☐	ارتفاع أسعار الفائدة على القروض	☐	سوء معاملة العاملين بالبنك للمترددين.
☐	ارتفاع قيمة المصاريف الادارية.	☐	أخرى: (تذكر)
☐	صعوبة إنهاء اجراءات القروض.		
☐	كثرة وتعقد الضمانات المطلوبة.		
☐	عدم وجود فترة سماح كافية للسداد.		

4.13 مصاد التمويل البديل

☐ **الأهل والأصدقاء**	☐ **التجار**	☐ **أخرى تذكـر**	

14. الديون:

هل عليك ديون مالية للغير؟	☐ **نعم**	☐ **لا**	
في حالة (نعم) ما هو حجم هذه الديون ما هي الجهة/ الجهات الدائنة؟			
حجم الديون	**الجهة الدائنة/ الجهات:**		

15. التسويق: كيف يتم تسويق المحصول:

	طريقة تسويق المحصول	موعد التسويق		الاسعار			طريقة الحصول على الثمن	
		قبل الحصاد	بعد الحصاد	مجزية	مجزية الى حد ما	غير مجزية	فورى	بالأجل
☐	جمعية التسويق التعاوني							
☐	اقوم بالتسويق بنفسي							
☐	البيع لتاجر تجزئة							
☐	البيع لتاجر محلى							
☐	البيع لتاجر جملة							
☐	اخرى: (تذكر)							

a. في حالة الاسعار (غير مجزية) فضلا اذكر السبب ومقترحات الحل:

م	السبب	مقترحات الحل

---

16. الزراعة التعاقدية:

هل سبق لك التعاقد بيع المحصول قبل الزراعة؟

☐ نعم	في حالة الاجابة (نعم):	☐ لا	

1.16هل تفضل هذا النوع من التعامل

☐ نعم	في حالة الاجابة (نعم):	☐ لا	

	المميزات		العيوب
☐	ضمان تسويق المحصول	☐	صعوبة تحديد سعر البيع
☐	ضمان سعر مرضى	☐	السعر احياناً غير مناسب
☐	الحصول على سلف نقدية اثناء الزراعة	☐	السعر دائماً غير مناسب
☐	الحصول على سلف عينية اثناء الزراعة	☐	مقدم السعر غير مناسب
☐	الحصول على مستلزمات انتاج جيدة	☐	لا يوجد سلف اثناء الزراعة

17. خدمات اخرى:

البند	الخدمة	الوجود		درجة الرضا		
		يوجد	لا يوجد	راضي	راضي الى حد ما	غير راضي
1	المشاركة في صندوق التكافل الزراعي					
2	بطاقة التموين					
3	بطاقة بنك القرية					
4	بطاقة بنك تجاري					
5	كارت الفلاح					
6						
7						

اذكر ما لديك مما يلى ومدى رضاك عنه واسباب عدم الرضا؟

1.17 اسباب عدم الرضى

البند	اسباب عدم الرضى
1	
2	
3	
4	
5	
6	
7	

18.فضلاً وضح رأيك حول متطلبات النهوض بالأوضاع الاقتصادية للزراعة في القرية؟

(استمارة صاحب مشروع)

محافظة:

البيانات والمعلومات التي تتضمنها هذه الاستمارة سرية، ومخصصة لأغراض البحث العلمي فقط

اولاً: بيانات اساسية للمزارع

1. **العمر:** (30-20) ☐ (40-31) ☐ (50-41) ☐ (60-51) ☐ (60—) ☐

2. **الحالة الاجتماعية:** اعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل ☐ عدد الاولاد ☐

3. **1الحالة التعليمية:**

امى	يقرأ ويكتب	يجيد القراءة والكتابة	مؤهل قبل المتوسط ☐
مؤهل متزسط	فوق المتوسط	مؤهل جامعى	مؤهل فوق الجامعى ☐

ثانياً: معلومات خاصة للأسرة:

6. **عدد افراد الاسرة:** ذكور ( ) اناث ( )

7. **العمر والحالة التعليمية في الاسرة:**

مسلسل	درجة القرابة	النوع	العمر	الحالة التعليمية					
				امى	يقرأ ويكتب	مؤهل قبل المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	جامعي	فوق الجامعي
1										
2										
3										
4										
5										
6										

8. **العمل في الاسرة:**

9. البطالة في الاسرة: هل يوجد افراد بدون عمل في الاسرة نعم ☐ لا ☐

مسلسل	درجة القرابة	العمل	مكان العمل		طبيعة العمل		عدد ساعات العمل اليومية	فئة الاجر الشهري بالجنيه من ـــــ الى
			داخل القرية	خارج القرية	دائم	موسمي		
1								
2								
3								
4								

في حالة (نعم)

مسلسل	درجة القرابة	الحالة التعليمية	سبب البطالة

10. **المسكن:**

نوع المسكن		حالة المسكن		مساحة مسكن الاسرة م2	مكونات وملحقات المسكن	اجهزة المنزل		مرافق المسكن		
								المرفق	متاح	غير متاح
☐	خاص	☐	قديم بالطوب اللبن	---	_____	☐	ثلاجة	كهرباء	☐	☐
☐	جماعي عائلي	☐	قديم بالطوب الاحمر		_____	☐	بوتاجاز	مياه نقية	☐	☐
☐	جماعي غير عائلي	☐	بناء حديث		_____	☐	غسالة كهربائية	غاز طبيعي	☐	☐
☐	اخرى:	☐	اخرى:			☐	سخان	بوتاجاز	☐	☐
						☐	تليفزيون			
						☐	تكييف			

6. **مرافق المسكن**

المرفق	الاتاحة		الاستمرارية		الكفاية	
	متاح	غير متاح	مستمر	غير مستمر	كافية	غير كافية
كهرباء	☐	☐	☐	☐	☐	☐
مياه نقية	☐	☐	☐	☐	☐	☐
غاز طبيعي	☐	☐	☐	☐	☐	☐
بوتاجاز	☐	☐	☐	☐	☐	☐
الصرف الصحي	☐	☐	☐	☐	☐	☐
التخلص من المخلفات	☐	☐	☐	☐	☐	☐
خدمة التليفون الأرضي	☐	☐	☐	☐	☐	☐

7. **مصادر الحصول على المنتجات الغذائية اللازمة للأسرة:**

السلعة	اكتفاء ذاتي	من القرية	من خارج القرية	السلعة	اكتفاء ذاتي	من القرية	يشترى من خارج القرية
الخبز				الالبان			
اللحوم الحمراء				الخضر			
الدواجن				الفاكهة			
البيض				منتجات اخرى (تذكر)			

8. **دخل الاسرة (لا يشمل عوائد المشروع):**

	مصدر الدخل	شهري	سنوي	موسمي	تقريبي بالجنيه/شهر (اختياري)
☐	الأجور والرواتب	☐	☐	☐	
☐	المعاشات	☐	☐	☐	
☐	ايجارات مباني (مباني/ /ارضى، اخرى)	☐	☐	☐	
☐	ايجارات محلات	☐	☐	☐	
☐	تحويلات الابناء	☐	☐	☐	
☐	ضمان اجتماعي	☐	☐	☐	
☐	معونات	☐	☐	☐	
☐	ايجار الات زراعية	☐	☐	☐	
☐	عوائد مشاركات	☐	☐	☐	
☐	دعم مدخلات وخدمات زراعية	☐	☐	☐	
☐	بيع مخلفات الزراعة	☐	☐	☐	
☐	اخرى (تذكر):	☐	☐	☐	

ثالثا: معلومات خاصة بالمشروع

1. وصف المشروع:----------

2. تاريخ بداية المشروع الشهر ( ) العام ( )

3. انتاج المشروع:

1.3 نوع انتاج المشروع: انتاج سلعي ☐ انتاج خدمي ☐

2.3 طبيعة انتاج المشروع: انتاج نهائي ☐ انتاج وسيط ☐

3.3 تكامل انتاج المشروع: متكامل مع مشروعات ☐ غير متكامل ☐

4.3 نوع التكامل: انتاج المشروع يعد من مدخلات مشروع اخر (تكامل أمامي) ☐

انتاج المشروع يعتمد على مخرجات مشروع اخر (تكامل خلفي) ☐

5.3 مكان التكامل: داخل القرية ☐ خارج القرية ☐

4. ملكية المشروعات ملكية خاصة ☐ ملكية بالمشاركة ☐ نسبة مشاركة المبحوث ☐

5. **عمل صاحب المشروع:** العمل في المشروع فقط ☐ اعمال اخرى (فضلاً اذكرها) ☐

1.5 جهة العمل السابق لصاحب المشروع: الحكومة ☐ القطاع الخاص ☐

2.5 نوع العمل السابق لصاحب المشروع: عمل زراعي ☐ غير زراعي ☐

6. العمالة في المشروع

البيان	العدد		البيان	العدد	
	من داخل القرية	من خارج القرية		من داخل القرية	من خارج القرية
ذكور			يعمل سابقا بالقطاع الخاص		
اناث			يعمل سابقا بالزراعة		
في سن العمل			يعمل سابقا بالصناعة		
دون سن العمل			يعمل سابقا بالتجارة		
عمالة دائمة			يعمل سابقا بالخدمات		
عمالة موسمية			لديه خبرة سابقة في مجال المشروع		
يعمل قبل المشروع			ليس لديه خبرة سابقة في مجال المشروع		
لا يعمل قبل المشروع					
يعمل سابقا بالحكومة					

7. اصول المشروع (المعدات والاجهزة): (تستكمل اثناء البحث)

	الاصل	في بداية المشروع		الان	
		العدد	قيمة الوحدة	العدد	قيمة الوحدة
1	سيارة نصف نقل				
2	سيارة خاصة				
3					
4					
5					
6					
	اخرى (تذكر)				

8. الاجور والتأمينات الشهرية (بالجنيه)

جملة الاجور الشهرية	اقل اجر شهري جنيه/ عامل	اكبر اجر شهري جنيه/عامل	جملة التأمينات الشهرية	عدد العمال المؤمن عليهم	الحوافز السنوية للعمال		
					يوجد	لا يوجد	القيمة التقريبية بالجنيه
توضيحات							

9. خامات ومستلزمات المشروع

م	الخامات والمستلزمات	المصدر		القيمة التقريبية (جنيه/شهر)
		من القرية	من خارج القرية	
1				
2				
3				
4				
5				

10. انتاج المشروع

م	المنتجات	الوحدة	الكمية	البيع في القرية	البيع خارج القرية
1					
2					
3					
4					
5					

11. تلبية انتاج المشروع للاحتياجات المحلية ومدى الحاجة للتوسع:

تلبية انتاج المشروع للاحتياجات المحلية من السلع والخدمات		مدى كفاية التكاليف الاستثمارية للمشروع ومدى الحاجة الى التوسع				مدى كفاية التكاليف التشغيلية للمشروع والحاجة الى التوسع			
يلبى	لا يلبى	كافية	غير كافية	احتاج للتوسع	لا احتاج للتوسع	كافية	غير كافية	احتاج للتوسع	لا احتاج للتوسع

12. التوسعات في المشروع وفرص التطوير

توسع سابق		فرص التطوير أو تحسين		مجال التوسع الممكن
حدث	لم يحدث	يوجد	لا يوجد	----------

13. التمويل والائتمان:

1.13 التعامل مع البنوك

هل سبق لك التعامل مع البنوك؟ ☐ نعم ☐ لا

2.13 نوع البنك ☐ البنك الزراعي ☐ بنك تجارى ☐ جهاز تنمية المشروعات ☐ اخرى (تذكر)----------

3.13 (في حالة التعامل مع البنوك) ما هي مجالات ونوع التعامل ومدى الرضى عنه:

	مجالات التعامل	نوع التعامل		مدى الرضا عن التعامل		
		نقدى	عيني	راضي	راضي الى حد ما	غير راضي
☐	فتح حسابات توفير					
☐	تمويل بناء مبنى المشروع					
☐	تمويل شراء الآلات وتجهيزات					
☐	تمويل شراء السيارات					
☐	تمويل شراء خامات ومستلزمات					
☐	سلف تشغيل نقدية					
☐	تمويل تسويق منتجات المشروع					
☐	إقامة معارض					
☐	اخرى (تذكر):					

4.13 اسباب عدم الرضا عن التعامل مع البنوك

مجال التعامل	اسباب عدم الرضا

5.13 في حالة (عدم التعامل مع البنوك) (فضلاً اختار من الاسباب التالية):

☐	القدرة على التمويل الذاتي.	☐	عدم مناسبة فترة السداد
☐	وجود مصادر بديلة افضل.	☐	ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بالبنك.
☐	لا افضل التعاون مع البنوك.	☐	انخفاض جودة المستلزمات التي يوفرها
☐	ارتفاع أسعار الفائدة على القروض	☐	سوء معاملة العاملين بالبنك للمترددين.
☐	ارتفاع قيمة المصاريف الادارية.	☐	أخرى: (تذكر)
☐	صعوبة إنهاء اجراءات القروض.		
☐	كثرة وتعقد الضمانات المطلوبة.		
☐	عدم وجود فترة سماح كافية للسداد.		

6.13 <u>مصاد التمويل البديل</u>

☐ الاهل والاصدقاء ☐ التجار ☐ اخرى (تذكر)

---7.13 الديون: اشترك في المعارض المحلية

هل عليك ديون مالية للغير؟ ☐ **نعم** ☐ **لا**

في حالة (نعم) ما هو حجم هذه الديون ما هي الجهة/ الجهات الدائنة؟

<u>التسويق:</u>

1.14 كيفية تسويق منتجات/خدمات المشروع:

	طريقة تسويق المحصول	اسعار البيع الحالية			طريقة الحصول على الثمن	
		مجزية	مجزية الى حد ما	غير مجزية	فورى	بالأجل
☐	البيع في مكان المشروع					
☐	لدى معرض					

☐	اقوم بالتسويق بنفسي					
☐	البيع لتاجر تجزئة					
☐	البيع لتاجر محلى					
☐	البيع لتاجر جملة					
☐	اشترك في المعارض المحلية					
☐	اشترك في المعارض الدولية					
☐	اخرى: (تذكر)					

2.14 **مشاكل التسويق ومقترحات الحل**:

م	مشاكل التسويق	م	ومقترحات الحل
1		1	
2		2	
3		3	
4		4	
5		5	

3.14 التسويق التعاقدي:

هل سبق لك التعاقد على المنتجات قبل الانتاج؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة (نعم):

4.14 هل تفضل هذا النوع من التعامل نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة (نعم)

	المميزات		العيوب
☐	يضمن تسويق المنتج	☐	صعوبة تحديد سعر البيع
☐	يضمن سعر مرضى	☐	السعر عادة غير مناسب
☐	يضمن الحصول على سلف نقدية اثناء الانتاج	☐	السعر احيانا غير مناسب
☐	الحصول على مستلزمات انتاج جيدة	☐	مقدم السعر غير مناسب
☐	المشروع ينخرط في علاقات انتاجية، وتسويقية ناجحة	☐	لا يوجد سلف تشغيل
☐	وجود دعم فنى وتدريب		

5.14 تأثير المشروع على اصحابه والعاملين به

التأثير	ليس له تأثير	تأثير قوى	تأثير متوسط	تأثير ضعيف
زيادة دخل مالك المشروع				
التحسن في مستوى مسكن مالك المشروع				
التحسن في مستوى مسكن العاملين بالمشروع				
تأثير المشروع على المستوى التعليمي لمالكه				
تأثير المشروع على المستوى التعليمي للعاملين				

15. **هل المشروع يحصل على دعم فني؟** نعم ☐ لا ☐

في حالة (نعم)

نوع الدعم الفني	الجهة المقدمة للدعم الفني	حالة الدعم الفني				
		مستمر	احيانا	مفيد	مفيد الى حد ما	غير مفيد

16. **هل يحصل العاملون بالمشروع يحصل على دعم فني؟** نعم ☐ لا ☐

في حالة (نعم)

الجهة المقدمة للتدريب	نوع التدريب	حالة التدريب				
		مستمر	احيانا	مفيد	مفيد الى حد ما	غير مفيد

17. المشاكل الفنية والادارية التي يواجهها المشروع ، ان وجدت (الاسباب/ ومقترحات الحل)

المشاكل الفنية		المشاكل الادارية	
سبب المشكلة	مقترح الحل	سبب المشكلة	مقترح الحل

18. خدمات الإدارة المحلية ومدى الرضا عنها:

الخدمة	مدى الرضا				سبب عدم الرضا
	راضي	راضي الى حد ما	غير راضي	غير راضي تماما	
التراخيص					
الكهرباء					
والمياه					
والصرف الصحي					
الامن الصناعي					
النظافة					
الصحة					
اخرى					

19. فضلاً وضح رأيك حول متطلبات النهوض بأوضاع المشروعات في القرية.

م	المتطلبات
1	
2	
3	
4	
5	
6	
7	
8	
9	
10	

وافر الشكر على دعمكم للبحث

ملحق رقم (3) القيــم والمنظمات الريفية

العضوية فى المنظمات الاجتماعية:

- الجمعية التعاونية الزراعية. ( ) - مجلس الآباء. ( )
- جمعية تنمية المجتمع المحلى. ( ) - مركز الشباب. ( )
- حزب سياسى. ( ) - المجلس الشعبى المحلى. ( )
- أخرى تذكر:

1- المشاركة الاجتماعية غير الرسمية: يا ترى ايه درجة قيامك بالحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــارات	دائماً	أحياناً	نادراً	لايحدث
1	أداء واجب العزاء فى حالة وفاة أى حد من البلد.				
2	تقديم التهانى لأهل البلد فى المناسبات السعيدة.				
3	مساعدة المنكوبين من أهل البلد عند وجود مصائب أو كوارث.				
4	أشارك فى محو أمية الأهالى بالقرية.				
5	المشاركة فى مجموعات التقوية الدراسية لتلاميذ القرية.				
6	السعى لجمع تبرعات من أهل البلد لعمل مشروعات تنموية.				

2- الانتماء للمجتمع المحلى: ممكن أعرف رأيك فى العبارات الجاية دى؟

م	العبـــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	قريتى هى أحسن مكان للمعيشة بالنسبة لى.			
2	الواحد مهما كان حاله لازم يقدم مصالح قريته على مصالحه الشخصية.			
3	الحياة فى قريتنا أصبحت لا تطاق.			
4	أشعر بالفخر لأننى من هذه القرية.			
5	تخريب الأهالى للمتلكات العامة بالقرية أمر لا يهمنى.			
6	يسعدنى قضاء الوقت والمال والجهد فى سبيل خدمة أهل قريتى.			

3- مستوى الطموح: ممكن أعرف رأيك فى الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	بأسعى باستمرار علشان أحسن معيشتى.			
2	لوعلمت مشروع صغير وفشلت فيه أسعى لعمل مشروع آخر.			
3	الواحد فى مقدروه إنه يحقق آماله وأحلامه حتى لو مش هيشتغل فى الحكومة.			
4	البطالة بتخلى الواحد يفقد الأمل فى حياته كلها.			
5	الواحد لو فشل مرة أو اتنين فى الحصول على وظيفة يجيله إحباط.			

ثانياً: القيم الاجتماعية.

4- قيمة احترام كبار السن: ممكن أعرف درجة موافقتك على الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	صوتى عمره ما يعلا على الأكبر منى مهما كانت الظروف.			
2	الناس الكبار دول قدوة ومثل أعلى يجب على الشباب اتباعهم فى كل شئ.			
3	الواحد لازم يشارك كبار السن فى كل الأمور الهامة والعويصة.			
4	المثل بيقول اللى ما للوش كبير يشترى له كبير.			
5	عادات وتقاليد الناس الكبار ما عدتش تصلح لشباب الأيام دى.			

5- قيمة التعاون: ممكن أعرف درجة موافقتك على الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	لو عملت مشروع صغير هشرك أى حد من زملائى أو جيرانى فيه.			
2	الزمن النهارده عاوز اللى يدور على حاله وبس.			
3	أساعد قرايبى أو جيرانى عندما أشعر بأنهم يريدون المساعدة.			
4	الواحد المفروض يعمل حاجته بنفسه وما يطلبش مساعدة من حد.			
5	من الأفضل تعاون الشباب مع بعضهم لعمل مشروعات صغيرة.			

6- قيمة التعليم: ممكن أعرف درجة موافقتك على الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	التعليم بيساعد الواحد فى الحصول على فرصة عمل.			
2	التعليم وسيلة للحصول على مكانة اجتماعية عالية.			
3	يتساوى المتعلم مع غير المتعلم فى مجتمعنا علشان مفيش وظائف.			
4	الواحد لو كان طلع لاعيب كورة أو ممثل أحسن بكتير من السنين اللى الواحد ضيعها فى التعليم بدون فائدة.			
5	لو جت لى فرصة أحسن مستواى التعليمى ما أسبهاش.			
6	الواحد لو له بنت أو أخت فى المدرسة وجالها عريس كويس يطلعها من المدرسة ويجوزها أحسن من التعليم.			

7. قيمة العمل: ممكن أعرف درجة موافقتك على الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	الواحد لازم يبذل أقصى جهده فى أى عمل يكلف به.			
2	الشغلانة اللى مسئولياتها كتيرة والعائد بتاعها صغير مش ممكن الواحد يستمر فيها.			
3	الواحد لازم يحافظ على صحته وما يتعبش كتير فى أى شغلانة أو عمل يقوم به.			
4	الواحد ممكن يتضايق إذا استدعت ظروف عمله التأخر أكتر من اللازم.			
5	الشغل بيخلى الواحد يكتسب مكانة وقدر كبير من الشهرة والاحترام بين الناس.			
	لو الواحد أهله مبسوطين ومستريحين مادياً مش هيشتغل ولا هيدور على أى شغل خاص.			

8ـ الاتجاه نحو العمل الحرفى: ممكن أعرف درجة موافقتك على الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	لو أتيحت لى فرصة للشغل فى أعمال حرفية أقبلها فوراً.			
2	أفضل الشغل الحرفى علشان بيخلى الواحد صحته كويسة وجسمه سليم ورياضى.			
3	مستويا التعليمي يجعلنى أرفض العمل الحرفى.			
4	الواحد لو حيشتغل فى الفاعل المهم الواحد يلاقى شغل.			
5	الواحد لازم يشتغل فى وظيفة تناسب تعليمه والشهادة اللى حصل عليها.			
6	الأعمال الحرفية زى السباكة أو الحدادة أو النجارة أو اصلاح السيارات بتضيع هيبة الواحد ومكانته بين أهل قريته.			

9. الاتجاه نحو الهجرة الداخلية: ممكن أعرف درجة موافقتك على الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	أتمنى الخروج من القرية والإقامة فى المدينة علشان فرص العمل والأجور والمعيشة هناك أفضل.			
2	العيشة فى قريتنا مع مرارتها أحسن من العيشة فى المدينة.			
3	عمرى ما حقدر أعمل اللى نفسى فيه غلا إذا سبت القرية وعشت فى المدينة.			

10. الاتجاه نحو الهجرة الخارجية: ممكن أعرف درجة موافقتك على الحاجات اللى حقولك عليها دى؟

م	العبـــــــارات	موافق	سيان	غير موافق
1	لو جت لى فرصة إنى أهاجر عمرى ما هأرجع مصر تانى.			
2	الواحد ليه يهاجر ويحرم بلده من علمه ومجهوده ما بلدى أولى بيه.			
3	بلدنا لا تحترم الإنسان ولا الشهادة اللى حصل عليها فالهجرة لبلد تانى أحسن حاجة.			

ثالثا: الخدمات المقدمة من خلال المنظمات الريفية فى القرية

ممكن أعرف من حضرتك ايه من الخدمات التالية موجودة بالمنظمات الريفية، ومستوى أداء كل خدمة منها، وأسباب تردى أداء بعض الخدمات، ومقترحات تحسين أدائها.

17 – الخدمات الصحية

م	الخدمات التى تقدمها المستشفى	التواجد		مستوى الأداء		
		يوجد	لايوجد	جيد	متوسط	ضعيف
1	الرعاية الصحية للحوامل					
2	خدمات تنظيم الأسرة					
3	توليد السيدات					
4	تطعيم الأطفال					
5	علاج المرضى					
6	فحص طبي للتلاميذ					
7	الرقابة الصحية علي الأسواق					
8	التوعية الصحية للريفيين					
9	رش المساكن بالمطهرات					
10	التحاليل الطبية					
11	وجود سيارة إسعاف					
12	رش المستنقعات والمجاري المائية					
13	صرف الأدوية					
14	**أخرى تذكر**					

أسباب تردى الخدمات التى تقدمها المستشفى			**مقترحات تحسين خدمات المستشفى**
1	عدم وجود أطباء متخصصون.	( )	**1**
2	عدم وجود أجهزة فحص.	( )	**2**
3	نقص الأدوية بالصيدلية.	( )	**3**
4	سوء حالة مبنى الوحدة الصحية.	( )	**4**
5	سوء معاملة العاملين بالوحدة للمرضى.	( )	**5**
6	عدم وجود متابعة ورقابة على الوحدة.	( )	**6**
7	كثرة تغيب الأطباء.	( )	**7**
8	قلة عدد وخبرة هيئة التمريض بالوحدة.	( )	**8**
9	**أخرى تذكر**	( )	**9**

18 – الخدمات التعليمية

م	الخدمات التى تقدمها المدرسة	التواجد		مستوى الأداء		
		يوجد	لايوجد	جيد	متوسط	ضعيف
1	تعليم التلاميذ					
2	محو الأمية					
3	إقامة أنشطة تثقيفية وترفيهية					
4	فتح ملاعب المدرسة لشباب القرية					
5	عمليات التشجير					
6	تنظيف البيئة المحيطة بالمدرسة					
7	الرحلات الترفيهية					

8	المسابقات الثقافية					
9	التدريب علي الصناعات الريفية					
10	معسكرات تشغيل الشباب الصيفية					
11	مجموعات تقوية التلاميذ					
12	**أخرى تذكر:**					

أسباب تردى الخدمات التى تقدمها المدرسة			**مقترحات تحسين خدمات المدرسة**
1	نقص عدد المدرسين المتخصصين.	( )	**1**
2	ضعف الإدارة المدرسية.	( )	**2**
3	ارتفاع كثافة التلاميذ بالفصول.	( )	**3**
4	سوء معاملة بعض المدرسين للتلاميذ.	( )	**4**
5	عدم توفر الامكانات المادية بالمدرسة.	( )	**5**
6	عدم توفر أماكن لممارسة الأنشطة المدرسية.	( )	**6**
7	سوء حالة مبنى المدرسة.	( )	**7**
8	صعوبة تنظيم الندوات والحفلات التثقيفية.	( )	**8**
9	**أخرى تذكر:**	( )	**9**

19– خدمات الجمعية الزراعية:

م	**الخدمات التى تقدمها الجمعية الزراعية**	**التواجد**		**مستوى الأداء**		
		يوجد	**لايوجد**	**جيد**	**متوسط**	**ضعيف**
1	تنظيم الدورة الزراعية					
2	تسويق المحاصيل					
3	مقاومة الآفات والأمراض					
4	توفير الأسمدة الكيماوية					
5	توفير الأعلاف					
6	توزيع الكتاكيت					
7	تنظيم الندوات القافية					
8	الإرشاد الزراعي					
9	توفير الميكنة الزراعية					
10	تطهير الترع والمصارف					
11	المحافظة علي الجسور والطرق					
12	خدمات إجتماعية للأعضاء					
13	تشجير الشوارع					
14	حماية الأراضي ومنع التعديات عليها					
15	**أخرى تذكر:**					

أسباب تردى الخدمات التى تقدمها الجمعية الزراعية			**مقترحات تحسين خدمات الجمعية**
1	قلة عدد المهندسين الزراعيين بالجمعية.	( )	**1**
2	عدم توفر مرشدين زراعيين بالجمعية.	( )	**2**
3	عدم توفر مستلزمات الانتاج الزراعى بالجمعية	( )	**3**
4	سوء حالة مبنى الجمعية.	( )	**4**
5	سيطرة أصحاب النفوذ على الجمعية.	( )	**5**
6	عدم توفر الامكانات المادية بالجمعية.	( )	**6**

7	عدم معرفة المزارعين بحقوقهم لدى الجمعية.	( )	7	
8	ضعف ثقة المزارعين فى التعاونيات.	( )	8	
9	منافسة القطاع الخاص للجمعية فى جودة وتوفير الخدمات	( )	9	
10	**أخرى تذكر:**	( )	10	

20– خدمات جمعية تنمية المجتمع المحلى:

م	الخدمات التى تقدمها جمعية تنمية المجتمع المحلى	التواجد		مستوى الأداء		
		يوجد	لايوجد	جيد	متوسط	ضعيف
1	نشر وتنمية الوعي الثقافي والتعليمي والصحي					
2	تدريب أعضاء الجمعية علي العمل التطوعي					
3	انشاء مستوصف صحى					
4	نشر أهمية العمل التطوعي والخدمي بين الأهالي					
5	رصد ومتابعة التطورات في مجال التنمية الريفية					
6	تبادل الزيارات والدراسات المشتركة مع الجهات المختلفة في مجال التنمية					
7	المشاركة في المؤتمرات والإجتماعات وورش العمل المرتبطة بميدان العمل التنموي					
8	إنشاء دار حضانة					
9	انشاء مشغل تريكو					
10	انشاء منحل					
11	انشاء مكتب تحفيظ القرآن الكريم					
12	تشجير شوارع القرية					
13	عمل معسكرات نظافة					
14	مساعدات متنوعة للفقراء					
15	إنشاء ورش نجارة وحدادة					
16	انشاء فصول محو الأمية					
17	إنشاء مكتبة ثقافية					
18	المشاركة فى تنمية البنية التحتية					
19	**أخرى تذكر:**					

أسباب تردى الخدمات التى تقدمها جمعية تنمية المجتمع المحلى:			**مقترحات تحسين خدمات الجمعية**
1	ضعف تمويل جمعية تنمية المجتمع المحلى.	( )	1
2	سوء حالة مبنى الجمعية.	( )	2
3	عدم توفر المدربين والفنيين بالجمعية	( )	3
4	عدم توفر الامكانات المادية للجمعية.	( )	4
5	سيطرة أصحاب النفوذ على الجمعية.	( )	5
6	الوساطة والمحسوبية فى الاستفادة من الأنشطة	( )	6
7	ضعف قدرات أعضاء مجلس الإدارة.	( )	7
8	القيود التى يفرضها قانون الجمعيات الأهلية على الجمعية.	( )	8
9	عدم إقبال أفراد المجتمع على المشاركة فى أنشطة الجمعية.	( )	9
10	**أخرى تذكر:**	( )	10

21 – خدمات بنك القرية:

م	الخدمات التى يقدمها بنك القرية	التواجد		مستوى الأداء		
		يوجد	لايوجد	جيد	متوسط	ضعيف
1	توفير التقاوي					
2	توفير الأسمدة والمخصبات					
3	سلف نقدية					
4	توفير التمويل لشراء الآلات الزراعية					
5	فتح حسابات توفير					
6	تسويق المحاصيل					
7	توفير التمويل لشراء السيارات					
8	تمويل مشروعات الثروة الحيوانية					
9	تمويل مشروعات التصنيع الزراعي					
10	إقامة معارض لبيع الأجهزة المنزلية					
11	توفير المبيدات الحشرية					
12	**أخرى تذكر:**					

	أسباب تردى الخدمات التى يقدمها بنك القرية		**مقترحات تحسين خدمات بنك القرية**
1	ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.	( )	**1**
2	كثرة وتعقد الضمانات المطلوبة.	( )	**2**
3	ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بالبنك	( )	**3**
4	صعوبة إنهاء اجراءات القروض.	( )	**4**
5	سوء معاملة العاملين بالبنك للمترددين.	( )	**5**
6	انخفاض جودة المستلزمات التى يوفرها البنك.	( )	**6**
7	عدم وجود فترة سماح كافية للسداد.	( )	**7**
8	**أخرى تذكر**	( )	**8**

22 – خدمات الوحدة المحلية:

م	الخدمات التى تقدمها الوحدة المحلية	التواجد		مستوى الأداء		
		يوجد	لايوجد	جيد	متوسط	ضعيف
1	القيام بنظافة شوارع القرية					
2	إصدار تراخيص البناء بالقرية					
3	توصيل المرافق (مياه– كهرباء للمساكن					
4	الإشراف علي الأسواق بالقرية					
5	منع التعديات علي شوارع القرية					
6	الإشراف علي الوحدة الصحية بالقرية					
7	التنسيق والإشراف علي مدارس القرية					
8	الإشراف علي مكتب التموين					
9	صيانة شبكات المياه والصرف بالقرية					
10	تدريب الشباب علي الحرف اليدوية والأشغال					
11	تحصيل الرسوم المحلية للإنفاق علي أنشطة الوحدة					
12	**أخرى تذكر:**					

	أسباب تردى الخدمات التى تقدمها الوحدة المحلية			مقترحات تحسين خدمات الوحدة المحلية
1	انتشار الفساد الادارى بالوحدة المحلية.	( )	1	
2	ضعف الإدارة بالوحدة المحلية.	( )	2	
3	سيطرة أصحاب النفوذ على الوحدة المحلية.	( )	3	
4	عدم توفر الامكانات للوحدة الملحية.	( )	4	
5	سوء حالة مبنى الوحدة المحلية.	( )	5	
6	ضعف التمويل المخصص للوحدة المحلية.	( )	6	
7	ضعف التنسيق بين الوحدة المحلية والمنظمات الأخرى بالقرية.	( )	7	
8	الوساطة والمحسوبية فى التعامل مع الوحدة المحلية.	( )	8	
9	قدم قوانين الإدارة المحلية وعدم مناسبتها للظروف الحالية		9	
10	عدم وجود مجلس شعبى محلى بالوحدة المحلية.	( )	10	
11	**أخرى تذكر:**			

23 – خدمات مركز الشباب:

م	الخدمات التى يقدمها مركز الشباب بالقرية	التواجد		مستوى الأداء		
		يوجد	لايوجد	جيد	متوسط	ضعيف
1	تنظيم المسابقات الرياضية بين الشباب					
2	تنظيم المسابقات الثقافية بين الشباب					
3	القيام بالرحلات الترفيهية					
4	عقد برامج تدريبية للشباب علي الحاسب الآلي					
5	تدريب الشباب علي الأعمال الحرفية					
6	تنظيم القوافل لنظافة القرية وتشجيرها					
7	تنظيم حملات لمحو الأمية بين الريفيين					
8	تنظيم مجموعات تقوية للطلاب					
9	إنشاء مكتبة عامة بمراكز الشباب					
10	عقد المؤتمرات والندوات للتوعية العامة بالقرية					
11	دورها فى زيادة الانتماء الوطنى لدى الشباب					
12	**أخرى تذكر:**					

	أسباب تردى الخدمات التى يقدمها مركز الشباب بالقرية			مقترحات تحسين خدمات مركز الشباب
1	سوء حالة مبنى مركز الشباب بالقرية.	( )	1	
2	عدم وجود ملاعب بالمركز.	( )	2	
3	ضعف التمويل المخصص لمركز الشباب.	( )	3	
4	تأخر وضعف اشتراكات الأعضاء للمركز	( )	4	
5	سيطرة بعض الأعضاء على المركز.	( )	5	
6	قلة عدد الأنشطة المتوفرة بالمركز.	( )	6	
7	عدم توفر العاملين المدربين بالمركز	( )	7	
8	ضعف الإشراف على مراكز الشباب من الجهات المختصة.	( )	8	
9	**أخرى تذكر:**	( )	9	

24 – الخدمات الدينية:

م	الخدمات التى يقدمها المسجد	التواجد		مستوى الأداء		
		يوجد	لايوجد	جيد	متوسط	ضعيف
1	التوعية الدينية بصفة دورية					
2	التوعية الدينية للمرأة الريفية					
3	فتح كتاب لتحفيظ القرآن					
4	تنظيم رحلات الحج والعمرة					
5	تنظيم المسابقات الدينية					
6	توزيع المساعدات العينية					
7	تقديم خدمات طبية					
8	تنظيم مجموعات تقوية للتلاميذ					
9	توفير سيارة تكريم الإنسان					
10	توفير أكفان للموتى					
11	إقامة الإحتفالات بالمناسبات الدينية					
12	**أخرى تذكر:**					

	أسباب تردى الخدمات التى يقدمها المسجد		**مقترحات تحسين خدمات المسجد**
1	ضعف الثقة بين أفراد المجتمع والمسئولين عن المسجد.	( )	**1**
2	عدم توفر التمويل الكافى للقيام بالأنشطة المختلفة.	( )	**2**
3	انشغال المسئولين عن المسجد بأمورهم الحياتية.	( )	**3**
4	عدم توفر الأماكن الملحقة بدور العبادات لأداء الخدمات الصحية والتعليمية.	( )	**4**
5	ضعف التبرعات الموجهة للمسجد	( )	**5**
6	**أخرى تذكر**	( )	**6**

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التنجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د.رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د.رمزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د.أحمد الشرقاوي وأخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	مصر 1970 – 1979			
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د.رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د.سيد دحية وأخرون
20	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د.ثروت محمد على، د.راجية عابدين خير الله وأخرون
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	ا.د بركات أحمد الفرا، ا.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وأخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وأخرون
28	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وأخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	جزئين)			
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق فياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د.عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، حامد إبراهيم وأخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حسين طه الخبير وأخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والاجتماعية			
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وأخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وأخرون
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيبد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
53	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وأخرون
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي مصطفي وأخرون
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المصرى(مرحلة ثانية)		ناصف	
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. براكات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصرى	يناير 1992	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوي محمد مرسي، د. مجدى محمد خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
72	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو 1992	د.عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د.محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
79	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
80	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز عيد	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز ، د. فادية عبد السلام وأخرون
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وأخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وأخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسينى خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وأخرون
99	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على	يناير 1996	د.سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	قطاع الزراعى			الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة وأخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى	د.أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة ، د. سهير أبو العينين وأخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام	د. هدى النمر ، د. عماد مصطفي وأخرون
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
129	تطوير نموذج لاختيار السياسات ة للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة وأخرون
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجى، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي، عماد الدين.، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
140	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى – دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الاستثمارات العامة فى مصر			
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وأخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون، د. اجلال راتب
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد قهمي، د. حنان رجائي وأخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنردي
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد، د. زينات طبالة وأخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى	د. زينات طبالة، د. سمير رمضان وأخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. سيد حسين وأخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. عزة يحيي وأخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. حنان رجائي وأخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة، د. محمد الكفراوي وأخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وأخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة، د. أماني عمر وأخرون
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب	د. نجلاء علام، د. نبيل الشيمي وأخرون
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر، د. محمد مرعي وأخرون
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني ، د. علا سليمان الحكيم وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نجوان سعد الدين وأخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة وهدان وأخرون
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي، د. أحمد سليمان وأخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني، عبد الغني محمد.، د. نادية فهمي وأخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي، د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. اجلال راتب وأخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان	د. زينات طبالة ، د. عزة الفندري وأخرون
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سيد حسين وأخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر، د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام، د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام، د. مني توفيق يوسف وأخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته، د. كامل البشار وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة، د. إجلال راتب وأخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري، د. زينات محمد طلبة وأخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال، د. خضر عبد العظيم أبو قورة وأخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج، د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة، د. إيمان الشربيني وأخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي، د. هدي النمر وأخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــــرازق جلبى، د. زينات محمد طبـــــــالة وأخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار، د. محمود صالح وأخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية، د. حسام مندور وأخرون
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق، د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. نفين كمال وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية			
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار، د. زينات طبالة وأخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. هدى النمر وأخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين، د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. سيد دياب وأخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة، د. عزت زيان وأخرون
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال، د. هبة الباز وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين، د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق، د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار، د. أحمد فرحات وأخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. عبد الفتاح حسين وأخرون
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال، د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر، د. أحمد

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى			عبد الوهاب برانية وأخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (2030 – 2016)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وأخرون
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار، د. هدى النمر وأخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين، د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
274	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د.أمل زكريا	د. هدى صالح النمر، د. هبة صالح مغيب وأخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر2016	د.إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. زلفى شمبى وأخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. مها الشال وأخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	د.علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر ، د. سهير أبو العينين وأخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محرم صالح الحداد وأخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. نجوان سعد الدين وأخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وأخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب، د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر2017	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي، د. حنان رجائي وأخرون
285	ص ناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشؤبينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. محمد نصر فريد وأخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار، د. هبة جمال الدين وأخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار، د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المصرية			
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي، د. أحمد عاشور وأخرون
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع، د. مجدى خليفة وأخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى، د. محمد حسن توفيق وأخرون
301	دور العناقيد الصناعية فى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني، د. سمير عريقات وأخرون
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى، د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابو العيبين ، د. أحمد ناصر وأخرون
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف أمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سيمان، د. علا عاطف وأخرون
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
309	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا، د. محمد ماجد خشبة وأخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د.بركات أحمد الفرا وأخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون

Abstract

The requirements of developing the Egyptian village within the framework Of Egypt's Vision 2030

There is no doubt that many of the problems that the Egyptian village suffers at the moment are considered to be reflections of long historical accumulations. During the past two decades, the Egyptian village has undergone great and profound changes. The village, and its urban, social and cultural fabric, and its economic activities.

. The problem of the study is the absence of a specific vision for the development of the Egyptian village and that the many efforts that were made lacked knowledge of the real needs and requirements of the Egyptian village and the Egyptian farmer, and with the return of the call again for the development of the village within the framework of the sustainable development strategy and Egypt's vision 2030 through the national program for the development of villages and multiple initiatives To reduce poverty in villages, there was also no clear vision of the requirements for developing villages or setting priorities that should be initiated to achieve sustainable development of the Egyptian village, how can balance and integration be achieved between the elements of this development, and what are the roles For different actors (state, private sector, civil society, etc.) in achieving these requirements.

To achieve the research objectives, the descriptive analytical approach was adopted, which was applied through the use of two aspects or two theoretical methods, and it was covered through published data and research, global reports and related sites on the Internet and the applied side in the form of a limited field survey within the time and funding available not as a result of the research.

The results of the research were to identify the most important requirements for village development, including planning, economic, environmental, legislative, organizational, administrative, and research requirements and requirements for farmers, the state, the private sector, and civil society, within the framework of Egypt's Vision 2030.

The research consists of four chapters in addition to the introduction, the research goals and the research problem, the first chapter: the Egyptian village between the concepts of rural development and development, the second chapter, experiences of rural development globally, regionally and locally, the third chapter: the field study and its results, Chapter four: the future of the Egyptian village within the framework of Vision 2030.

Keywords: Rural development - Sustainable development - The Egyptian village

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

The requirements of developing the Egyptian village within the framework of Egypt's Vision 2030

No: (312) – March 2020